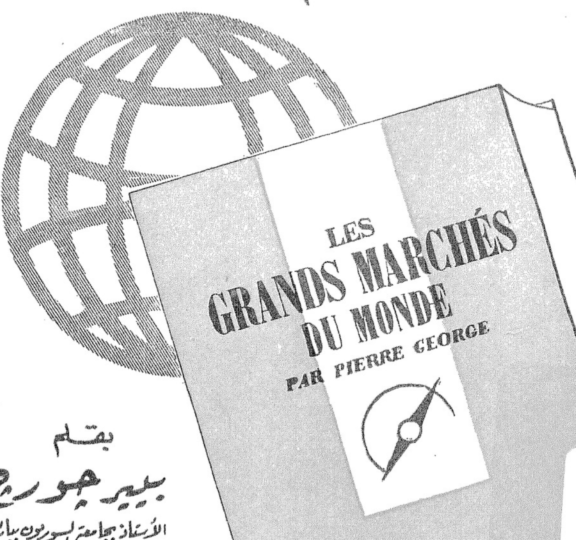




أسواق العالم الكبرى



بقلم
بيير جورج
الأستاذ بجامعة السوربون بباريس

ترجمة
منى ابراهيم حنفي

مراجعة
الدكتور جلال حسن صادق



اخترنا لك

أسواق العالم الكبرى

بقلم بيير جورج

الأستاذ بجامعة السوربون بباريس

ترجمة منى إبراهيم

مراجعة الدكتور جلال حسن صاد

تقديم الكتاب

هذا كتاب حديث يتناول فيه مؤلفه ، وهو الاستاذ بيير جورج استاذ الاقتصاد السياسي بجامعة السوربون بباريس ، دراسة الأسواق الكبرى في العالم بأسلوب مبسط موجه الى عامة القراء المثقفين خال من المصطلحات الفنية والمعادلات الجبرية التى تحفل بها عادة الكتب المتخصصة في الاقتصاد السياسي .

وموضوع الكتاب مما يهم الدول النامية ويتعين على المستنيرين من أبنائها الالمام به . ونحن في الجمهورية العربية المتحدة نمر الآن بمرحلة هامة من التصنيع حشدت لها الموارد ، وكرست لها الجهود ، وأهم ما نحتاج اليه في هذه الفترة توفير العملات الحرة التى نستعين بها في الحصول على أدوات الانتاج والمصانع ، وذلك لا يتأتى الا بزيادة صادراتنا للخارج عن طريق فتح أسواق جديدة لمنتجاتنا الزراعية والصناعية على السواء ، فمن المفيد لنا في هذه الفترة دراسة الاسواق العالمية ومختلف الاساليب لتعريف بضائعنا ، والقضاء على أية منافسة لها في الخارج ، حتى نستطيع أن نسير قدما في سبيل تحقيق خطة التنمية في هذه المرحلة الهامة من حياتنا .

ولقد كان للتقدم العلمى أثره البعيد في تنمية الانتاج الصناعى والتجارة العالمية ، سواء في الدول النامية أو الدول المتقدمة ، وبخاصة في أعقاب الحرب العالمية الاولى . فالتقدم العلمى يتطلب درجة عالية من التخصص وهذا يمكن من الانتاج على نطاق واسع بأقل التكاليف ، كما يؤدى الى ارتفاع الطلب على المنتجات الصناعية الحديثة بسبب ارتفاع مستوى المعيشة في البلاد الصناعية .

وعلى ذلك زادت الدول الصناعية من صادراتها لنشر انتاجها الصناعى ، ومن ثم زاد الطلب على منتجاتها ، كما تضاعف حجم الواردات للمعدات الصناعية للدول المتخلفة الى ثلاثة أضعاف وارداتها في فترة مابين الحربين ، ومن هنا زادت التجارة الدولية ، سواء بين الدول الرأسمالية

أو الاشتراكية ، أو بينها وبين الدول النامية ، زيادة كبيرة بحيث أصبحت للأسواق العالمية أهمية خاصة في السنوات الاخيرة .

الا أنه بالنسبة للمواد الخام يلاحظ الآن هبوط استيرادها من الدول النامية المتخلفة الى الدول المتقدمة صناعيا هبوطا ملحوظا .

والسبب في ذلك هو التقدم العلمى الذى حدث في خلال الثورة الصناعية الأخيرة ، فلقد زاد هذا التقدم في العلوم البيولوجية والكيميائية والتوسع في استخدام الالات من الانتاج الزراعى العالمى .

لقد حدث أكبر تقدم في انتاج وتجارة الطعام بالنسبة للدقيق والذرة والأرز والزبد والسكر واللحوم ، ففى عام ١٩٣٨ قومت هذه المواد بمبلغ ٦ر٢ مليون دولار ، وهو يعادل اكثر من نصف قيمة صادرات الطعام من الدول المختلفة .

وقد بلغت هذه الصادرات سنة ١٩٥٤ ما قيمته ٢ر١ مليون دولار فقط فتكون قد هبطت بنسبة ٥٢٪ .

أما صادرات المواد الخام الزراعية مثل القطن والصوف والجلد والمطاط فقد سارت على المنوال نفسه ، ففى الفترة من سنة ١٩٥٣ الى سنة ١٩٥٧ زادت صادرات هذه المواد من الدول الصناعية من ٧٠٠ر٤ مليون دولار الى ٧٠٠ر٧ مليون دولار .

في حين هبطت صادرات القطن من الدول المتخلفة من ١٦٠ر١ الى ٠٦٠ر١ مليون دولار ، وصادرات السوف من ٨٣٠ر١ الى ٤٨٤ر١ مليون دولار ؟ اذن فصادرات المزارع تجنح الى الركود .

ولقد نتج عن هذا التطور في طلب المواد الخام في الدول الصناعية أبلغ الاثر في الدول المتخلفة ، التى كانت مصدرة أساسية للمواد الخام ففى سنة ١٩٢٨ انخفض نصيب المواد الزراعية الخام والطعام في صادرات الدول المتخلفة من ٨٧٪ الى ٣٪ فقط في الوقت الحاضر .

ويعكس هذا الاتجاه أحد المتناقضات في الوقت الحاضر مما يعرض الدول المتخلفة للخطر ، فقد قل الطلب على انتاجها من المواد الزراعية في الوقت الذى تواجه فيه الحاجة السريعة للتصنيع لتعوض التخلف الذى أصابها فما تكسبه هذه الدول من صادراتها يقل بصفة مستمرة .

ولذلك يتعين على هذه الدول المتخلفة البحث بصفة مستمرة عن أسواق جديدة لموادها الخام أو موادها الصناعية وهذا لا يتاح لها الا بدراسة الأسواق العالمية لتتمكن من الوقوف أمام تيار المنافسة حين عرض بضائعها .

ولما كان التبادل التجارى سواء بين الدول الرأسمالية أو الاشتراكية يتصل اتصالا وثيقا بالسياسة التى تتبعها كل دولة في تجارتها الخارجية

نجد لزاما علينا أن نعرض للقارىء المبادىء الاساسية التى تتبعها الدول المختلفة في سياستها الخارجية مبتدئين بتعريف المعنى المقصود باصطلاح السوق عند رجال الاقتصاد والتجارة .

تعريف السوق :

لا يقصد الاقتصاديون باصطلاح السوق مكانا معينا تباع فيه السلع وتشترى بل ان السوق تشمل كل الاقليم الذى يكون فيه البائعون والمشترون على اتصال حر يؤدى الى مساواة أثمان السلع التى من نوع واحد بسهولة وسرعة . فالمدينة الكبيرة قد تشتمل على عدد من الأسواق بقدر ما يوجد من فروع التجارة المهمة ، وكذلك يوجد لكل فرع من فروع التجارة سوق تشمل كل البائعين والمشترين لنوع من السلع ، والنقطة المركزية في السوق هى البورصة أو الوكالات أو قاعات البيع بالمزاد الذى يتقابل فيها التجار ويتعاملون ، فسوق الماشية في لندن وسوق القمح وسوق الفحم وسوق السكر وسوق القطن في ما نشتر أسواق لهذه السلع يتصل فيها التجار ويؤلفون سوقا .

ومن هنا يتضح أن أهم مايميز السوق بالمعنى الاقتصادى هو وحدة الثمن للسلع التى من نوع واحد في الوقت الواحد في سائر جهات السوق .

وتختلف درجة اتساع السوق باختلاف أنواع السلع ، فقد تكون السوق محلية كما هو الحال بالنسبة للسلع السريعة العطب ، مثل الخضر أو التى لا تحتمل النقل الى مسافات طويلة كالطوب والاحجار ، وقد تكون السوق أهلية كسوق القمح وقد تكون عالمية كسوق الذهب .

والسلع ذات السوق العالمية لا بد أن تتوافر لها بعض الشروط كأن تكون السلعة مطلوبة طلبا وفيرا في بلاد كثيرة ، وذلك مثل القمح والقطن والحديد ، وأن تكون سهلة النقل الى مسافات بعيدة مثل الذهب والماس ، وأن تكون عظيمة التحمل مثل الحديد ، وأن تكون سهلة الوصف اما بتعيين درجات لها أو استخراج عينات منها ، وذلك حتى يتسنى بيعها لأشخاص بعيدين بعضهم عن البعض وبعيدين عن السلعة أيضا ، وذلك مثل القطن الذى يمكن تقسيمه الى رتب يستطيع المشترى لتعيينها أن يعرف نوع ما يشتريه دون أن يكون في حاجة الى رؤيته .

المبادىء الأساسية للتجارة الخارجية

ان الظروف الانتاجية في كل دولة متباينة ومختلفة عنها في الدولة الأخرى ، وتعجز بعض الدول عن انتاج السلع التى يمكن انتاجها في غيرها

من الدول أو على الاقل لا تستطيع انتاجها بظروف طبيعيــة تعادلها في الملاءمة والسبب الذى تقوم عليه العــلاقات التجارية بين مختلف الدول هو أن كل دولة تميــل الى التخصص في بعض فروع الانتاج دون البعض الآخر لتستفيد من تفوقها فيما تخصصت فيه الى أقصى حد مستطاع . وقد يكون هذا التفوق طبيعيا كما قد يكون مكتسبا .

فقد تتمتع بعض الدول بمناخ طيب أو تربة خصبة أو موقع ممتاز فتتفوق في بعض المنتجات الزراعية الملائمة للمناخ أو التربة أو الموقع ، كالبرازيل في انتاج البن ، والهند والصين في انتاج الشاى ، ومصر في انتاج الاقطان الطويلة التيلة . كما أن هناك بعض الأقاليم التى تحوى في باطنها معــادن نادرة لا يتيسر استخراجها في غيرها مثل اليورانيوم والراديوم ، وبعض المناطق التى تكثر فيها منابع القوة المحركة كالفحم والبترول ومساقط المياه فتهيىء لها ظروفا ملائمة للصناعة ، والأمر كذلك بالنسبة للعمل ، لأن المواهب الشخصية تختلف باختلاف الشعوب ، فالكيمائيون المدربون متوافرون في ألمانيا ، والاخصائيون في صناعة الساعات متوافرون في سويسرا ... وهكذا .

كما أن بعض البلاد تكثر فيها طرق المواصلات ويتوافر لديها عــدد كبير من المصانع وتتمتع بتقاليد انتاجية ورثتها جيلا عن جيل . وكل هذا يجعلها تتميز عن غيرها في بعض الصناعات وقد يرجع الفضل في ذلك الى ظروف ملائمة وتفــوق طبيعى انقضي الا ان آثار هــذه الظروف وهذا التفوق لا تزال قائمة مما يجعل لها مركزا ممتازا في بعض نواحى الانتــاج ولذلك يصعب على البلاد الصناعية الناشئة أن تصمد لمنافســة البــلاد العريقة في الصناعة التى اشتهرت بها . مهما يكن استعدادها الطبيعى ملائما ، وهــذا هو ما تســتند اليه الدول الصــناعية الناشئة في تبرير سياستها الجمركية الحامية لصناعاتها .

وقد يرجع تفوق بعض الدول في الانتاج الى أن بعض المواد الأولية التى تستخدم في صناعة ما ، تفقد جزءا من وزنها في أثنــاء الانتــاج فتجــد الدولــة أنه من الأوفق والمصلحة والاقتصــاد في تكاليف النقل انشــاء المصانع التى تستهلك كميات كبيرة من هذه المواد بالقرب من أماكن استخراجها ، وذلك مثل الفحم الذى يفقد جــزءا من وزنه حينما يستخدم في انتــاج الحديد والفولاذ ، ولهذا تقام هذه الصناعة بالقرب من مناجم الفحم ، كما أن هناك بعض الصناعات التى يكون من المصلحة والاقتصاد اقامتهــا بالقرب من أسواق تصريفها ، وهــذا يفسر لنا السبب في تخصص بعض بلاد أوربا لانتاج المنسوجات القطنية على الرغم من أنها لا تنتج القطن .

ومن أسباب تفوق بعض الدول في انتاج سلعة معينة أن المشروعات التى يرتبط بعضــها ببعض والمشروعات المتشابهة تتجمع عادة في منطقــة واحدة لتتوافر لها بعض المزايا الاقتصادية ، اذ يكثر في مثل هذه المنطقة

العمال المدربون ، والورش المعدة لاصلاح الآلات ووسائل النقل المتيسرة والبنوك الصناعية المتخصصة .

ولو أن العالم كان يؤلف مجتمعا واحدا لكانت أسباب التفوق هذه هى التى تحدد اختصاص كل منطقة فيه ولكان توزيع العمل بين مختلف الأقاليم خاضعا لما يمتاز به كل اقليم عن غيره ، فالذى تتوافر فيه أسباب التفوق تنزح اليه الأيدى العاملة وتهاجر اليه رءوس الاموال وتزدهر فيه جميع الصناعات ، وعلى العكس من ذلك الاقليم الذى يفتقر الى ظروف ملائمة فانه يظل مهجورا لا تقام فيه صناعة تذكر .

ولكن العالم مقسم الى عدد كبير بين الدول تتباين فيها النظم النقدية والاجتماعية ولاتنتقل بينها عناصر الانتاج الا بصعوبة ، وهذا مما يجعل مستوى الأجور وايجار الاراضي وسعر الفائدة مختلفا باختلاف البلاد ، ومن ثم نجد أن التفوق في صناعة سلعة معينة ليس معناه أن الدولة المتفوقة تستطيع انتاجها بتكاليف أقل من غيرها من البلاد ، وبعبارة أخرى فان التخصص لايتبع التفوق دائما ـ ولهذا لا يكفى التفوق وحده لتفسير مظاهر التجارة الدولية ، ولا أدل على ذلك من أن هناك بلادا تتوافر فيها ظروف ملائمة لانتاج سلع كثيرة ثم لا تقبل الا على انتاج بعضها ، وقد تستورد البعض الآخر من بلاد تنتجها في ظروف أقل ملاءمة للانتاج من ظروفها ، كما أن هناك بلادا متخلفة لا تتفوق على غيرها في أى نوع من النشاط الانتاجى ومع ذلك نجدها تتخصص في بعض أنواع الانتاج وتقيم علاقات تجارية مع الدول الأخرى وهو ما يعبر عنه بالتجارة الدولية .

وتقوم عمليات التجارة الدولية بين أشخاص يقيمون في دول مختلفة بقصد انجاز بعض العمليات التجارية كأن يشترى صاحب مصنع غزل ونسيج مقيم بفرنسا كمية معينة من القطن من أحد المقيمين بالجمهورية العربية المتحدة ، أو يحصل مشروع مصرى على قرض من أحد البنوك الاجنبية .

وقد يكون المتعاملون من الهيئات العامة ، فقد تشترى الحكومة المصرية مثلا آلات لمعمل تكرير البترول الحكومى من تشيكوسلوفاكيا أو المانيا . وقد أدى اتساع نطاق القطاع العام في كثير من الدول وتدخل الحكومات في الشئون الاقتصادية الى زيادة هذا النوع من المعاملات :

وعلى الرغم من أن كثيرا من العمليات التجارية الدولية تتم بين الشركات الخاصة أو الافراد الذين يلجئون اليها بدافع المصالح الشخصية الا أن العرف قد جرى على أن ينسب للدولة مجموع العمليات التجارية الخارجية التى يقوم بها الأشخاص التابعون لها ، فيقال مثلا ان صادرات الجمهورية العربية المتحدة تقل عن وارداتها ، وان تجارة المانيا الغربية آخذة في الازدياد .

ولكل دولة من الدول سياسة تجارية خاصة بها تتكون من مجموعة الاجراءات التى تتخذها الحكومة فيما يخص علاقاتها التجارية الدولية بقصد تحقيق أهداف معينة . والهدف الرئيسي الذى ترمى اليه الدول عادة هو تنمية الاقتصاد القومى الى اقصى حد مستطاع . ولتحقيق ذلك تعمل الدولة على الانتفاع بمزايا تخصصها في انتاج بعض السلع الى أقصى حد ممكن ، فيؤدى ذلك بدوره الى زيادة انتاجها وبالتالى الى تنمية اقتصادها القومى .

ولما كان تحقيق الربح ، الذى تهدف اليه الدولة من تجارتها الخارجية بقصد تنمية اقتصادها القومى ، يتوقف على العلاقة بين الكمية المستوردة من السلع الأجنبية وبين كمية الصادرات التى تعادلها في القيمة ، وبمعنى آخر تتوقف على حجم التبادل التجارى بينها وبين الدول الأخرى لذلك تعمل الدول جميعا وبخاصة الدول الآخذة في النمو أو المصنعة حديثا على زيادة حجم هذا التبادل بشتى الوسائل عن طريق زيادة مبيعاتها من السلع التى تنتجها للخارج بأنسب الاسعار الملائمة لها .

ولما كانت هذه الاسعار تتحدد بأسعار السوق العالمية لكل سلعة لذلك يبذل رجال الاقتصاد في كل دولة جهودا شاقة لدراسة أحوال الاسواق العالمية لمختلف السلع ، لتتمكن الدولة من الانتفاع بانتاجها على أحسن وجه مستطاع .

موضوعات الكتاب

وينقسم هذا المؤلف الى كتابين أولهما خصص لدراسة الأسواق العالمية وطرق تنظيمها ، أما الكتاب الثانى فقد خصص لدراسة الانتاج العالمى والتجارة الدولية .

ويشتمل الكتاب الاول على ثلاثة أبواب يبدأ الباب الاول منها بدراسة الاسواق الدولية وطرق انشائها والمميزات الاساسية للتجارة العصرية وتطور التجارة الدولية في مائة السنة الأخيرة .

وقد أوضح المؤلف في هذا الباب مدى تضخم المبادلات التجارية في عصرنا الحاضر ، وذكر دليلا على ذلك ما كانت عليه الصادرات سنة ١٩٣٧ اذ قدرت الصادرات العالمية وقتئذ بمبلغ ٢ر٢٦ مليار دولار في حين بلغت هذه الصادرات سنة ١٩٥٩ — ١٠٠ مليار دولار ويرجع هذا التضخم الى التطور الصناعى في تلك الفترة . هذا مع ملاحظة أن التجارة تعتبر في الوقت الحاضر شرطا أساسيا لتشغيل الاقتصاد الصناعى ولحياة الافراد في المجتمعات الصناعية . فالعامل الصناعى الانجليزى يستهلك في أفكاره شايا من سيلان ، وسكرا من كوبا ، وخبزا من قمح استرالى أو كندى ، وزبدا من نيوزيلندا ، ولحما محفوظا من

الدانيمرك ، وبرتقالا أو ليمونا من لبنان ، وتبغا أمريكيا . ومن ذلك يتبين مدى أهمية التجارة الخارجية في حياة الدول واطراد هذه التجارة في الاتساع كلما ازدادت حاجات الانسان وارتفع مستوى معيشته وبخاصة في المجتمعات الصناعية الحديثة .

أما الباب الثانى من الكتاب الاول فقد تناول المؤلف فيه تعريف السوق العالمية وطريقة قيامها بوظيفتها وتطورها وارتباطها بالاساليب المصرفية التى توجد في ظلها ، كما أوضح أهمية قيام السوق لانقطاع الصلة بين المنتجين والمستهلكين في جميع أنحاء العالم مما أدى الى ظهور طائفة من الوسطاء المتخصصين في التجارة يتقاضي كل منهم نسبة من ثمن المنتجات ، فمنهم من يقوم بتجميع البضائع وتهيئتها ، ومنهم المصدرون والناقلون وتجار الجملة والموزعون على تجار التجزئة ، وتجار التجزئة وغيرهم ثم انتقل المؤلف بعد ذلك لدراسة الطريقة التى تقوم فيها السوق العالمية بوظيفتها ، وأوضح مدى أهمية تركيز العمليات التجارية في البورصات التى تقوم بدور التنظيم في السوق وتتحدد الاسعار العالمية بها طبقا لقانون العرض والطلب ، كما تحدد هذه الأسعار شروط التبادل بين الدول التى تتعامل باتفاقيات التجارة والدفع ، أو بالنسبة الى السلع التى تحكمها احتكارات تهدف أساسا الى تفادى تضخم الانتاج ، ثم أوضح كيف أن عددا كبيرا من هذه البورصات قد توقف نشاطه في السنين الاخيرة . واستعيض عنها بمكاتب عامة حكومية تتبع وزارات الاقتصاد والمالية بالدول ، ومهمتها قصر الواردات على ماهو ضرورى جدا للصناعات الوطنية أو للاستهلاك .

يعرض المؤلف بعد ذلك لحجم التجارة الخارجية والميزان التجارى، فيذكر أن تعادل الميزان التجارى لا ينشأ فقط عن الموازنة بين قيمة الصادرات والواردات فحسب بل هناك عناصر اخرى غير تبادل البضائع تدخل في تغيير هذا المركز أو ذاك ، والمثل التقليدى لذلك هو حالة بريطانيا التى وازنت ميزانها التجارى حتى الحرب العالمية الثانية ومع ذلك ظل هناك نقص مستديم في ميزانها التجارى بسبب صادراتها غير المرئية ، كالخدمات التى تؤديها الى اقتصاديات البلاد الخارجية التى كانت تمولها برءوس الاموال التى توظفها بالخارج . وفي حين تعتبر هذه صادرات خفية لبعض البلاد تعتبر بالنسبة للجانب الآخر رصيدا من الواردات الخفية . ولهذا يرى المؤلف أنه ما دامت هذه الصادرات تدخل في تحديد التوازن المالى فيجب أن تستبدل عبارة الميزان التجارى أو ميزان المبادلات ، بعبارة أكثر وضوحا وفهما وهي ميزان الحسابات أو ميزان المدفوعات الدولية .

ثم تعرض المؤلف بعد ذلك للمشكلات النقدية التى أصبحت معقدة في الوقت الحاضر بسبب القيود التى تفرضها الدول على تبادل وتحويل

النقد ، وانتهى الى أن هذه الوسيلة أصبحت من طرق الحماية ، شأنها شأن السياسة الجمركية والتكتلات الاقتصادية الدولية .

ثم شرح المؤلف بعد ذلك أسباب قيام السوق الاوربية الغربية ، وقال انها أنشئت لعلاج النقص الدائم في التجارة عبر الاطلانطيكية .وهى عبارة عن سوق حرة للتبادل بين الدول الاوربية الست التى انضمت اليها وهى فرنسا وألمانيا وبلجيكا وهولندا وايطاليا واتحاد بلجيك ولكسمبرج. هذا بالاضافة الى سياسة التفضيل الجمركية التى لجأ اليها مخططو هذه السوق بقصد التضييق على الواردات من الدول غير المنحازة .

أما الباب الثالث فقد شرح فيه المؤلف دور التجارة في ظل الاقتصاديات الموجهة ، وقال ان العالم أصبح به الآن نوعان من التجارة هما تجارة المبادلات بين البلاد ذات البناء الاقتصادى الواحد وبين الاتحاد السوفييتى والجمهوريات الشعبية ، وتجارة التبادل بين البلاد الاشتراكية والبلاد الرأسمالية ، ويشترك هذان النوعان في عامل واحد هو اخضاع الوسائل التجارية للتخطيط القومى العام بحيث أصبحت جميع المبادلات يتم تحديدها ورقابتها بمعرفة وزارة التجارة الخارجية في كل دولة ومكاتب التمثيل التجارى التابعة لها .

وفي الكتاب الثانى شرح المؤلف أهمية التجارة الخارجية في نمو الاقتصاد الصناعى مع عدم تعادل هذا النمو في كل دولة ، وقال ان السوق الدولية تشتمل على ثلاثة أنواع رئيسية هى : سوق المنتجات الخام ، وسوق المنتجات الصناعية . فسوق المواد الخام يفترض معها وجود فائض انتاج للاستهلاك المحلى وهذا يستلزم تنمية الانتاج في البلاد المصدرة لهذه المواد كزيادة الرقعة الزراعية وبخاصة في البلاد المزدحمة بالسكان اذ ان خلق هذه السوق يتوقف على قدرة الجماعات على انتاج فائض من المواد الخام يزيد على حاجياتهم الاستهلاكية . ثم استطرد المؤلف فذكر بعض النماذج لأسواق المنتجات الزراعية وقسم هذه الاسواق الى أسواق المنتجات القابلة للتلف وهذه لا يمكن تسويقها الا اذا كانت مجهزة بوسائل التصدير والنقل السريع بحيث تبقى سليمة حتى مكان استهلاكها وأسواق المنتجات الاقليمية أى المركزة في مناطق معينة كالكاكاو والبن ، وتتميز هذه السوق بسهولة انشاء الاحتكارات التجارية . أما أسواق المنتجات الزراعية المعدة للصناعة ، كسوق القطن والتبغ والحرير والكتان والمطاط ، فتتميز بأنها تربط بين مناطق زراعية معينة وبين مراكز صناعية بذاتها .

وتتميز السوق الدولية للمواد المعدنية بأن لها عدة أشكال أولها التجارة الدولية ذات المسافات القصيرة والخاصة بالانتاج ذى الانتشار العالمى ، وثانيها السوق الدولية المفتوحة أى التى تستدعى الانتقال الى مسافات بعيدة الى جميع أنحاء العالم ، وثالثها السوق التى يكون الوصول اليها موضع صراع قوى بسبب ضآلة مصادر انتاجها .

تعرض المؤلف بعد ذلك لسوق البترول ، وقال انها تعتبر سوقا دون مركز خاص نظرا للمكانة التى تملكها الشركات ذات الموطن الوطنى نظريا وذات النشاط العالمى من الناحية العملية .

وأوضح أن سبع شركات دولية هى التى تقوم بالرقابة علىاستخراج أغلبية مقادير الانتاج والتكرير وتقوم بتوزيع أربعة أخماس انتاج البترول العالمى (عدا الجمهورية السوفييتية والجمهوريات الشعبية) وان خمسا من هذه الشركات أمريكية ومتصلة بعضها بالبعض اتصالا وثيقا وهى شركات «استاندارد أويل» بنيوجرسي . و «استاندارد أويل» بكاليفورنيا. و «تكساس أويل كامبانى» و «سوكونى فاكوم» و «جولف أويل» . وهذه الشركات مندمجة بعضها بالبعض لاستغلال بعض حقول البترول فشركتا «جولف أويل» و«أنجلو ايرانيان» اختصتا بالكويت (كويت أويل كومبانى) وستاندارد أويل وسوكونى فاكوم وشل وبريتش بيزوليوم كومبانى والشركة الفرنسية للبترول بالعراق وغيرها تجدها مندمجة تحت اسم الاتحاد الدولى لتسويق بترول ايران .

ويلاحظ أن شركات البترول موجودة بعدد لا حصر له فى كافة أنحاء العالم كمؤسسات للبحث ، أو لتوريد أدوات الجس ، أو لانشاء خطوط أنابيب البترول ، أو للتكرير ، أو للنقل والتوزيع وهذه توجد عادة تحت أسماء مناسبة لطبيعة ومكان نشاطها . فشركة «بريتش بيزولئيوم» مثلا تقوم بتكرير البترول بفرنسا تحت اسم « الشركة العامة لزيوت البترول » وشركة «شل» قد مدت نشاط بحوثها في مناطق شاسعة بشمال افريقيا تحت اسم «شركة بترول الجزائر» وشركة بترول تونس ٦٥٪ من رأسمالها لشركة شل و ٣٥٪ للفرنسيين ، أما شركتا ستاندارد أويل بكاليفورنيا ، وتكساس أويل (كالتكس) فانها تستغل بترول شبه جزيرة السعودية تحت اسم شركة «أرامكو» .. الخ .

فالسوق الدولية للبترول هى اذن سوق موحدة تهدف الى توحيد الاسعار وفقا لمستوى التسويق وتحاول الدول المستهلكة للبترول خفض مصروفاتها بتنظيم عملية التكرير على أراضيها نفسها .

وهذه الشركات تخفى وراءها قوة الدول العظمى التى تتبعها وهى التى تسيطر على مصادر البترول فى العالم وبذلك تنحصر سوق البترول بين الامريكان والانجليز .

وفي الباب الثانى من الكتاب عالج المؤلف المشكلات والاساليب الاقتصادية الخاصة بتنمية التجارة الدولية وقال ان العالم الآن ينقسم الى مجموعات من القطاعات المنعزلة تلقائيا أو قسرا وتحاول كل مجموعة منها أن تكفى نفسها بنفسها بتعبئة موارد المواد الخام لصالحها ، وقد اشتدت المنافسة بين هذه القطاعات ، كما حدث بين الولايات المتحدة والكومنولث البريطانى للحصول على المواد الاولية ، كما أصبحت العلاقات

التجارية تكاد تكون مقطوعة في وقت ما بين بلاد حلف الاطلنطى والاتحاد السوفييتى والجمهوريات الاشتراكية التى تدور فى فلكه .

ولما كان النمو الاقتصادى للعالم لا يمكن تقويته الا بما يسمى عالمية التجارة فقد بذلت عدة مساع وأجريت مفاوضات للقضاء على عزلة المجموعات المتكتلة ، كما حدث في مؤتمر موسكو سنة ١٩٥٢ ومؤتمر جنيف سنة ١٩٥٣ للبحث فى الاوضاع الخاصة بعودة المبادلات بين الشرق والغرب ، والمباحثات الانجلو أمريكية بشأن استغلال المواد الاولية .

ثم حدد المؤلف مركز كل مجموعة من المجموعات الاقتصادية القائمة الآن ، فتكلم عن الكومنولث البريطانى ، وقوة الجنيه الاسترلينى كعملة دولية ومدى قوة بريطانيا على الاحتفاظ بدوره كعملة مستقرة على الرغم من الصعوبات الاقتصادية التى تحيط به ، ثم شرح السوق الامريكية التى تسيطر الآن على الانتاج الصناعي وامتداد منطقة الدولار الى خارج الولايات المتحدة ، وبخاصة الى البلاد المتخلفة لفتح أسواق جديدة لتصريف بضائعها بعد أن لاحظت تزايد صادراتها بصفة دائمة منذ الحرب العالمية الثانية مع قلة الواردات ، مما أدى الى نشأة ديون خطيرة بالدولار لدول غرب أوربا فأدى ذلك الى ما يسمى بأزمة الدولار .

وتكلم المؤلف بعد ذلك عن سوق أوربا الغربية وعلاقتها بالسوق الامريكية ، والصعوبات والازمات التى صاحبت انهاء الاستعمار الافريقى فلجأت الى انشاء سوق أوربية افريقية ، ومن ناحية أخرى بذلت جهودا لخفض عجزها في الدولار بممارسة التجارة مع بلاد أمريكا اللاتينية .

وعالج المؤلف بعد ذلك موضوع العلاقات التجارية بين البلاد ذات الاقتصاد الاشتراكى ، أى المخطط ، التى يبلغ عدد سكانها الف مليون نسمة ، وأوضح أن المبادلات فيما بين هذه الدول تتم وفقا لاساليب اقتصادية فريدة في بابها ، وهى تتميز بامكان التنبؤ بها ، ومن ثم يمكن ادراجها ضمن الخطة القومية ، كما تتميز بثبات سعر القطع ، بحيث لا تصبح التجارة الخارجية عبئا ثقيلا على النظام الاقتصادى ، اذ انها تدخل في الجهاز الاقتصادى نفسه . وأوضح أن المبادلات بين هذه الدول تقوم أولا على فكرة الخدمات المتبادلة ، فلا يحاول أى طرف أن يحقق نفعا خاصا من العملية التى تقوم أساسا على الاعتراف الضمنى أو الصريح بالمساواة بين الاطراف المتعاقدة ، ثم عرض المؤلف نموذجا لعقود التبادل التى تبرم بين جمهورية شعبية وبين الاتحاد السوفييتى والتى لا تختلف عادة من عقد لآخر ، وتنفرد هذه العقود بأن الاتحاد السوفييتى ، بوصفه الطرف الاكثر نموا عن غيره من الاطراف المتعاقدة ، تكون مهمته اجراء التسهيلات لتعويض تخلف الاطراف الاخرى بمنحها قروضا ذات آجال طويلة ، وضرب مثلا لذلك الاتفاق البولندى السوفييتى سنة ١٩٥٠ .

أما العلاقات التجارية بين بلاد الاقتصاد المخطط والبلاد ذات الهيكل

الاقتصادى المختلف ، فتختلف بأنها لا تستلزم انشاء كتلة اقتصادية مغلقة تعيش في معزل ، لان الاطراف المعنية لا تكف عن اعلان رغبتها في ممارسة التجارة مع البلاد ذات النظام الاقتصادى المختلف عنها ـ وتقوم هذه العلاقات بين دول الاتحاد السوفييتى والجمهوريات الشعبية وبين الدول غير الاعضاء في حلف الاطلنطى ، وبخاصة بلاد أمريكا الجنوبية ، وتتم المبادلات بين هذه الدول على أساس منح قروض متبادلة تغطى طلبات الجانبين بالاسعار التى يتفق عليها وبسعر عملة تعاقدى ، وهذا مما أدى الى توسيع المبادلات بين الاتحاد السوفييتى والجمهوريات الشعبية وغيرها من دول النظام الرأسمالى .

واختتم المؤلف كتابه بأنه بسبب ما طرأ على الاساليب التجارية التى كانت متبعة في فترة الازدهار الاقتصادى العالمى فى ظل المذهب الحر الانجلو سكسونى بحيث أصبحت هذه الاساليب خاضعة للحواجز الدفاعية النقدية والتجارية ، وبسبب تضخم الاقتصاد الامريكى وقيام الدول الاشتراكية ذات الاقتصاد المخطط ، وضع هذا الكتاب ليهيىء الاذهان لدراسة الاحداث المعاصرة .

(المترجم)

مقدمة المؤلف

ليس بمستغرب أن تكون الصعوبات الاقتصادية التى نشأت فى السنوات العشر الاخيرة هى السبب المباشر للاهتمام الذى يوليه المتخصصون فى مختلف النواحى الثقافية للمشاكل المتعلقة بالتنظيم الاقتصادى وتنمية الاسواق ·

ولقد كان اختلاف ظروف الانتاج وتنوع العلاقات بين الهيئات الزراعية واختلاف الوسائل الزراعية وتباين نظم الاقتصاد الزراعى الكبرى فى العالم ، موضوع دراسات طويلة يسرت اجراء تجارب جماعية ، وكانت ظروف الانتاج الصناعى قد هيأت لنا ــ الى حد ما ــ أعمال بحث غير مستحبة بسبب صعوبة الحصول على المعلومات والوصول الى المستندات ، فانها مع ذلك كانت أعمالا قيمة تعتبر مرجعا فى هذا الشأن ، ولقد أضعف التنوع والتعقيد فى أنواع التبادل عزيمة الكثيرين، فالطابع الفنى للعمليات التجارية لايجعلها مفهومة الا للمتخصصين فى الاقتصاد السياسى فضلا على أن هناك فاصلا لايزال قائما بين بحث التنظيمات وبحث الوقائع الجغرافية كتوزيع أماكن الانتاج والبيع وأماكن الاستهلاك ، وحركات التنقل وتيسير وسائل النقل ، ويرجع وجود هذا الفاصل الى الفروق الكثيرة المتزايدة بين الاسواق الواقعية والاسواق النظرية أو المجردة ، ومع كل ذلك فانه يتعذر علينا فهم مختلف صور التجارة والتغييرات التى تطرأ عليها اذا ما تجاهلنا الدوافع المحركة لمساحات شاسعة من العالم ، وتعمدنا تخطى

الاسباب الاساسية التى تفسر الاحوال الاقتصادية المستقبلة والتغيرات التى ستطرأ عليها •

ان الالمام بمختلف أساليب التجارة الدولية واسواق المواد الخام ومبيعات المنتجات الصناعية أصبح ضروريا لدراسة أسواق المواد الأولية جغرافيا وتاريخيا والحال كذلك بالنسبة لوسائل تصريف السلع المصنعة كما أن بحث البناء الزراعى والاساليب الزراعية قد لايمكننا من الوصول الى نتيجة مرضية بشأنها الا ببحث الانتاج الزراعى والتوزيع العالمى للاستثمارات وذلك عن طريق دراسة الظروف الجغرافية الخاصة بالانتاج •

والغرض من هذا البحث هو توجيه الاهتمام الى ظاهرة التبعية القائمة بين التنظيم العام للاقتصاد والتنظيم الخاص لتبادل السلع من ناحية ، والتنمية الواقعية لعمليات التبادل وأنواع الانتاج التى تقوم عليها أو التى تضمن لها فرص الوجود من ناحية أخرى •

فعدم استقرار الظروف يمنعنا من أن نقدم كتابنا هذا بالطريقة التى تكتب بها المؤلفات المدرسية ، وبذلك يمكن القول بأننا نحلل العوامل التى تتدخل فى تحديد وتعديل الظروف ، ومن نافلة القول الاشارة الى أننا فضلنا نظاما على آخر ، أو اخترنا نظاما نسير عليه فيكون مثلنا فى ذلك كمن يفضل الجغرافية على الاقتصاد السياسى أو التاريخ الاقتصادى، فالانسان حين يعتزم اجتياز جسر فانه لا يسأل عن وجود هذا الجسر على أى من ضفتى النهر •

« المؤلف »



تنظيم الاسواق العالمية الدولية

الباب الأول

انشاء الاسواق الدولية

أولا — المميزات الاساسية للتجارة العصرية :

ان التبادل التجارى عبر المسافات الطويلة كان معروفا حتى فى عصور ماقبل التاريخ • ولكن الفارق بين تجارة الملح والقصدير فى العصور القديمة ، وفى التجارة العصرية هو الفارق نفسه بين عدة النحت المصنوعة من حجر الصوان فى العصر المجداليني ، وبين وضع الآلات فى العصر الحديث ، ذلك لان استمرار ظاهرة معينة لا يسمح لنا بأن نؤكد وحدتها وثباتها ، فطبيعة الحاجات وتمركز المبادلات فى الاقتصاد وطريقتها وتكوينها المادى الذى يضمن تحقيقها (النقل) تعتبر بيانات نوعية تحدد لنا أوقات الانتاج ، وطرقه ، ووسائله والعلاقات التى تضفى على التجارة خصائصها كما ونوعا .

وتتحصل المميزات الأساسية للتجارة العصرية فى أهمية كميات البضائع والعمليات المتبادلة واشتراك المبادلات لمسافات قصيرة مع المبادلات الدولية ، وتفوق رواج السلع الضرورية لصناعة المنتجات العادية على المنتجات القليلة الاستعمال أو الكمالية ، وادماج النظم التجارية فى نواحى النشاط المختلفة لبعض أجزاء من العالم وعدم التناسق التجارى بين البلاد الصناعية والبلاد المتخلفة اقتصاديا ، ووجود الاسواق المتخصصة الى أقصى حد •

١ — لقد قدرت الصادرات العالمية سنة ١٩٣٧ بمبلغ ٢٦٫٢ مليار دولار ، وفى سنة ١٩٥٧ — ١٩٥٩ بلغت ١٠٠ مليار دولار (نحو ٥٠٠ مليار فرنك جديد) أى نحو مايعادل الانتاج السنوى العالمى للذهب مائة مرة ، كما بلغت حمولة الصادرات من حيث الكم أرقاما مماثلة ، كما أن

النقل الدولي للحبوب والوقود والمعادن والمواد الخام الصناعية تزيد على مليار طن سنويا ، ونظرا لزيادة التضخم فى حجم المبـادلات التى تتم الآن فقد أصبحت لا توجد أية نسبة بين التجارة الدولية الحالية وبين الانواع السابقة من التجارة القديمة •

٢ ــ ان عامل المسافة لايعتبر عاملا أساسيا الا بالنسبة للمنتجات الثقيلة الوزن ، خصوصا التى يتعين نقلها بطريق البر • أما فيما يتعلق بسائر انواع البضائع الاخرى فان السوق الاستهلاكية تجمع الواردات من مصادر متباينة غاية التباين ، فقد تستعمل مؤسسة صناعية فحما محليا ومازوتا من فنزويلا أو من الجزيرة العـربية ، ومعادن مسـتوردة من البلاد المجاورة أو من البلاد التى فى الشق الآخر من الـكرة الارضية ، وخيوط غـزل من أمريكا أو استراليا أو الهنـد لان الالتجاء الى الدول المصدرة المتخصصة يفضل على اعتبار خاص بالجوار ، ومع ذلك فهـذه السمة العالمية للتجارة الدولية ، التى تميزت بها المبادلات الدولية حتى الحرب العالمية الاولى ، قد طرأ عليها تغيير جزئى بسبب العقبات التى اعترضت العلاقات الدولية وميزت التجارة الحالية عن التجارة فى بداية هذا القرن .

٣ ــ كانت التجارة ، فى الحقبة السابقة على التصنيع ، تتناول كميات ضئيلة من المنتجات التكميلية أو الكمالية ، فكان هدفها الرئيسى اكتناز الذهب عن طريق ممارسـة خدمات لا تهم الا الحاجات التبعيـة للاقتصاد العام ، أو احتياجات الطبقة الغنية من سكان البلاد المستوردة للمنتجات الكمالية ، أما المبـادلات العصرية فتعمل على تداول المواد العـادية اللازمة للصناعات التى تهم الحياة اليومية لمجموع سكان المناطق الصناعية ، وهدفها هو تحقيق أرباح بوساطة المنتجات الصناعية ؛ وهـذا شرط من شروطها الأساسية للإنتاج ، وبذلك تحولت التجارة من مجرد جهاز للاكتناز الى أداة للتكوين الرأسمالى عن طريق زيادة المنتجات الصناعية وتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية فى البلاد الاشتراكية •

٤ ــ ان التجـارة ليست أداة للتطور الصـناعى فحسب ، بل هى كذلك شرط أساسى لتشغيل الاقتصاد الصناعى وللحياة المادية للمجتمعات الصناعية . وقد اعتدنا أن نقول فى أوائل هذا القرن أن الانجليزى يستهلك فى افطاره شايا من سيلان ، وسكرا من كوبا ، وخبزا من قمح استرالى أو كندى أو أرجنتينى ، وزبدا من نيوزيلندا ، ولحما محفوظا من الدانمرك ، وبرتقالا أو ليمونا من فلسطين ، وتبغا من أمريكا •

وعصر القيود الذى بدأ فى انجلترا بسبب الحرب العالمية الثانية غير هذه الصورة من غير شك ، الا أن استيراد المنتجات الكثيرة ظل يقوم اساسا على الحاجيات الاستهلاكية للبلاد الصناعية .

ومع انه أمكن الاستعاضة ، ولو جزئيا ، عن بعض المواد الاولية التى كانت تستورد بمواد محلية الا أن ضرورة الحصول على مواد أولية وغذائية من الاسواق البعيدة التى يصعب الوصول اليها لسبب أو لآخر كانت العقبة الكبرى فى طريق النشاط الصناعى ، مما استلزم فرض القيود على الاستهلاك ، والتزايد المطرد لعناصر الانتاج الصناعى ، وتنوع المنتجات الاساسية اللازمة لاعداد المنتجات التامة الصنع ، يزيد من حاجتنا الى التجارة الدولية ان لم يكن من حيث الكم فمن حيث النوع .

٥ — ان التجارة الدولية لاترتبط بالضرورة بالمصطلحات الجغرافية والمصطلحات الاقتصادية المقابلة لها، ولما كانت فى الوقت نفسه نتيجة وأداة للتنمية الصناعية فى أوربا وأمريكا الشمالية وجب تعريفها على أنها نشاط يعمل لخدمة اقتصاديات صناعية معينة وهى تحتم بالضرورة «توازنا» مزدوجا ، أو على الاقل توازنا عاما بين التيارات المتعارضة ، ولما كان مضمون هذه التيارات ومعناها الاقتصادى فى غاية التباين ، لان جزءا من التجارة الدولية يرتكز على عدم تعادل النمو الاقتصادى لمختلف مناطق العالم فقد يستلزم ذلك تعويضا فى القيمة بين المشتريات من المنتجات الخام والمواد الغذائية والمواد الاولية الصناعية ومصادر القوى الموجودة فى بلاد لا تسمح لها أجهزتها الصناعية بأن تستهلك محليا المنتجات الاساسية لان مستوى المعيشة المنخفض بها ينتج عنه ، حتى فى حالة انخفاض مستويات الانتاج ، وجود فائض من المنتجات الاستهلاكية يمكن تصديرها ، كما يسمح بوجود مبيعات لمنتجات صناعية مصنوعة فى أوربا أو أمريكا ، وهذه هى الصورة التقليدية للمبادلات بين بلاد الاقتصاديات الصناعية من ناحية ، وللبلاد المسماة « البلاد الجديدة » والبلاد الاستوائية التى استعمرت من ناحية أخرى فى نهاية القرن التاسع عشر .

ومشكلة المبادلات الدولية ، التى يرجع أصلها التاريخى الى عهد تنظيم التجارة الامبراطورية وبخاصة تجارة الامبراطورية البريطانية ، لا تعتبر هى النموذج الوحيد من نماذج المبادلات التجارية . والى جانب العمليات التجارية التى تتم بين بلد صناعى وبلد غير صناعى يوجد التبادل الذى يجرى بين دول صناعية ذات احتياجات محددة وتخصص صناعى مختلف .

والتقسيم الجغرافى لفئات الشركاء التجاريين قابل للتغيير دائما ، لأن البلاد الجديدة ، أو تلك التى كانت مستعمرة أو نصف مستعمرة . قد أصبحت بلادا صناعية بدرجات متفاوتة ، كما أن هيكل تجارتهـــا الخارجية قد طرأ عليه التغيير لهذا السبب ، فانتقال بلد من فئة الى أخرى من فئات الشركاء التجاريين يثير اضـــــطرابات عميقة فى طريقة اشباع الحاجيات التجارية للدول الصناعية القديمة . ومع ذلك فأهم ظاهرة فى السنوات الخمس عشرة الأخيرة هى تكوين سوق للبلاد ذات الاقتصاد الاشتراكى فى شكل سوق مستقلة فريدة فى بابها .

ثانيا ــ تطور التجارة الدولية منذ قرن :

يمكننا تفسير ظواهر التجارة الدولية الحالية بسهولة فى ضـــوء تطور المبادلات فى خلال مائة السنة الأخيرة ، لأن وسائلها المعقدة يرجع أكثرها الى انهيار النظام الذى أقيم فى خلال القرن التاسع عشر .

لقد قضى النمو الاقتصادى الصناعى فى أوربا الغربية فى القرن التاسع عشر على الاشكال القديمة للعلاقات التجارية وزادت بدرجة كبيرة نسبة تسويق المنتجات (نسبة الغلال والمواد التجارية الى الانتـــاج الخام) ، فتركز الجماهير المتزايدة من السكان فى مناطق المدن قد باعد جغرافيا بين الانتاج واستهلاك المواد الغذائية ، كما نوع من نظم التغذية وصاحبت ذلك زيادة ضخمة فى سكان أوربا الغربية (أكثر من ١٥٠ مليون شخص فى ١٥٠ سنة) وهذه الزيادة (أكثر من ١٥٠٪) كانت أسرع من الزيادة فى الانتاج الزراعى فى هذا الجزء من القارة المذكورة .

وبذلك كانت المجموعة الأولى من نتائج التغييرات الفنية والاقتصادية فى أوربا يسببها انعدام التوازن بين استهلاك المواد الغذائية وانتاجها من حيث الكم والنوع .

كما أن التغييرات فى الأســـاليب والوســـائل الزراعية وتربية الماشية التى تلت اقامة الاســـــواق ترتب عليها اهمال بعض المنتجات التقليدية التى حولت الى الخارج فى صورة خاصـــة بكل نوع أو لكل مجموعة من المنتجات ، كهجرة المنتجات الصـــوفية الى خارج أوربا ، وكالهجرة التى حدثت فى سوق البذور الزيتية مصحوبة بتغيير المنتجات ، وقد زاد من سرعة هذا التطور اتباع سياسة تجارية حرة مدة نصـف قرن من الزمان فى أوربا الغربية أوصلت التخصـــص فى الأسواق الى المرتبة العالمية ، فأخذت المنتجات الأقل سعرا تكتسح المنتجات الأكثر

سعرا فى داخل سوق انتاجها نفسها ، وكذلك تبنى بريطانيا للاقتصاد الحر فى منتصف القرن التاسع عشر توتب عليه انكماش اقتصادهـــا الزراعى فى داخل المراكز الجغرافية والفنية التى تسمح لها بمنافسة البضـــائع المســتوردة ، وترتب على هذا الانكماش أن أصبح المســتوى الغذائى للجزر البريطانية أقل من المستوى الذى كان فى الامكان الوصول اليه اذا لم يتحقق تنافس دولى .

وقد حذت بعض البلاد الأوربية هذا الحذو وخصصت اقتصـادها الزراعى لمنافسة البلاد البعيدة بأسواق الاستهلاك البريطانى (مثـل هولندا ، والبرتغال ، والدانمرك وايطاليا فى منتجات الماشية والفواكه ونحو ذلك) أما البلاد الأوربية الأخرى فقد ضحت باقتصادها الزراعى تضحية أقل لصالح نظرية الاقتصاد الحر ، وهى تستورد منتجات زراعية وحيوانية بسبب زيادة ونوع الاســتهلاك أكثر مما هو بسبب انكمـاش قطاعها الزراعى (من حيث القيمة المطلقة) .

ان التطور المستمر فى الوسائل الفنية والصناعية يحتم وجـود عدد ضخم من منتجات المعادن التى يتعين استيرادها من مناطق متباينة، ولكن توزيع أسواق المواد الأولية الصـــناعية لا يتم تحديده بناء عـلى الظروف الجيولوجية الخاصة بتحديد أمكنة المواد المعدنية ، ولكن هذا التحديد يتم فى الغالب بتنظيم وسائل تموين الاقتصاديات الصناعية ، وأول صورة لهـــذا النوع من التنظيم هى تعبئة موارد الامبراطورية البريطانية لخدمة الاقتصاد الانجليزى ، وقد اســـتفادت انجلترا من الأسبقية التاريخية التى تتمتع بها فأعدت جغرافيا الاماكن العالمية للمواد الأولية ، واستطاع تجار لندن ورجال المال فيها ــ باستثماراتهم المدروسة التى سمحت لهم بانتاج البضـــائع وتوزيعها ببريطانيـــا العظمى ــ أن يحددوا لمختلف البلدان الخاضعة للمملكة المتحدة ، اقتصاديا أو ماليا ، ما يجب عليها قبل بريطانيا على النحو التالى :

انتاج الكاوتشوك والصفيح فى ماليزيا ، وانتاج الكاكاو فى ساحل الذهب ، وانتاج الفول السودانى والقطن فى الهند ، وانتاج الصـــوف والقمح فى استراليا .. الخ ... وقد احتفظت انجلترا أكبر مدة ممكنة بوظيفتها كبلد عبور (ترانسيت) فى اعادة توزيع المواد الأولية المتجمعة من جميع أنحاء العالم .

وفى نهاية القرن التاسع عشر كان التنظيم الاقتصادى فى العالم والتنظيم التجارى الدولى يتسمان بطابع البساطة التى مصـــدرها دور

السيطرة الذى تلعبه بريطانيا ونقدها فى السوق أى الى الجنيه الاسترلينى ، أما مهمة الانتاج فقد كانت موزعة على عدة مناطق داخل الامبراطورية ، أو على بلاد تقع خارج نطاق الامبراطورية ، ولكنها تخضع لها اقتصاديا كمصر ـ فى ذلك الوقت ـ وكانت سـوق لنـدن تتحكم فى كافـة المبادلات ، وتوزع على سـائر الدول الصـناعية الأوربية كافة المنتجات الأساسية ، وكانت التجارة متوازنة عن طريق بيع المنتجات المصنوعة بالمصانع الأوربية ، وتصدير الفحم الانجليزى والدخول المتحصلةمقابل خدمة رءوس الاموال والخدمات البريطانية • وحتى نهاية القرن التاسع عشر كانت بريطانيا تقوم بدور الحكم فى التجارة الأوربية الخاصـة بالاستيراد ، فى حين كان كل بلد يحاول أن يضمن لمنتجاته الصناعية أسواقا لتصريفها فيها ، وقد أصبح النظام على هذه الصورة نظاما مثلث الشكل ، فالمنتجات الخام تشتريها بريطانيا ثم تقوم ببيع جزء منها الى المستهلكين الأجانب الذين يوازنون وارداتهم فى سـوق لندن بمبيعات مباشرة لسائر بلاد العالم •

وقد تدخل هذا النظام تدريجيا بمقتضى الجهود التى بذلتها بعض البلاد الصناعية فى اقامة اتفاقات ثنائية للمبادلات ، واقامة مجموعات من المستعمرات أو من شبه المستعمرات المستقلة ، مثال ذلك ، تنظيم تجارة المستعمرات الفرنسـية ، والسـياسية التجارية الألمانية فى أوربا الوسـطى وفى الشرق الأدنى (وسـط أوربا ـ الشرق الأدنى) Mittel Europa, Drang Nach Asten. كما أوجد ازدهار الاقتصاد الأمريكى اليابانى فى فترة الحرب العالمية الأولى علامات تدل على احتمال قيـام اللامركزية مستقبلا فى التجارة الدولية التى كانت فى الأصل أوربية صرفة •

جدول توزيع التجارة العالمية سنة ١٩١٣ (بالنسبة المئوية)
(طبقا لتقديرات أ ـ ديمانجون)

القـارة	النسبة المئوية	القارة	النسبة المئوية
أوربا	٥٨ر٥٪	أفريقيا	٣ر٤ ٪
أمريكا الشمالية	١٤٪	الاقيانوسية	٦ر٢ ٪
آسـيا	١٢ر٣٪	أمريكا الوسطى	١ر٢ ٪
أمريكا الجنوبية	٦ر٢ ٪		

أعقب الحرب العالمية الأولى أول تعديل فى التخطيط العام للتجـارة الخارجية الدولية • فزادت مبادلات الانتاج العالمى قليلا • وكانت هـــذه الحقبة تتسم بطابع نمو اقتصادى جديد ظهرت فى اطاره الجغرافى الخاص العناصر الضرورية للتنمية الاقتصادية وتقوية الطاقات الانتاجية لاقتصاد الولايات المتحدة ، واقتصاد الاتحاد السوفيتى ، ومن ناحية أخرى رأينا أن دور أوربا فى حركة المبادلات الدولية أخذ يتضاءل •

جدول توزيع التجارة العالمية سنة ١٩٢٦ (بالنسبة المئوية)

طبقا لتقديرات ديمانجون

القـارة	النسبة المئوية	القـارة	النسبة المئوية
أوربا	٪٤٧ر٩	أفريقيا	٤ر٤ ٪
أمريكا الشمالية	٪١٩	الاقيانوسية	٢ر٣٪
آســيا	٪١٧ر١	أمريكا الوسطى	٢ر٦ ٪
أمريكا الجنوبية	٥ر٨ ٪		

وقد حلل أ • ديمانجون هذا الوضع سنة ١٩٢٩ فقال :

« ان الأسباب العالمية التي خلقت منافســـين لأوربا هى : ميلاد صناعات فنية فى بلاد كانت من قبل تشترى السلع الصناعية من أوربا وتكوينها مدخرات ورءوس أموال يمكنها ـ كما كانت تفعل أوربا وحدها فيما مضى ـ أن تمول مشروعات المستعمرات وتوسيع الآفاق التجارية •

ان بلادا كثيرة بدأت تتصــــنع فى آسيا والاوقيانوسية وأمريكا الجنوبية وافريقيا الجنوبية ، وتستخدم فى مصانعها المواد الأولية التى تنتجها ، وهذه خسارة للتجارة الأوربية التىكانت تنقل هذه المواد الأولية الى أوربا وتعيد تصديرها فى صورة سلع تامة الصنع الى بلدان ماوراء البحار ، كما أصبحت بعض البلاد المصدرة للمواد الخام لا تبيعها للقارة الاوربية فقط ، بل تبيعها أيضا الى بلاد أخرى ، وكذلك أصبحت هـــذه البلاد لا تطلب مصنوعات من أوربا وحدها بل تطلبها كذلك من كافـــة البلاد الأخرى التى تشترى منها المواد الأولية • أضف الى ذلك أن الضعف المالى لأوربا كان له عظيم الأثر على تخلفهـــا التجارى ، وعلى تغيير الاتجاه التجارى العالمى صوب أوربا فى القرن التاسع عشر •

ان عجز أوربا عن تمويل مطالب البلاد التى وراء البحار قد تسبب فى فقد عدد من عملائها ، كما أن الأزمة التى لفتت النظر وتتعلق بالاقتصاد وبالتجارة البريطانية كانت الدليل الرمزى مع الأزمة الأوربية التى ستتفاقم بسبب المؤثرات المحلية الناتجة من الأزمة العالمية فى السنوات الثلاثين ·

وهذه الأزمة ضاعفت من سرعة حركة الحماية الاقتصادية فى العالم ، فهذه الحماية قد غطت ـ منذ نهاية الحرب الانفصالية ـ نمو اقتصاد الولايات المتحدة وغيرت من نظام التجارة العالمية القائمة على آراء رجال المال والأعمال فى ما نشستر فى القرن التاسع عشر ·

وازاء الصعوبات الاقتصادية المتزايدة اضطر كل بلد أن يحمى صناعاته من هذه الكارثة باقامة الحواجز الجمركية ، ثم تدخلت الأزمات النقدية فى النظم الجمركية فأغلقت الاسواق العالمية ، ولم يقف ذلك عند حد الاجراءات القانونية أو المراكز النقدية ، بل ان التوازن قد انقطع بين امكانيات الانتاج وبين طاقة الاستهلاك فى الظروف القائمة الخاصة بالتكوين الاقتصادى والاجتماعى لأن القوة الشرائية للدول والأفراد أصبحت أقل من أن تستوعب السلع المعروضة وهذه هى ظاهرة «تضخم الانتاج» فتركزت المشتريات على المنتجات الضرورية كالمواد الغذائية ، أو المواد الخاصة بتشغيل الصناعات وعمت بعض الأسواق فوضى تامة وبعض الأسواق المتخصصة التى كانت أساسا لأشهر المضاربات المربحة نتجت عنها كوارث (مثل سوق البن) ·

لكن مشكلة عدم انتظام العلاقات بين الانتاج والاستهلاك طغت عليها مشكلة أخرى هى مشكلة المنافسة الدولية للوصول الى أسواق المواد الأولية ، لأن المتناقضات المسيطرة هى التى جعلت مختلف البلاد الصناعية تقف فى وجه بعضها بعضا من أجل بيع مصنوعاتها وشراء المواد الاولية وبخاصة ما يكون منها قليل الانتشار فى العالم ، كالبترول والصفيح والمنجنيز والكروم والنيكل ، اذ أن تنمية البلاد الصناعية الجديدة تسببت فى ايجاد فائض للانتاج La Surproduction أى زيادة العرض عن الطلب (ويقصد بالطلب هنا الطلب الذى تسانده قوة شرائية لا طلب أفراد المجتمع جميعا ـ المترجم) وفى نفس الوقت امكانيات البيع والشراء ، بامتصاص مقادير من المنتجات الأساسية تتفاوت أهميتها وبمحو ضرورات الاستيراد · وقد لوحظ سرعة قيام منافسات جديدة ضغطت بقوتها المطردة الزيادة على السوق العالمية فى صورتين مختلفتين : المنافسة الدولية

فى القطاع العالمى ، وتكوين نظم محلية للمبادلات تستبعد أجزاء متفاوتة الأهمية من العالم عن النطاق الجغرافى للتجارة الأوروبية (مثل منطقة نفوذ التجارة اليابانية فى الشرق الأقصى) هذا عدا المنافسات اليابانية فى الأسواق الأوربية كالتوسع التجارى لأمريكا الشمالية فى كافة أنحاء المنطقة الأمريكية وغير ذلك .. يضاف الى ذلك أن الحرب العالمية الثانية ضاعفت من قوة الاتجاهات التى تمت فى الفترة من سنة ١٩١٩ الى سنة ١٩٣٩ فالتقهقر الاقتصادى لأوربا الغربية أدى الى أزمة دائمة فى التجارة أصابتها بعدم توازن مزمن ، وحفظ الصادرات الأمريكية والاهتمام الذى توليه الولايات المتحدة لمراكز انتاج المواد الأولية يزدادان قوة ، كما أن المتناقضات أخذت شكلا مبسطا ، وأصبح أقوى خصم يواجه الانتشار التجارى الامريكى هو الكومنولث البريطانى على الرغم من أن الاقتصاد البريطانى قد اجتاز محنا خطيرة بسبب الحرب ، وان منطقة نفوذه السياسى والاقتصادى خارج الكومنولث فى ايران وفى مصر مثلا تضاءلت .

غير أن أهم حدث وقع هو تكوين سوق جديدة تشمل الاتحاد السوفييتى وأوربا الوسطى (الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، بولونيا ، تشيكوسلوفاكيا ، والمجر ، ورومانيا ، وبلغاريا ؛ وألبانيا) ومنغوليا الخارجية ، والصين ، والجمهورية الشعبية الكورية وفيتنام الشمالية التى تعزلها الآن الخلافات السياسية عن حركة المبادلات الاقتصادية الرأسمالية تلك المبادلات التى تجرى طبقا لنظم خاصة بها .

وقصارى القول أن التكوين الجغرافى للتجارة العصرية يبدو غير ثابت ، فالنظام المبسط الذى نفذ فى القرن الماضى أخذ ينهار تحت ضغط الأحداث المختلفة الطابع . كانفصام وحدة السوق العالمية للمواد الأولية الذى حدث تحت تأثير مجموعتين من النظم هما : الاتجاه الى تكوين احتكارات ، واختلاف النظم الاقتصادية الذى انتهى الى انشاء سوقين من نوعين مختلفين شبه منفصلين انفصالا تاما . الأول سوق الاقتصاديات الرأسمالية ، والثانى سوق الاتحاد السوفييتى والبلاد ذات النظام الاشتراكى (الجمهوريات الشعبية) وكالمقاومة التى تبديها البلاد المتخلفة اقتصاديا لأنماط التجارة التقليدية بين البلاد الصناعية وغير الصناعية التى تظهر فى شكل محاولات تصنيعية ، وكرغبة البلاد الصناعية التى أفقرتها الحروب والأزمات فى قصر التجائها الى التجارة الدولية على قصد

تنمية منتجات أراضيها التى كانت مهملة أو بانشاء صناعات انتاجيـــة بديلة لتتحرر من بعض الالتزامات الخاصة بالاستيراد (الاكتفاء الذاتى) ٠

وهذه الأساليب نتج عنها انكماش فى التجارة الخارجية التى أخذت بدورها تتضاءل بعد أن كانت متضخمة بسبب الاحتياجات الطارئة فى فترة ما بعد الحرب ، واذا روعى أن الأموال قد نتجت عن التطور الحديث للتجارة الدولية فان الامر يقتضى تحليل تكوين هذا التطور وتحديد المعايير الداخلية له (دراسة العوامل التجارية البحتة والعوامل الخارجية) ٠

الباب الثانى

الأسـاليب الأسـاسية فى التجارة الدولية

ان التوسع الذى نشأ عن النمو الكمى والمكانى للتجارة الخارجية فى القرن التاسع عشر والمشاكل الجديدة التى قامت على أثر تنظيم تمويل سكان المناطق الصناعية وسكان المدن الذى بلغ عددهم فى أوربا الغربية عدة ملايين بوساطة مختلف المؤسسات الصناعية قد استلزم الالتجاء الى أجهزة تسويق جديدة ٠

وقد أعدت هذه الأجهزة بدقة ، خصوصا فى بريطانيا العظمى ، وفقا لما تقتضيه الخطة الاقتصادية التى اختارتها بريطانيا فى هذه الحقبة ؛ وهى السياسة الحرة المستندة الى امتلاك امبراطورية عالمية ضخمة ، وتقدم صناعى عظيم ٠

وقد أخذت هذه النظم تتغير مع تفتت السياسة الحرة فى المبادلات التجارية التى ما زالت تعتبر المحور الأساسى لنظام المبادلات ، وقد أوحت بانشاء هذه النظم الجديدة المنظمات الحديثة التى أعدت لتحل محل المنظمات الأساسية للأجهزة التجارية ، فقد ألغيت البورصات التجارية والوكالات المتخصصة فى حالات كثيرة ، الا أن المصالح الحكومية وشبه الحكومية التى حلت محلها التزمت بمراعاة العرف والوسائل التجارية التى طبقتهـا واقتضى ذلك رسم صورة كاملة للنظام التجارى الذى كان قائما فى القرن التاسع عشر ٠

أولا : السوق

١ ـ من السوق الواقعية الى السوق المجردة

ان الفارق الجغرافى بين عنصرى التجارة (العرض والطلب) أدى الى حدوث تعديلات جوهرية فى المبادلات ، فنظرا لانقطاع الصلة بين المنتجين والمستهلكين فى أبسط صور المعاملات التجارية ، عبر المسافات الطويلة فى القطاع الوطنى أو الدولى ، اقتضى التنظيم المادى للتجارة ادخال مجموعة من الوسطاء المتخصصين لكل منهم وظيفة محددة ، ولكل منهم أن يتقاضى نسبة مئوية من ثمن المنتجات المارة « بالترانسيت » أو المنقولة . ويتميز المجتمع الصناعى عن المجتمع الزراعى بوجود نسبة مرتفعة من الوسطاء التجاريين الذين يقومون بدور تجميع البضائع أو تهيئتها ، والمصدرين والناقلين وتجار بالجملة والموزعين على تجار التجزئة وتجار التجزئة المتنقلين فى الريف ، فهؤلاء الوسطاء التجاريون وموظفو الادارات المالية التى تقوم بالعمليات الحسابية التجارية الكثيرة يحصلون على نسبة مئوية عالية من السكان العاملين فى البلد الاقتصادى الصناعى (من ١٥ الى ٢٠٪) أما الأسواق والمعارض التى كانت معتبرة الصورة المثالية للتجارة ، فقد أصبحت الآن تقوم بدور ثانوى فى الاقتصاد الريفى ، لأن حجم عملياتها التجارية ، حتى بفرض امكان صبغها بالصبغة الأصلية الخاصة بتجارة التوزيع ، يعتبر ضئيلا بالنسبة للعمليات التى تدخل فى دائرة التجميع والتصدير اليومى الى منظمات التوزيع فى المراكز الاستهلاكية الكبرى ، كما أن نمو المبادلات الدولية يستلزم تشابكا أساسيا أعظم من الروابط التجارية المتلاحقة بوساطة تنظيم مبسط يقتصر عليها ، وهذا التنظيم يقوم على أساسين هما :

أ ـ التوسع الجغرافى فى السوق بمحاولة جعلها عالمية .

ب ـ استمرار النشاط التجارى على مدار السنة .

٢ ـ قيام السوق التجارية العالمية بوظيفتها وتطورها

"ان السلعة التى يتطلبها الاستهلاك الشعبى من المراكز الصناعية الكبرى ينتجها عدد كبير من الدول موزعة على نصفى الكرة الأرضية ، والمشترى يميل بطبيعته نظريا الى السوق الأكثر فائدة له ، كما أن المنتج يحاول الحصول على مايضمن له البيع بثمن مربح ، ويمكن اعتبار هذا

العامل علاجا للمنافسة غير المحدودة التى قد تنتهى نظريا بتحديد ثمن أدنى يتناسب مع أقل قدر من الربح في العملية الانتاجية ، لأن ثمن البيع يميل الى بلوغ مستوى الثمن الأعلى الذى يمكن أن يقبله المشترى ، ويضمن تصريف كل الانتاج الذى تمتصه عملية الاستهلاك السنوى ، وهـــذا الثمن لا يكون موضع مناقشة الا اذا استطاع المشترى رفض « الطلبية » أو كانت لديه كميات مختزنة ، أو فى وسعه الحصول على السلعة نفسها بثمن أقل من منتـج آخر يختزنهـا لديه • ولمـا كان المنتجون الآخـرون يريدون تفادى عدم البيع فان تحديد السعر كان يتم بنسبة أقل ، وهكذا تصبح السوق دولية ، وكان من نتائج الأزمات تعيين هذه الحالة الواقعية عن طريق عقد اتفاقات دولية لتحديد كميات الانتاج حتى يمكن الاحتفاظ بسعر دولى أدنى • وانشاء الاحتكارات يقوى هذه الصفة العالمية للســوق بجعلها خاضعة لعدد محدود من « محكمى السوق » من الدول وشركات الانتاج وشركات التجارة • وتكون درجة تركيز السوق أقوى فى تسويق خامات الصناعة منها فى تســـــويق المواد الغذائية كما أن الجهود التى تبذل لاستغلال المناجم أو الزراعات المخصصة للمنتجات الصــــناعية قد توطنت فى بعض المناطق التى تضمن أقل سعر ممكن للانتاج ، وتكون فيها تكلفة النقل منخفضة الا أن المحادثات الاولية الخاصة بالتبادل تتم فى الحالتين بوساطة الهيئات النظامية وهى بورصة التجارة •

ان العمليتين الفنيتين الأساسيتين هما : مراقبة المواد التى يتم فيها التبادل فى ميدانى الانتاج والتوزيع ، فالهيئات التجارية الأساسية موجودة اذن فى نقطة البداية وفى نقطة النهاية وتصل بينها رابطة فنية من نوع آخر تسمى « النقل » وهذا النظام فى أبسط صوره يتضمن تركيز المواد فى بداية السفر ، وعند الوصول ، فنحن اذن موجودون أمام ما يسمى « السوق الواقعية » وقد كان هذا هو الطابع المميز لبورصة التجارة فى أول أمرها فى « بنيج » و « شـــيكاغو » عند تصدير القمح ، ومن كندا والولايات المتحدة ونيو أورليانز وبومباى والاسكندرية عند تصـــدير القطن ، وفى مختلف الوكالات المتخصصة فى مدينة لندن وبورصـــات ليفربول وأنفرس وروتردام والهافر وهامبورج عند وصول منتجات أخرى متنوعة ، وتفترض السوق الواقعية اشتراك البورصة (السوق) ومنشآت التخزين ، وهذا النظام يتضمن نفقات « ترانسيت » وخزن وحمل ، وهذه جميعا ترفع من ثمن المواد الأولية ، فاذا وجدت مصلحة فى تجميع العمليات التجارية داخل عدد قليل من مراكز التحكيم بين العرض والطلب فانه على العكس يبدو أن فرض نفس نظام التركيز على المنتجات نفسهـــا قليل

الفائدة ، وكلما سمحت طبيعة السلعة المبيعة وجب الانتقال من السوق القائمة الى السوق المجردة ، وان كل السلع الاستهلاكية القابلة للتصنيف والتى يمكن عرضها وفقا لقواعد تستند الى مواصفات ثابتة يجرى بيعها بناء على بيانات اتفاقية دون حاجة الى عينات. والبضاعة التى يتم التعاقد عليها على هذه الصورة مطابقة لنموذج فى لندن يجوز أخذها فى ملبورن أو تسليمها فى زيورخ ، ولذلك فان تنظيمات سوق القطن قد قامت منذ بداية القرن التاسع عشر على اتفاقات أبرمت تنفيذا لتصنيف قياسى مرتبى وضع فى ليفربول ، ففى سنة ١٩٢٥ أصبحت هذه الرتب دولية بموجب إتفاقية وقعت عليها وزارة الزراعة فى الولايات المتحدة ، وجمعية القطن فى ليفربول ومانشستر ، ونقابة تجارة القطن في الهافر ، وبورصة القطن في بريم وجمعية القطن الايطالية ، وجمعية القطن البلجيكية ، ومركز القطن في برشلونة ، واتحاد تجارة القطن فى روتردام واتحاد غزالى القطن :

وكانت تبرم عقود القطن قبل الحرب على تسعة نماذج من الأقطان العادية ، أما الأقطان الممتازة (الرفيعة) خصوصا الأقطان المصرية فكان يتم بيعها بناء على عينات •

وأيا كان طابع السوق سواء أكانت واقعية أم مجردة فان تركيز العمليات التجارية فى بعض مراكز الأعمال يقوم بدور التنظيم فى السوق ، وتتحدد الأسعار طبقا لقانون العرض والطلب فى البورصتين أو الثلاث ، أو فى المكاتب شبه الرسمية . وقد حلت هذه المكاتب محل بعض بورصات التجارة المتخصصة فى بعض الجهات التى لها أهميتها وحجيتها فى سوق الانتاج ، واذا ما استبعدت بالحمايات الجمركية القائمة فى بعض الدول التى تملك امكانيات مماثلة فان هذه الأسعار تحدد شروط التبادل فى العالم كله ، اذ أن المستهلك لا مصلحة له فى أن يشترى ، محليا بثمن أعلى ، السلعة التى يمكن أن يشتريها بثمن أقل من الخارج •

وعلى ذلك فمشكلة تحديد الأسعار وتغيرها يجب أن تكون موضع البحث وفقا للاعتبارات العامة المتقدم ذكرها •

ان الثمن يحدد نظريا ، فى النظام الرأسمالى ، وفقا لقانون العرض والطلب ، فأدنى حد لثمن البيع هو الذى لا يمكن لأى سعر أقل منه أن يترك للمنتج أى فائض ، فاذا كان الحال أحيانا يقتضى البيع بثمن أقل من الحد الأدنى لسعر البيع ، لتفادى كارثة مثلا ، كتصريف المخزون من

البضائع ، أو كتفادى هبوط سعر بضـــــاعة قابلة للهلاك بدلا من وقف المبيعات ، فهذا الاجراء ليس سوى عملية استثنائية لأجل قصير .

ان خفض الأسعار الى مرتبة أقل من الحد الذى يمكن البيع به يؤدى الى الحد من استغلال المصدر التجارى ، أو الى تركه هذا الاستغلال نهائيا كما أن مصالح المشترى تتعارض نظريا مع مصالح المنتج أو البائع، فكلما انخفض سعر التكلفة للمـواد الأولية أو المـواد الغذائية فى مكان استعمالها كلما زادت الأرباح المتحصلة من تحويل هذه المواد أو امكان استعمال أيد عاملة بأجر يتناسب مع ثمن المنتجات الغذائية ، فالارتفاع الكبير فى الأسعار يؤدى الى الحد من الاستهلاك أو الاستعمال . والبحث عن حلول لاستبدال المنتجات بغيرها (كتنمية المنتجات الوطنية واستعمال السلع البديلة) كل ذلك ينتج عنه توازن بين الاتجاهات المتعارضة يختلف فى درجته وفى مدة دوامه ، ويطلق عليه «المنحنيات التذبذبية» وهى قريبة لما يطلق عليه رجال الاحصاء «متوسط العمر» لأن القلة فى انتاج معين يؤدى الى رفع الاسعار والى انكماش الطلب ، كما أن تدهور الأسعار يؤدى الى خفض مقادير الانتاج وان كان هذا الانخفاض يؤدى توا الى تشجيع الشراء من جانب مستهلكين يهمهم اختزان كميات من الانتاج بثمن بخس (ومن ثم تكون النتيجة عدة تذبذبات فى السعر متجهة الى الانخفاض) يتفق ومتوسط السعر « الذى يميل بدوره الى الهبوط » فهذه الأساليب التى تعتبر من مميزات الاقتصاد الحر قد أصابها الآن المسخ بســبب تركيز الاسواق وانشاء رقابة الدولة على الواردات .

ان بيع المنتجات الرئيسية التى تحكمها اتفاقات أو احتكارات تهدف أساسا الى تفادى تضخم الانتاج ، وبالتالى هبوط الأسعار ، كما تهدف ، على أساس الاختبارات المكتسبة ، الى تنظيم السوق لكى تضمن للمنتجين تنظيم المبيعات وزيادة الأرباح . وهناك اجراءات مالية تقلل من المتناقضات النظرية بين البائعين والمشترين ، وتتلخص فى درج الأرباح الأساسية فى قطاع آخر غير قطاع زيادة الأسعار الخاص بالبضائع ، وفى هذه الحالات تقتصر مهمة البورصات التجارية على وظيفة فنية فقط هى تحديد الشروط الخاصة بالبضائع وتسويقها دون تأثير فى الاسعار المحددة بموجب اتفاقات بين المنتجين تعمل على تحـــديد العرض وتكوين مخزون لمواجهة الحالات الطارئة .

وقامت الدول ، التى يهمها تحديد مصروفاتها ، بطرق مماثلة عن طريق الحد من نشاط البورصات التى تتعامل فى السلع الاستهلاكية ،

وقد توقف بعضها فعلا عن العمل واستعيض عنها بمكاتب عامة أو شبه عامة تابعة رأسا لفروع وزارات المالية والاقتصاد فى مختلف الدول ، ومهمتها تصفية الواردات على ما هو ضرورى جدا للاستهلاك أو للصناعات الوطنية .

ويرجع تغير الاساليب ، التى كانت متبعة فى خلال فترة سيادة مبدأ الاقتصاد الحر ، الى الأزمات الاقتصادية الكبرى فى القرن العشرين ، خصوصا أزمات الثلاثينات التى أظهرت تضامن الاسواق الدولية ، وقد استطاعت بعض البلاد أن تتحلل من هذا التضامن ولو جزئيا فى نطاق الاقتصاد الرأسمالى ، بانعزالها واتباعها لسياسة الاكتفاء الذاتى ، الا أن مثل هذا العمل كان حماية باهظة التكاليف مع طول الزمن ، بل عملية صناعية لدعم سوق تنتج بأثمان أعلى من الأسعار الدولية .

على أن التغيرات فى الأثمان ، التى تبين حالة السوق من حيث الاقبال عليها ، تلعب دورا منشطا أو بطيئا يؤثر فى الانتاج وفى توزيعه .

ففى حالة السوق « المفتوح » يتجه الانتاج الى الزيادة كما يزداد عدد المراكز المنتجة والمراكز المفضلة — سواء أكان ذلك بسبب ظروفها الطبيعية أم بسبب امكانياتها فى الحصول على الأيدى العاملة الرخيصة — هى التى تستطيع تنمية الانتاج المرغوب فيه مع ضمان أكبر قدر من الأرباح التى يمكن أن تتحقق فى ظل مستوى الاسعار القائمة ، وعلى العكس من ذلك يظهر انكماش السوق فى الحالة المضادة (مع عدم الاخلال بخاصية المرونة السابق تحليلها آنفا) وهى الانخفاض العام فى الانتاج ، والأزمة الحادة فى المناطق ذات الأثمان المرتفعة ، والاستقرار فى الثمن فى القطاعات المتمتعة بحماية قوية بسبب الظروف المميزة فى الانتاج . كالمناطق الزراعية التى تتمتع بأيد عاملة من المستعمرات ، ومناطق عمل تشتغل فيها أيد عاملة زهيدة الأجر ، وانتاج أصناف ذات قيمة عالية ، كالمزارع أو الأراضى ذات الانتاجية المرتفعة ، والمناجم التى تستخرج منها المعادن بنسبة كبيرة أو المعادن الثمينة وغير ذلك .

ان الأزمات ، وان كانت لها حتما سلسلة متشابكة من رد الفعل فى كافة مراحل الانتاج ، الا أن الذبذبات القصيرة الاجل فى الأسعار يحد من أثرها شكل آخر من تنظيم السوق ، وهو التنظيم الوقتى بممارسة البيع والشراء بالأجل ، وهذا يتضمن شراء ومبيعات حقيقية وعمليات تغطية .

٣ – الأساليب المصرفية والسوق بالأجل

ان المنشأة المشترية لا يتيسر لها ، فى وقت ما من السنة – كوقت الحصاد مثلا – أن تمتلك كل المبالغ اللازمة لسداد قيمة جميع المواد الأولية التى استهلكتها فى خلال السنة ، فالمشتريات والمبيعات اذن لابد أن تكون متدرجة ، وعلى ذلك يمكن القول بأنه لا يوجد ارتباط بين دافع الحاجة وتسهيل وسائل الدفع ، فمن حيث المبدأ يجب ، بمجرد أن تبلغ دورة رأس المال حدها الأقصى ، أن يكتفى بثمن المنتجات المبيعة الى تجار الجملة وتجار التجزئة والمصدرين لتغطية المصروفات وشراء المواد الاولية ، بخلاف نفقات الاستغلال العادية ، فالخطوات ليست على وتيرة واحدة ، وقد جرى العرف على اعتبارها كذلك عند موازنة ميزانية أية مؤسسة أو صناعة لفترة تتفاوت مدتها ولاتقل عن سنة ، فالفترات المكشوفة تتبادل حتى فى الصناعات التى تسير سيرا سليما مع الفترات التى تتوافر فيها « السيولة » المالية ، وهذا النظام يستلزم التضامن المطلق بين المؤسسة الصناعية أو التوكيل الكبير لتوزيع المنتجات الاستهلاكية (كالمواد الغذائية مثلا) وبين المصارف.

والوضع هنا لا يقصد منه بحث دور المصرف فى التدعيم المالى لأية منشأة أو فرع صناعى ، بل الغرض منه بحث تدخل المصرف فى الأساليب التجارية ، لأن المصرف يؤدى فى هـذه الحالة بالذات دور الضـامن للكمبيالات الصادرة من المشترى المستحقة فى خلال ثلاثة أو ستة أشهر ، فهذه بمجرد قبولها من البنك يمكن للمسحوبة لصالحه أن يستعملها مرة أخرى لسداد مطلوبات أخرى ، فسـلطة البنك فى هذه الحالة هى العنصر الأساسى لهذا النظام ، وهى سلطة تستند الى حيازة مال احتياطى يكون بمثابة تغطية لحركة الكمبيالات ، وهذا الاحتياطى يأتى من حيازة البنك لأموال موضوعة تحت تصرفه (كأموال الادخار والودائع والأمانات والمبالغ المودعة على ذمة بعض الجهات للصرف منها ، وغير ذلك) وهـذه لا يمكن فصلها عن الثروة المالية الناتجة من النمو الاقتصادى الصـناعى والنشاط التجارى المشترك ، وهى تبعا لذلك تمثل توطنا جغرافيا محددا تمام التحديد ، لأن المراكز المصرفية المتصفة بالمتانة موجودة فى البـلاد التى تضم رءوس أموال العالم بمقتضى نشاطها الاقتصادى وأحيانا بمقتضى الخدمات المالية التى تؤديها الاقتصاديات الصناعية الكبرى ، وهناك عدد قليل من البلاد يحوز أهلية مالية ذات طابع عالمى ولكن مرتبتها تتغير طبقا للتغيرات الاقتصادية والسياسية ، فحتى بداية الحرب العالمية الاولى كان أقوى ضمان لمصارف لندن ، التى تستطيع أن تقرر عن طريق قبولهـا

أو رفضها السندات الصادرة من مؤسسة معينة ، ظروف النشاط التجاري والنمو لهذه المؤسسة • أما في القارة الأوربية فالمصارف السويسرية هي التي تقوم بهذه المهمة ، لكن انتقال جزء كبير من رصيد الذهب وقوة تجميع رءوس الأموال بوساطة المصارف الأمريكية (نيويورك وول استريت) زادت تدريجيا من دور أمريكا كحكم مالي ، وهذا يفسر لنا حساسية التجارة العالمية والنشاط الاقتصادي بوجه عام العيوب المالية الأمريكية (امتداد الأزمة الامريكية سنة ١٩٣٠ الى العالم بأسره) ذلك أن التركيز المصرفي في القطاع الدولي هو أحد مميزات الاقتصادي العصري الذي يؤثر بقوة في نمو النظم التجارية ، فالدول الكبرى التي ترغب في الابقاء على جزء قليل من حركة رءوس الاموال داخل أراضيها تمنح بصفة عامة ، ضماناتها الى منظمات مصرفية لها طابع المؤسسات الخاصة أو الى البنوك الوطنية ، فمشكلة الاختصاص الدولي لهذه المؤسسات المصرفية أصبحت مرتبطة بالسلطة المالية والنقدية لكل دولة ، أما وظيفة الائتمان الدولي فان حركة البضائع مستقلة عن الامكانيات المالية المباشرة للمشترين لأن المسئولية المالية ملقاة على عاتق المؤسسات المصرفية الدولية ، ووجود الأموال التي تمثلها الكمبيالات المتداولة في جهة معينة هو الشرط الأساسي الذي لا يمكن بدونه اجراء التوزيع في الوقت المناسب للمحاصيل الكبرى في العالم •

ان وجود السوق الدولية للبضاعة في الاقتصاد الرأسمالي ، وبالتالي مجموعة البلاد التي تدين بهذا النظام الاقتصادي ، مبني على ضرورة مزدوجة لتركيز عمليات المبادلة : كتركيز عقود الشراء والبيع في بورصات التجارة ، أو في المكاتب العامة أو شبه العامة التي تنوب عن الأولى ، وتركيز الرقابة المالية لبعض المراكز المصرفية الكبرى في بعض البنوك الكبرى ذات الفروع الموزعة على كافة المدن التجارية في العالم •

وتتميز التجارة الدولية الخاصة بالمواد الأولية عن تجارة الأسواق المحلية والاقليمية أو الاسواق التي من النوع القديم بأنها أسواق مستديمة حتى لو كان الغرض منها موسميا ، أما استخراج المعادن من المناجم فهذا هو وحده الذي لا يتأثر بالطابع الموسمي ، فالمنتجات الزراعية متوافرة في كل منطقة من الكون في وقت معين ، لكن الحاجة اليها مستمرة على مدار السنة وان كانت هي غير ثابتة ، فان بعض المحاصيل تجد لها مشترين يفضلونها في بعض فترات من السنة (الطابع الموسمي لصناعات الغزل وبخاصة صناعة الملبوسات) قد يحدث انكماش في السوق أو وقف

للانتاج بسبب مشكلات العمل ، وقد يترتب على ذلك تحديد كميات المواد الأولية المستهلكة ، وتكدس قدر كبير منها فى المصانع أو فى المخازن ٠ وقد يترتب على وجود محاصيل مخلية طيبة قلة الحاجة الى استيراد المواد الغذائية ، والعكس بالعكس ، فالطلب يتسم اذن ، فى الخطة الزمنية القصيرة المدى ، بطابع التنبؤ الكمى الذى يتضمن قدرا من الشك (بصرف النظر عن التغيرات الهامة الكبرى الناتجة عن الأزمات).

ان ادارة مؤسسة ما ، وتحديد أسعار مبيعاتها ، يستلزمان نوعا معينا من الضمان على أثمان المنتجات التى يتعين شراؤها، واذا صرفنا النظر عن التغييرات الجوهرية السابق دراستها فان مستوى الاسعار يخضع فى أثناء السنة المالية ـ لتغييرات تتفاوت فى الحساسية وينتج عنها مع الزمن الطويل مايسمى ـ احصائيا ـ الاتجاه العام الذى سبق أن شرحناه ، وفى حالة عدم تحديد الاسعار بموجب احتكار أو اتفاق فانها فى الوقت الذى يتبلور فيه العرض ، مجسما فى شكل محاصيل واقعية لا يمكن تحديدها بدقة مقدما ، اذ أنها موضوع تنبؤات تحددها المضاربات ٠ ان الاعلان عن كميات كبيرة يؤدى الى هبوط الأسعار أما الاعلان عن رداءة المحاصيل وعن فتح أسواق جديدة للاستهلاك (احتمال قيام حرب مثلا) فانه يؤدى الى ارتفاع فيها ، وهناك عوامل غير متوقعة قد تقلب الأوضاع رأسا على عقب فى اللحظة الأخيرة فتؤدى الى ارتفاع الأسعار : كهلاك جزء من المحصولات فى آخر لحظة مثلا ، ولهذا فان سوق المنتجات الزراعية تتأثر بنوعين من المؤثرات على مستوى الأسعار فى حين أن سوق المنتجات المعدنية لا تتأثر بغير التغييرات الخاصة بالطلب بالقدر الذى لا يزيد به هذا الأخير فجأة على حد امكانيات الانتاج التى تسمح بها الطاقة الانتاجية الموجودة بالفعل ، فالسوق اذن تجتذب أكبر قدر من الحوافز لضمان ذوى المصلحة ضد الذبذبات الفجائية للأسعار ، ولضمان تمويلهم بصفة مؤكدة ، ولحمايتهم من المضاربات العشواء ، وتنظيم السوق بالأجل الذى يقوم بالدور الثانى للبورصات التجارية ، وهى التى حلت هذه المشكلات المشار اليها ، لأن الشراء بالأجل هو عملية تجرى مقابل ثمن معين ، لكن مفعولها يؤجل فترة معينة (تتردد بين ثلاثة وستة أشهر) ، والمقصود بكلمة مفعول هنا هو تسليم البضاعة والدفع ، أما الثمن المتفق عليه فهو ثمن البضاعة بعد ثلاثة أو ستة أشهر ، اى بسعر السوق بالأجل ، فالأمر اذن يتعلق بتسهيلات تضمن حيازة القدر الضرورى من المنتجات بثمن معروف مقدما يمكن بموجبه عمل ميزانية انتاج وثمن بيع للأشياء المصنوعة ، وهذه العملية تضمن

نوعا من عدم التأكد ، وأحد الاحتمالين هو المخاطرة ، فاذا كان سعر السوق ، فى تاريخ نفاذ عقد البيع بالأجل ، أعلى أو أدنى من الثمن المتفق عليه فى عقد البيع ذاته كان للمشترى اما أن يحقق كسبا أو خسارة تبعا لهذا الارتفاع أو الانخفاض ، وفى الحالة الثانية يجد نفسه مهددا بمنافسة التاجر المشترى نقدا ، وهذا فى امكانه ان يعرض سعرا أقل انخفاضا ، وهذا من غير شك يحد من أرباحه الخاصة ، ولتجنب هذه المخاطرة جرت العادة بالجمع بين الشراء بالأجل والبيع بالأجل ، وكذلك الجمع بين هاتين العمليتين والشراء نقدا ، ويقوم المستورد فى الوقت نفسه بالشراء والبيع بالأجل لكميات متعادلة بالسعر نفسه ، فاذا لم يتغير الثمن سميت العملية « عملية بيضاء » وفيها يقوم المشترى بالشراء بالمبلغ نفسه نقدا ، أما اذا انخفضت الاسعار فيعوض خسارته من عملية البيع التى كانت موضوع مفاوضة بصدد هذا الأجل ، فيشترى بالأسعار الجديدة التى هى أكثر ربحا له ، ويدفع نقدا احتراما لتعاقده عن البيع بالاجل بالاسعار نفسها المتفق عليها من قبل ، وفى الحالة العكسية نرى أن أسلوب التعويض يتم بطريقة عكسية ، وبهذه الصورة تكون السوق بالأجل أكثر من مجرد تسهيلات بشأن التسليم والدفع ، اذ أنه يعتبر ضمانا لتغيير مستوى الأسعار وهذا النظام لا يستبعد المضاربة البحتة : كالمشتريات والمبيعات بالأجل بدون تغطية ، وكذلك التى جرت مفاوضات بشأنها وفقا لاتجاهات السوق ، والتى أيدت فى بعض الحالات بضغط خارجى ، كقلة البضاعة واستعمال المخزون لتخفيف حدة الموسمية فى المبادلات ، وتغيير اتجاهات السوق بتكوين اتفاقات ، وغير ذلك ٠

ثانيا ـ حجم التجارة الخارجية والميزان التجارى

تختلف أهمية التجارة الخارجية فى بلد ما من حيث كميتها بالنسبة للاقتصاد العام ، ذلك أن تنوع القدرة الانتاجية لمختلف بلاد العالم ، والنمو غير المتعادل فى الاقتصاد ، واختلاف صور الانتاج داخل المجموعة الواحدة من الاقتصاد ذات الخاصية المشتركة (كالبلاد الصناعية مثلا) كل هذا يجعل التبادل التجارى لا غنى عنه لكل البلاد ، الا أن حجم المبادلات يزداد تباينا تبعا للتخصص الاقتصادى لكل بلد وحجمه ونشاطه ، وقد بينا أن الدول التى تتميز بمبادلات اقتصادية كبرى والتى تشغل أعلى المراكز فى الحياة الوطنية هى البلاد الصغيرة البالغة أقصى درجات النمو الفنى والاقتصادى ، والتى لا يمكنها أن تفى بحاجيات استهلاكها

استنادا الى مواردها القومية فقط ، وأن الدولة الوحيـدة من بين الدول العظمى التى زاد فيها نصيب الفرد من التجارة الخارجية على ٥٠٠ فرنك ذهبا سنة ١٩٣٠ هى بريطانيا العظمى التى يرتكز نظامها الاقتصادى منذ قرن من الزمان على نظام مبادلات يعتبر فريدا فى نوعه . أما سائر البلاد الاخرى فيقل عدد سكانها عن عشرة ملايين نسمة ، وأما الدول الكبرى الأخرى فان نصيب الفرد فيها يقل عن ذلك بكثير .

جدول بنسبة نصيب الفرد من التجارة الخارجية مقدرا بالفرنك الذهب عن عام ١٩٣٠

١	ـ الدانمرك	١٢٤٤ر٧	٧	ـ السويد	٧٣٦ر٦
٢	ـ هولندا	١٠٨٩	٨	ـ فرنسا	٤٦٥ر٧
٣	ـ سويسرا	١٠٥٧	٩	ـ ألمانيا	٤٣٠ر٨
٤	ـ بريطانيا العظمى	٩٣٥	١٠	ـ الولايات المتحدة	٢٨٨ر٧
٥	ـ النرويج	٨٥٨ر٤	١١	ـ أسبانيا	٢٠١ر٦
٦	ـ بلجيكا	٧٣١	١٢	ـ ايطاليا	١٩٤ر٧

وبالدولار سنة ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩

الدانمارك	٣٠٠	السويد	٣١٠
هولندا	٤٠٠	فرنسا	١٣٠
سويسرا	٣٤٠	ألمانيا الغربية	١٣٥
بريطانيا العظمى	٢٠٠	الولايات المتحدة	١٠٠
النرويج	٣٥٠	أسبانيا	٢٠
بلجيكا	٣٥٠	ايطاليا	٦٠

ومن البديهى أن قلة المنتجات المخصصة للمبادلات الدولية فى جـزء معين من العالم يزداد أهمية كلما كانت الجغرافية السياسية لهذا الجزء أكثر تجزئة ، فلا مندوحة اذن من تحليل التوزيع الجغرافى لكل بلد وتحديد المبادلات الجارية مع البلاد المجاورة أو القريبة للتجارة الخارجية والمبادلات التى تجرى مع شركاء اقتصاديين على مسافات بعيدة من أرض الوطن اذا اقتضى الحال ذلك ، والمبادلات مع البلاد الاجنبية البعيـدة

(البلاد الكائنة عبر البحار أصلا) وهيكل التجارة الخارجية لفرنسا سنة ١٩٥٩ يرسم لنا صورة واضحة عن ذلك ، فى الجدول التالى :

	نحو منطقة الفرنك	نحو الخارج
الصادرات	٤١٪	٥٩٪
الواردات	٢٦٪	٧٤٪

المبادلات مع مختلف أنواع البلاد الخارجية فى سنة ١٩٥٨

	دول أوربا الغربية	البلاد الأجنبية عبر البحار وغيرها
الصادرات	٦٠٪	٤٠٪
الواردات	٤٥٪	٦٥٪

فاذا افترضنا وجود سوق عالمية بلا قيود (الحرية الكاملة للمبادلات) فان اتجاه المشتريات والمبيعات الخاص بصناعة معينة يتحدد تبعا للبحث الذى يجرى بثمن التكلفة الأولى لصنف من الأصناف المستوردة فى مكان الاستهلاك (ثمن الشراء زائدا مصاريف النقل) وأعلى سعر للبيع للصنف المصدر (سعر التصدير زائدا مصاريف النقل) .

ان حجم المبادلات يختلف من حيث النوع تبعا للمصادر الواردة منها البضائع والجهات المرسلة اليها ، والبحث عن أسواق التموين الاكثر تفصيلا وسهولة فى الوصول اليها بوسائل النقل الزهيدة التكاليف ، وحتمية مراعاة التوزيع الكمى للطالب وللعملاء الذين يمكنهم استيعاب المنتجات المصدرة هى العوامل الاساسية فى هذا التنوع بافتراض وجود سوق دولية واحدة ، وقبل البحث عن علاقات تأثير حالة السوق الدولية فى التوزيع الجغرافى الواقعى للمبادلات وآثارها على حجم المبادلات يجب أن نشير الى قاعدة عامة هى الميزان التجارى أو ميزان المبادلات .

وكلمة الميزان التجارى تعنى العلاقة القيمية بين الصادرات والواردات ، فكل عدم توازن يطول أجله بين الصادرات والواردات يتحتم معه اجراء تعديلات للاحتياطات المالية للدولة صاحبة الشأن . والنقص

فى الميزان التجارى يجب تغطيته بمسحوبات من الاحتياطى الذهبى أو من امكانيات النقدية للبلد الذى تزيد قيمة وارداته على صادراته ، كما أن استمرار العجز السالف الذكر يؤدى الى فقر تدريجى يقضى على الثروة القومية والاستقرار النقدى ، وكذلك على عمليات المبادلات ذاتها ، والحالة العكسية يترتب عليها اما زيادة قدر التجارة الخارجية بزيادة المشتريات والتعادل بين المبادلات على مستوى أعلى من المستوى السابق واما تكدس رءوس الأموال الموظفة أو المستغلة فى مختلف أنواع النشاط داخل البلد أو فى خارجه ، واذا تعذر استعمال رءوس الأموال مرة أخرى فان الربح المتحصل من هذا التكدس ليست له أية فائدة اقتصادية بل قد يؤدى الى وجود مشكلات خطيرة .

وتعادل الميزان التجارى لا ينشأ عن الموازنة بين قيمة الصادرات والواردات فحسب بل هناك أيضا عناصر أخرى غير تبادل البضائع تتدخل فى تغيير هذا المركز أو ذاك ، والمثل التقليدى لذلك هو حالة بريطانيا العظمى التى وازنت ميزانها التجارى حتى الحرب العالمية الثانية بعد أن كان به نقص مستديم بوساطه صادراتها غير المرئية ، وأهم هذه الصادرات يتمثل فى الخدمات التى تؤديها بريطانيا الى اقتصاديات البلاد الخارجية التى كانت تمولها ، كما تتمثل فى رءوس الأموال التى كانت توظفها فى الخارج ، فالخدمات التى كانت تؤديها الى اقتصاديات البلاد الخارجية تنحصر فى ثلاث فئات أساسية هى : وسائل النقل البحرية والجوية ، وخدمات التأمين خصوصا التأمينات البحرية ، والخدمات المصرفية ، أما فوائد رءوس الاموال فانها تأتى من قروض قصيرة أو طويلة الأجل ، وهذه الصادرات غير المرئية التى أصبحت تقليدية بفضل مباشرة بريطانيا لها بصفة عملية ، يجب أن يضاف اليها كسب العمل الخاص بالمهاجرين المؤقتين ، وقيمة التنازلات عن الملكية الادبية والفنية (كبراءات الاختراع وحقوق اعادة الطبع والترجمة والاخراج المسرحى والمكاسب التى تحققها الفرق المسرحية المتجولة) والايرادات الناتجة من السائحين الاجانب على أرض الوطن ، وكذلك نفقات الهيئات الأجنبية المقامة على أرض الوطن ، فالسياحة اكسبت فرنسا سنة ١٩٥٨ ربحا من العملات الاجنبية يقدر بمائة وثلاثةوستين مليون دولار ، منها ٩١ مليونا فى صورة عملة حقيقية للولايات المتحدة الامريكية ، وقد انفقت الولايات المتحدة سنويا منذ سنة ١٩٤٥ نحو ألف مليوندولار لتمويل منشئاتها ومصالحها العسكرية والمدنية فى الخارج ، ولا شك أن الصادرات الخفية ، أو غير

المرئية ، لبعض البلاد تعتبر بالنسبة للجانب الآخر رصيدا من الواردات الخفية .

ومع مراعاة هذه البيانات الخاصة التى تتدخل فى تحديد التوازن المالى يجب ان نستبدل عبارة الميزان التجارى أو ميزان المبادلات بعبارات أخرى أكثر وضوحا وفهما وهى ميزان الحسابات أو ميزان المدفوعات الدولية .

ثالثا : المشكلات النقدية

ان مسألة ميزان المدفوعات مسألة معقدة بسبب تنوع النقد ، وفى الظروف الحالية : بسبب القيود المفروضة على تبادل وتحويل النقد .

وأسلوب التحويل النقدى يمكن تعريفه بدقة وفقا لوضع مبسط هو وضع السوق الدولية فى أوائل القرن العشرين ، وهذا الوضع يتميز باستقرار قيمة كل نقد وطنى ، سواء أكان له رصيد ذهبى أم لا ، فتسوية العمليات التجارية الدولية كانت تتم بوساطة المصارف . وفى صورة كمبيالات تقوم المصارف بتركيز الطلبات وتحصل الديون بالعملات الأجنبية فى صورة أرباح بالعملة الاجنبية وشيكات على الخارج بعملات متنوعة تسديدا لطلبات أو لخدمات ... وغيرها ، فهى اذن تمتلك ديونا بالعملة الاجنبية لدى وكلائها فى الخارج ، وهذه الديون تستعمل فى سداد قيمة الكمبيالات ، فاذا كانت الديون غير كافية طلبت البنوك تغطيتها بالعملة الاجنبية ، وطلبات هذه التغطية المباغتة تؤدى الى ارتفاع سعر العملة المطلوبة فى البلد الطالب (تغييرات فى أسعار سوق القطن الدولى فتقوم المقاصة فى الاسعار بغرف المقاصة المختلفة) فاذا ظهر مركز مكشوف مزمن أمكن اجراء المقاصة بتصدير كمية من الذهب أو جزء من احتياطى العملات الاجنبية الأخرى المنقولة لمعالجة النقص فى العملة الناقصة أو بالتنازل عن دين (عن رءوس الاموال الموجودة بالخارج) ان عملة البلد الذى اضطر الى اجراء هذه التمويلات ، تميل الى الهبوط ، واذا كانت احدى العملات المعنية غير قابلة للتحويل الى الذهب ، أو أريد تفادى التمويل المصرفى أو النقدى اتبع نظام المقاصة ، فيقوم البلد المستورد عند تسلم البضاعة بدفع قيمتها بالعملة الوطنية الى احدى غرف المقاصة ، وتقوم هذه الغرفة بتمويل مدفوعات المنتجات المصدرة الى الجهة العكسية ، وعملية المقاصة تفترض وجود مبادلات ثنائية واتفاقات خاصة بسعر التحويل للعملات الاجنبية ، لكن اذا كان الامر يتعلق بالنظام الاقتصادى الحر ، فالنقص الناتج

عن عدم تعادل قيم المبادلات بين بلدين تسدد قيمته بالزيادة في الصادرات أو بمعنى آخر تستعمل الزيادة في العملة الاسترلينية أو الفرنكات السويسرية (في النقص الخاص بالدولار) على أن تتم عملية النقل وفقا لاسعار السوق الدولية للقطع ويجوز أن تكون بوساطة عمليات بالاجل أو عمليات بالنقد .

وقد كان توقف السوق الدولية للقطع ، بسبب النتائج المالية للحرب العالمية الاولى وعدم الاستقرار النقدى المترتب على الازمة المالية الناتجة من الفقر العام الذى أصاب أوربا وأصاب هبوط سعر العملة، وقد ترتب على ذلك اتباع وسائل جديدة أولها انشاء رقابة على النقد ومهمتها العمل على ايجاد توازن للمدفوعات وعدم منح المستوردين عملات أجنبية الا بقدر ما يلزم منها للتصدير ؛ وهذه الرقابة تباشرها مكاتب عامة تحدد سعر القطع وتقوم فعلا بتسوية كل مبادلات النقد مع الخارج . والعامل الآخر في توقف السوق الدولية للقطع هو عدم قابلية بعض العملات للتحويل . وهذا نتج عنه قيام مناطق نقدية منفصلة انفصالا تاما بعضها عن بعض ، ولا يمكن بأية حال اجراء مبادلات الا على أساس اعادة استعمال العملات الاجنبية المتحصل عليها بوساطة مبيعات أو قروض ، كمنطقة الاسترليني ، ومنطقة الدولار ، ومنطقة الاتحاد الأوربى للمدفوعات .. الخ ...

فالتغييرات التعسفية للقيم الاتفاقية تؤثر على شروط وحجم المبادلات بين البلاد التابعة لمنطقة نقدية واحدة وبين مختلف المناطق النقدية ، اذ أن انخفاض سعر العملة يعنى تحسن قيمة النقد الوطنى بالنسبة للعملات الاجنبية ، ويعنى انخفاضا فوريا لكافة الأثمان مقدرة بالعملة الاجنبية والعكس بالعكس ، فالهبوط اذن يقوم بدور المنشط للصادرات وبدور « الفرملة » للواردات ، فهو الذى يتسبب في وجود « الطلبيات » ويجذب السائحين الاجانب ويحفزهم على الشراء ، وبناء عليه يزيد في حجم محفظة العملات الاجنبية ، وهو على العكس يرفع سعر المنتجات الاجنبية في السوق الداخلية ، ويرفع مع طول الزمن ثمن المصنوعات ، فهو لذلك عامل مؤثر في الزمن القصير .

وتوقف سوق النقد الدولى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية يتمثل واقعه في أن العالم قد انقسم الى أربع مجموعات رئيسية هى : منطقة الدولار التى تمثلها الولايات المتحدة الامريكية التى تملك ٧٠٪ من رصيد الذهب في العالم (باستبعاد الاتحاد السوفييتى) ومختلف بلاد أمريكا (وهذا

المركز يتغير بين سنة وأخرى) . ومنطقة الاسترليني التى تحتل بريطانيا أخطر مرتبة فيها ، ويدخل فيها الكومنولث عدا كندا، تتم المبادلات فيما بينهما وفقا لاتفاقيات ثنائية ، يضاف الى هذا بعض البلاد الاخرى نخص منها بالذكر العراق ومنطقة المنظمة الاقتصادية لاوربا (لا تدخل فيها بريطانيا العظمى) التى تشمل كل أوربا الغربية (عدا سويسرا) يرتبط بها الاتحاد الفرنسي ومجموعة بلاد شرق أوربا والاتحاد السوفيتى والصين، أما البلاد العديدة الاخرى التى لا ترتبط بمنطقة نقدية معينة أو التى تنتقل من قطعة الى أخرى حسب الظروف فان معادلاتها تتم باتفاقات ثنائية على قروض لتمويل الواردات ولاجراء عملية المقاصة ويقوم صندوق النقد الدولى بدور غرفة المقاصة ، غير أن احجام الاتحاد السوفييتى ، والحرية التى يمارسها بعض الاعضاء فى عملية خفض سعر العملة ، جعل دور الصندوق صوريا بحتا .. والمنطقة الحرة تشمل فى الواقع قطاعا نقديا متنوعا تكون فيه قيمة كل نقد متغير وفقا للاتجاهات والقرارات التى تتخذها كل دولة ، هذا وطريقة المبادلات التى أشرنا اليها عند الكلام عن السوق الدولية فى مستهل القرن العشرين تنطبق على العمليات التى تجرى فى داخل كل منطقة نقدية ، مع عدم الاخلال بقيام الرقابة على النقد . ومن الجائز أن يملك بلد ما فائضا فى ميزانه النقدى فى أوربا دون أن يفيد ذلك فى الحد من النقص فى الدولار أو الاسترلينى أو فى حل الارتباك الناشىء عن ذلك ، فهذا الوضع يجعل التجارة محصورة فى منطقة معينة ، فالنقص فى العملات لا يمكن علاجه بين المناطق النقدية المختلفة الا بزيادة الصادرات (وهنا تقوم مشكلة الاسعار ، اذ أن خفض سعر العملة قد يكون وسيلة مؤقتة من وسائل حل هذه العقبة) أو عن طريق قروض من الدولة صاحبة العملة التى تنقص للدولة المقترضة .

أما العلاقات التجارية بين البلاد الرأسمالية وبين البلاد الاشتراكية فتحكمها اعتبارات سياسية ، فان التعامل الذى ارتبطت به البلاد التى يجمعها حلف الاطلنطى ، وبمقتضاه يمتنع بيع أية منتجات ذات طابع استراتيجى ، أدت فى الواقع الى وقف كامل تقريبا للمبادلات بين أمريكا وأوربا الغربية من ناحية (فيما عدا سويسرا) وبين الجمهوريات الشعبية والاتحاد السوفييتى من ناحية أخرى ، لأن التجارة التى تجرى بين هذه البلاد الاخيرة وبين الدول المستقلة عن حلف الاطلنطى تنظمها اتفاقات ثنائية تتضمن فتح اعتمادات متبادلة وعملية مقاصة حسابية مستلهمة من الطرق المتبعة فى غرف المقاصة ، أما المبادلات بين الجمهوريات الشعبية وبين الاتحاد السوفييتى فانها تتم بوسائل ستكون موضع

دراسة خاصة فيما بعد ، وتباشر رقابة النقد وعدم قابلية العملة للتحويل حفظا عاما على التجارة الخارجية طبقا للاساليب الجديدة التى تتدخل مع الاساليب القديمة فى التحديد النوعى أو الجغرافى للتجارة الخارجية مع التعريفة الجمركية والاسس التقليدية للسياسة التجارية .

رابعا : السياسة الجمركية والسياسة التجارية

ان توقف السوق الدولية للمواد الاولية وللمنتجات المصنوعة لم ينشأ فقط من سوق النقد الدولى ، فانه من قبل تجزئة هذه السوق قضى تباين المصالح بين الدول على التبادل الحر وعاد الى الانزواء داخل الأسوار الاقتصادية التقليدية فى صورة حماية تختلف شدتها ، وكل تعارض يتم عن ذلك بين الدول ــ خصوصا الذى حدث داخل كل دولة بين المصالح النقابية والمهنية ــ انتهى الى اتفاقات تتفاوت حدتها ، منها ما يسمح بدخول المنتجات الخارجية التى تحقق صالح قطاعات الانتاج الوطنية التى تقضى المصلحة بحمايتها من المنافسات ، ومنها ما يعتبر اتفاقات اقليمية تجمع عدة دول تهدف الى تعاون اقتصادى عام ، أو اجراء مبادلات بعينها .

والأداة الاولى لهذا التنظيم للتجارة الخارجية هى السياسة الجمركية ، التى تتميز بمحاولة خلق موارد للخزانة العامة ، والمساهمة فى الاستقرار النقدى للدولة . والتعريفة الجمركية تسمح بتحقق التوازن بين أسعار المنتجات المستوردة وأسعار المنتجات الوطنية المهددة بالمنافسة الخارجية . فهى لذلك تسمح بالمحافظة على الانتاج القومى ، بل تسمح كذلك بتنميته أو بانتاج قومى معين فى حمى الحواجز الجمركية ، فهى تؤثر بوساطة رفع الاسعار فى خفض الاستهلاك ، فاذا بوشرت الحماية الجمركية بطريقة منظمة كاملة أدت ، عن طريق الانتاج القومى والحد من المشتريات ، الى خفض التجارة الخارجية الى أقصى حد وجعلها فى أبسط صورة (وجعل المبادلات فى حدود التبادل الذى لا غنى عنه فنيا) وهى الاكتفاء الذاتى .

والتعريفة الجمركية التى تضعها دولة ما فتجعل الدول الأخرى تعاملها معاملة المثل بشأن منتجاتها ، تعتبر تعريفة ذات حدين ، لانها تثير الكثير من المصالح التى تنمو داخل الحمايات المتبادلة

وقد تكون هذه الحماية جزئية اذا كان المقصود منها حماية نوع أو مجموعة معينة من المنتجات ، أو تهدف الى الحد من منافسة بلد معين أو مجموعة من البلاد ،والحالة الأولى هى حالة السياسة الجمركية الفرنسية الخاصة بواردات سكر القصب لضمان مصالح المنتجين الوطنيين لسكر البنجر ، والصورة المتطورة للنظام الثانى هى تكوين اتحادات جمركية تمنح حرية التبادل الجمركى لعدد قليل من الدول المشتركة اقتصاديا فيما بينها محتفظة بالحماية الجمركية قبــل ســائر الدول الاخرى ، والصور المادية أو العملية القائمة متباينة جدا ، فهناك الاتحاد الجمركى الامبراطورى الذى يهدف الى ادخال الســوق القوميـــة فى السوق الامبراطورية الأوسع ، والاتفاقات الصناعية الاقليمية أو المتعددة الاطراف « كالبينلوكس » والاتفاق الفرنسى الايطالى ، وسوق الفحم والحديد الاوربية المشتركة ذات الامتداد الخاص والاحكام التنظيمية المتباينة ، وشرط الدولة الاكثر رعاية الذى يمنح بشرط التبادل لطرف يتعهد بأن يتبع الاجراءات نفسها ، وهى الانتفاع بالتعريفات الأقل سعرا .

ولا شـــك أن الحواجز والاتفاقات الجمركية لها آثار هامة على التوجيه والتحديد الجغرافى للمبادلات ، وكذلك على تطور الانتاج فى البلد صاحب الشأن ، والاداة الثانية فى رقابة الصادرات والواردات هى طريقة الحصص التى تتلخص فى تحديد تسويق المنتجات أو سلع معينة من حيث الكم ، وتطبيق نظام الحصص عند الدخول يضمن تصريف الانتاج القومى الذى لا يصل الى مستوى الحاجيات . وليس من الناحية النظرية أى تأثير على الاسعار لكن الضمان الذى يعطى لتصريف الانتاج القومى يعادل تحرر هذا الانتاج من أثر المنافسة ، أما تطبيق نظام الحصص عنـــد الخروج ، بالصورة التى بوشر بها فى سوق المطاط أو سوق النحاس فيما بين الحربين العالميتين ، فقد كان الغرض منه تجنب هبوط الاسعار الناتج عن الزيادة فى العرض لأنه قد يصل الى درجة انعدام الربح ، ونظام الحصص أسهل فى التطبيق عند الدخول ، لأنه لا يستلزم سوى قرار ثنائى من الجانبين ، فى حين أن تطبيقه عند الخروج يفترض معه وجود اتفاق بين كافة المنتجين الذين بوسعهم تقديم البضاعة نفسها للسوق ، والا انتهزت دول أخرى ثبات الاســعار بسبب تطبيق نظام الحصص وتصريف سلعها دون تحديد ما ، الى أن تقوم أزمة تضخم فى الســوق تنتهى بانهيار عام فى مستوى الاسعار . والمثال على ذلك أنه فى المدة بين سنة ١٩٢٠ و ١٩٤٠ تطورت أسواق المطاط والنحاس المشار اليهما ، كما تطورت سوق السكر . وعلى الرغم من المحاولات المتكررة لتجديد

الاتفاقات الخاصة بتحديد الانتاج والتسويق بوساطة عقدمؤتمرات دولية تضم ممثلين لذوى المصـــلحة فان نظام الحصص المطبق على المنتجات الاساسية لم يكن له الا اثر قصير المدى ، ومهما يكن من أمر فان من الضرورى مراعاة ذلك عند شرح التوزيع الجغرافى للانتاج والعرض فى العالم فى وقت معين .

والطريق الثالث للتأثير على التجارة الخارجية هو منح تسهيلات لصادرات الدول ، وهذه التسهيلات قد تكون فى شكل امتيازات أئتمانية بحتة ممنوحة للمصدرين ، وقد تكون منحا تشجيعية للتصدير تستقطع من الميزانية القومية للدولة ، وتسمح بخفض أثمان المنتجات المصدرة وتيسير تصريف هذه المنتجات فى السوق العالمية حتى لو كان ثمن تكلفتها عاليا ، وان أقصى صورة متطرفة لهذا النظام هى نظام الاغراق Dumping ويتمثل هذا النظام فى تحديد أثمان صورية لسلعة معينة لامكان عرضها فى الخارج بثمن أقل من ثمن التكلفة وبأقل من الاسعار العالمية ولكى يمكن ادراك التغييرات الكمية والنوعية والجغرافية للمبادلات التجارية فى مدى ثلاثين السنة الاخيرة يتعين علينا أن ندرس موقف كل دولة من الدول بشأن التخطيط التجـــارى حيال القرارات والعقود التى تنصب على المنتجات الخاصة ، وماهو حقيقى بالنسبة للتطور التاريخى للمبادلات التجارية يعتبر تحقيقيا كذلك بالنسبة للتكوين والبناء الجغرافى للتجارة الدولية فى لحظة معينة بالذات ، ولا تتيسر لنا الآن تحليل العناصر الدائمة التغيير للاتجاه التجارى ، لكنه من المفيد أن نذكر بأيجاز بعض المحاولات التى بذلت لتنظيم التجارة الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الاولى . ومن غير الممكن فصل السياسة التجارية عن السياسة النقدية ، لان انهيار السوق الدولية بعد الحرب العالمية الاولى التى اضمحلت منذ نهاية القرن التاسع عشر وعادت الى مختلف صور الحماية ، تتصدرها الاجراءات الجمركية وماشاكلها والخروج على قاعدة الذهب وماصاحب ذلك من اقامة رقابة نقدية فى كثير من البلاد ، فانه فى حين قررت كل من بريطانيا سنة ١٩٣١ ، والولايات المتحدة سنة ١٩٣٣ ، وايطاليا ســـنة ١٩٣٤ ، وبلجيكا سنة ١٩٣٥ ، وفرنسا وسويسرا وهولنده وتشيكوسلوفاكيا سنة ١٩٣٦ ، الخروج على قاعدة الذهب نرى أن ألمانيا وبلاد البلطيق وأوربا الوسطى ، وأسبانيا ، وأمريكا اللاتنية ، قد أقامت نظاما للرقابة على النقد فى حين أقيم نظام معقد متغير هو نظام الحمـاية عن طـريق التعريفة الجمركية ، وزيادة الضريبة على الواردات جنبـــا الى جنب مع النظامين المشار اليهما فى جميع البلاد التى تمارس التجارة الدولية ، وقد اتخذت اجراءات لعلاج ذلك فى صورة اتفاقات اقليمية أبرمت فيما بين سنة ١٩٢٩

و١٩٣٥ بين بلجيكا ولكسومبورج ، والاتفاق الذى أبرم فى مؤتمر أوسلو سنة ١٩٣٠ بين البلاد الاسكندنافية ، والمؤتمرات الامريكية التى انتهت بعقد اتفاق بين الولايات المتحدة وكوبا وبينها وبين بلاد أمريكا اللاتينية فى مؤتمر « مونتفديو » « وبونس ايرس » ومؤتمرات ليما فى سنوات ١٩٣٣ ، ١٩٣٦ ، ١٩٣٨ التى صدر فيها التصريح الثلاثى بين الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا (سنة ١٩٣٦) وقد شجعت الأزمة على اتخاذ اجراءات الحماية وعلى محاولات التنظيم الاقليمى .

أما الاحداث الرئيسية عقب الحرب العالمية الثانية ، فقد كانت السيطرة المالية والاقتصادية للولايات المتحدة ، وانتشار الاقتصاد الاشتراكى فى أوربا وفى آسيا .

ان الغرض من انشاء البنك الدولى للمدفوعات فى حدود اتفاقيات « بريتون وودز » ينحصر فى تسهيل المبادلات من الناحية المالية ــ ففى ٢٤ من مارس سنة١٩٤٨تم التوقيع بعد مفاوضات طويلة « بهافانا » على ميثاق دولى للتجارة والعمل ، يهدف الى تحقيق تنظيم للتجارة والعمل على الصعيد الدولى ، وأدرج هذا الميثاق فى برنامجه مايلى : زيادة الدخل الحقيقى والطلب الفعلى لكل بلد ، وتصنيع البلاد المتخلفة ، وتبسيط التعاون الاقتصادى ، ومنح كل أمة تيسيرات للحصول على المواد الخام ، وازالة العقبات القائمة فى سبيل التجارة والقضاء على التفرقة التجارية (تطبيقا لميثاق الامم المتحدة) فكان ذلك فى الواقع بمثابة تأكيد افلاطونى لمبادىء تحللت منها تدريجيا الدول صاحبة الشأن ، فالعامل الأساسى لايزال هو السيطرة المالية والاقتصادية للولايات المتحدة والمحاولات التنظيمية والاقليمية للاقتصاد فى أوربا الغربية على وجه الخصوص ، ثم تكوين سوق ثانية على مستوى القارة بين الجمهوريات الشعبية فى أوربا وآسيا والاتحاد السوفيتى ، لأن سيطرة الولايات المتحدة تتضمن امتلاك وسائل التأثير الدولية ذات المفعول القوى ، اذ القدرة المالية للولايات المتحدة (توازى ثلاثة أضعاف الرصيد المعدنى للبلاد الرأسمالية) تجعل منها البلد القرضة التى تمول الحركات التجارية بل تجعلها أكثر البلاد استعدادا من الناحية الفنية للانتاج الصناعى الضخم قليل التكاليف بالنسبة لغيره ، والولايات المتحدة فى حاجة الى تنشيط التجارة وهى تملك وسائل هذا التنشيط مع البلاد التى تشترى فائض انتاجها الخام والمصنع ، وبمقدورها أن تنازع هذه البلاد فى المواد الخام الاساسية وبخاصة المنتجات النادرة والضرورية ، وأن تستغنى عن المنتجات التامة الصنع .

ومما تقدم يستنتج أن التجارة بين أوربا وأمريكا تقـــوم على منح القروض الامريكية لان السوق المشوبة بالنقص ، القائمة والمفتوحة على مصراعيها للمنتجات الخام والمصنعة الواردة من الولايات المتحدة ، لا يقابلها فى الولايات المتحدة نفسها سوق يمكن أن تمتص المنتجات الاوربية، فالتقدم الفنى الامريكى وإمكانيات أمريكا المالية تجعل منها منافسا يصعب التغلب عليه ، سواء فى السوق الداخلية التى تخضع للعقود الثنائية ، أو فى سوق المنافسة الدولية . وأمريكا مضطرة ، لكى تبيع منتجاتها ، الى أن تقدم قروضا مقابل ذلك ، ويتعين على أوربا أن تدفع مشـــتزياتها بالعملة الوطنية لصندوق « مجمد » لا تكتسب حسـاباته صفة السيولة الا بعد أخذ رأى احدى المنظمات الخاصة ، فعقبة الدولار هى احدى الخصائص المزمنة فى التجارة بين أمريكا وأوربا .

خامسا : تنظيم سوق أوربية غربية

كعـلاج لهـذا النقص الدائم فى التجـارة عبر الاطلانطيكية اقترح تنظيم سوق حرة للمبـادلات بين البـلاد الاوربيـة ، وذلك لتبسيط العلاقات التجارية بين بلاد المنظمة الاقتصادية لوسط أوربا (Q. E. C. E.) وطبقت على التوالى ثلاث قواعد بين الأطراف المتعـددة لهذا التنظيم فجعل له اختصـاص محدد ونطاق جغرافى خاص ، وهو يضم الجماعة الاوربية لتجارة الصلب ، والسوق المشتركة ، والمنطقة الصغيرة للتبادل الحر . أما الجماعة الاوربية لتجارة الصلب فـكانت لاتبـاشر سـوى المبادلات الخاصة بصناعة الصلب ، ومع ذلك فانشاء هذه الهيئة أدى الى قيام مشكلات صعبة ، وبخاصة فيما يتعلق بالتوفيق بين الاقتصاد الوطنى والاقليمى وبين المنافسة الحرة فى سوق الفحم والكوك وركاز الحديد والزهر والصلب (كاغلاق المناجم Marginales القليلة الاهمية ، وتعديل سعر الصلب ، وتنظيم وسائل جديدة للنقل ، واعداد نهر الموزل للملاحة وغيرها) ففى ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٧ تقرر بمقتضى معـــاهدة روما اقامة « الجماعة الاقتصادية الاوربية » التى بدأ تدخلها فى الاحداث الدولية يظهر بوضوح فى أول يناير سنة ١٩٥٨ باسم «السوق الاوربية المشتركة » وهى اتحاد جمركى أخذ يتحقق تدريجيا ، وتنظيم اجمالى للمبادلات تضمنه مؤسسات تعلو على المستوى الوطنى وتجمع هـذه السوق فرنسا ، وجمهورية المانيا الاتحـادية ، وايطاليا ، وهولنـده ،

واتحاد بلجيكا ولكسمبورج ، وهى البلاد الاعضاء فى الجماعة الاوربية لتجارة الصلب ، ويجوز لبلاد ماوراء البحار التى احتفظت بعلاقتها مع البلد « الأم » أن تدخل أعضاء فى هذه المنظمة ، وفى سنة ١٩٥٥ كانت قيمة تجارة البلاد التى كانت تزمع الدخول فى السوق المشتركة تتردد بين ٦ ٪ ، ٧ ٪ $\frac{١}{١٥}$ من قيمة تجارة بلاد الاقتصاد الحر وهذا يجعل منها « عميلا » هاما فى السوق الدولية ، فنسبة تجارة فرنسا الخارجية مثلا مع الدول الاعضاء فى السوق المشتركة تتردد بين ٢٠ ، ٢٥ ٪ من مجموع تجارتها ، وهذه النسبة تعتبر كافية لجعل انشاء الجماعة الاقتصادية الاوربية ذا أثر على قطاعات الانتاج المتخلفة ، وتحتم اجراء تعديلات فى المؤسسات والنشاط الاقليمى . ولاشك أن قيام هذه الجماعة هو الذى جعل بلاد شمال أوربا فى عزلة ، ثم تكون بحذر شديد اتحاد جمركى آخر سنة ١٩٦٠ أطلق عليه اسم المنطقة الصغرى للتبادل الحر ، واسمها الرسمى « الجمعية الاوربية للتبادل الحر » أو « أوربا الدول السبع » وهو التعبير المقابل « لأوربا الدول الست » . وهى الجماعة الاقتصادية الاوربية ، والاعضاء السبعة هم : بريطانيا العظمى والدانمرك ، والنرويج ، والسويد ، والنمسا ، وسويسرا ، والبرتغال . وجمعية أوربا للتبادل الحر تعتبر أكثر مرونة من الجماعة الاوربية الاقتصادية للدول الست ، لانها تنتظم دولا قررت اقامة تبادل تجارى حر ليس الا ، مع احتفاظ كل دولة باستقلالها التجارى الذاتى ، فلايعتبر ذلك اذن شكلا آخر للسوق المشتركة . ان الجماعة الاوربية الاقتصادية والجمعية الاوربية للتبادل الحر ، وان كانتا لهما تكوين مختلف فانهما تتلاقيان داخل منظمة جديدة وريثة للمنظمة الاقتصادية لأوربا (O. E. C. E.) والمنظمة الاقتصادية للتعاون والتنمية (O. E. C. D.) التى أنشئت سنة ١٩٦٠ وتضم مصالح نحو ٣٢٦ مليونا من السكان ، وتتصل بوساطة بعض أعضاء مجلس ادارتها بالولايات المتحدة وكندا (تمثل الجماعة الاقتصادية الاوربية ١٢٧ مليون النسمة كما تمثل جمعية أوربا للتبادل الحر A. E. L. E. مليون النسمة أما البلاد الاخرى الاعضاء فى المنظمة الاوربية للتعاون والتنمية ، وهى ايرلندا ، وايسلاند واليونان ، وتركيا ، واسبانيا ، فتمثل ٦٨ مليون النسمة) الا أن المنظمة الاوربية للتعاون والتنمية لاتزال فى الغالب منظمة صورية ، أما المنظمتان الفعليتان فهما الجماعة الاقتصادية الاوربية ، والجمعية الاوربية للتبادل الحر ، وهما مع ذلك منفصلتان فى جوهرهما بل مختلفتان .

الباب الثالث

التجارة فى ظل الاقتصاديات الموجهة

يرجع الانهيار التدريجى للسوق العالمية ، بالصورة التى حدثت فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، الى عاملين مختلفين ، أولهما : الاجراءات الخاصة بالتطوير الداخلى لهذه السوق ، وقد سبق شرحها ، وثانيهما .. ظهور ظروف جديدة للتبادل بسبب اختلاف البناء الاقتصادى ، وفيما بين الحربين العالميتين كان الاتحاد السوفيتى هو البلد الوحيد الذى استطاع الملاءمة بين تجارته الخارجية وتكوينه الاقتصادى وبين الاحتمالات المرتقبة من موقف سائر الدول حياله ، لأن قيام الاتحاد السوفيتى ذى الطابع الاقتصادى المختلف عن سائر البلاد هو الذى خلق من وجهة نظر تحليل مختلف الوسائل الاقتصادية المشكلة الوحيدة الخاصة بتنظيم التبادل بينه وبين سائر العالم .

أما فيما بعد الحرب العالمية الثانية فقد سارت بعض الدول والجمهوريات الشعبية الاوربية الست وهى : بولونيا ، وتشيكوسلوفاكيا والمجر ، ورومانيا ، والبانيا ، وبلغاريا ، وجمهوريات آسيا الشعبية وهى الصين ، ومنغوليا الخارجية ، وكوريا الشمالية فى الأتجاه نفسه ، وعلى أثر ذلك زادت المشكلة تعقيدا ، فقامت فى العالم سوقان جغرافيتان يختلف تكوينهما هما : سوق البلاد ذات النظام الراسمالى ، وسوق البلاد ذات النظام الاشتراكى ، كما قام نوعان من تجارة المبادلات بين البلاد ذات البناء الاقتصادى الواحد ، أى بين الاتحاد السوفيتى والجمهوريات الشعبية ، وبين مثيلاتها من الجمهوريات الشعبية وتجارة التبادل بين البلاد الاشتراكية والبلاد الرأسمالية ، ويشترك هذان النوعان فى عامل واحد ، هو اخضاع الوسائل التجارية للتخطيط القومى العام المتصل بالانتاج والتوزيع والنقد والائتمان والمبادلات .

أولا ـ دور التجارة الخارجية فى الاقتصاد :

يرى الاستاذ بتلهيم BETTELHEM من ناحية التحليل النظرى، وجود احتمالين، أولهما : وجود «اقتصاد الاكتفاء الذاتى النسبى» أو التخطيط بقصد ضمان اشباع الحاجات الى أقصى حد مستطاع بتنمية الانتاج القومى ، ولا تلعب التجارة الخارجية فى هذه الحالة سوى دور ضئيل هو دور التابع للانتاج ، اذ أنها تقوم فقط بسد النقص الدائم أو المؤقت فى الإنتاج بالنسبة للحاجات ، أما الاحتمال الثانى : فهو وجود اقتصاد متخصص فى أنواع معينة من الانتاج ، ويفترض فيها وجود تنظيم دولى تكميلى ، فالتجارة الخارجية فى هذه الحالة تلعب الدور الاول فى التخطيط القومى ، واتساع رقعة البلاد يستلزم تنبؤات عن تطور حالة البلاد : فالاتحاد السوفيتى مثلا ، وهو يملك امكانيات مادية تكفى لتغطية حاجاته باستعمال موارده الخاصة ، يستطيع أن يضمن النمو لنفسه دون حاجة للتجارة الخارجية ، وعلى العكس من ذلك نجد أن البلد الصغير ، ذا الكفايات الطبيعية المتخصصة ، يشعر بحاجة ملحة الى التجارة الخارجية لرفع طاقة الانتاج ومستوى الاستهلاك ، وفى الحالة الثانية نجد أن الاعتبار الخاص بسعر التكلفة للمنتجات ، اذا قورن بالأسعار الخارجية ، ظهر أن له أهمية أكبر منه فى الحالة الأولى ، ومن الناحية التاريخية نرى أن تجارة الاتحاد السوفيتى الخارجية تتمشى مع التعريف الأول ، وذلك حتى الحرب العالمية الثانية ـ فانشاء السوق الدولية للاقتصاديات الاشتراكية ودخول بعض البلاد الصغيرة فى مجموعة البلاد ذات الاقتصاد المخطط تجعل لكل بلد الآن الخيار بين أى من هذين النمطين من أنماط التجارة الخارجية ، ومع ذلك لا يوجد ضمن البلاد المشار اليها أى بلد له الآن اقتصاد متخصص ، وهو الذى يعتبر أساس التبادل الكمى والنوعى الهام ، ويوافق النمط الثانى للتجارة الخارجية التى صورت فى الاطار النظرى وان الحقائق التجارية الحالية ليست سوى وسط بين الفئتين النظريتين السابق الاشارة اليهما .

وفى فترة التجهيز والبناء الاقتصادى تطغى الاعتبارات الخاصة بالحاجات على الاعتبارات الخاصة بالامكانيات ، والعمل الاساسى لتحقيق الخطة هو الاستيراد . والمهم هو أن نضمن للاقتصاد القومى المواد الأولية والمنتجات الاستهلاكية الاساسية التى تنقصه ، وأدوات التجهيز والبراءات التى تسهل تحقيق الانشاءات والصناعات المدرجة

فى الخطة . ويمكن عن طريق القيام بدراسة عميقة للظروف الاقتصادية القومية والدولية ، تعريف المنتجات بأنها التى يمكن ايجادها كفائض بأقل قدر من النفقات أو المضايقات ، والتى يمكن أن نجد لها مشترين فى الخارج بأسعار مربحة ، وقد تمكن الاتحاد السوفيتى ، فيما بين الحربين العالميتين ، من دفع ثمن مشترياته من السوق الخارجية بتصدير منجنيز جورجيا ، والجلود والفراء والاخشاب وكافة المنتجات التى يمكن انتاجها بكميات كبيرة ، واستعمل الاتحاد السوفيتى كذلك على نطاق واسع ، الواردات المستترة بتنظيم السياحة وتجميع العملة فى الحوانيت المخصصة للزائرين الاجانب (حوانيت نورجسن حتى سنة ١٩٣٥) أن القدرة الشرائية التى اكتسبت بهذه الطريقة فى السوق الدولية قد استعملت فى تسديد ثمن الواردات الفعلية والخدمات (كالبراءات واقامة الفنيين الاجانب فى بداية فترة التجهيز الصناعى) أن التطور الاقتصادى والفنى فى الاتحاد السوفيتى من ناحية ، وتكوين السوق الدولية من أعضاء ذوى اقتصاد مخطط من ناحية أخرى ، قد غير هذه الاوضاع الاجمالية تغييرا تاما .

فقد ترتب على ازدياد انتاج الاتحاد السوفيتى وتنوعه أول التعديلات النوعية فى تجارته الخارجية ، وكانت طبيعة المنتجات المتبادلة مختلفة جدا سنة ١٩٣٨ عما كانت عليه منذ ست سنوات مضت، فبالنسبة للواردات قلت المنتجات والآلات المصنوعة فى حين حلت المواد الاولية الخاصة محل المواد الاولية العادية ، وفى الصادرات حلت المنتجات نصف المصنوعة ، أو المصنوعة محل المنتجات الخام ، لان النمو السريع للصناعات الاساسية والانشاءات منذ الحرب العالمية الثانية يسر تصدير أدوات ميكانيكية (تركيبات مصنوعة كأجزاء المصانع من كل نوع ، ومهمات استغلال المناجم ومهمات النقل والجرارات والآلات الزراعية وغيرها) بكميات كبيرة كما تغيرت فى الوقت نفسه ظروف المبادلات .

ان الجمهوريات الشعبية ، باستثناء تشيكوسلوفاكيا ، بلاد غير صناعية ، ولم تبدأ فى تصنيع نفسها الا منذ بضع سنوات ، وهى فى حاجة كبيرة الى أدوات انتاجية ، ولاتملك كل واحدة منها الا جزءا من السلع الانتاجية التى لاغنى عنها لتشغيل الصناعات الصغيرة التى تنشئها ، وفى مقابل ذلك يمكن كل من تملك مصدرا أو أكثر من مصادر الانتاج (السلع الانتاجية أو مصنوعات خاصة) أن تمون صادرات

مثل الفحم ، ومصنوعات أخرى متنوعة لبولونيا ، والبوكسيد ، والمنتجات الزراعية والمنتجات الصناعية للمجر ، وكل دولة تنظم اقتصادها تبعاً للمبادلات الضرورية والممكنة ، ومن ناحية أخرى فانه لكى يمكن التخفيف من الجهد الذى تستلزمه المقاصة بين الواردات الضرورية يجب أن تخفض المشتريات فى القطاعات التى يمكن اجراء ذلك التخفيض فيها عن طريق تعبئة موارد قومية جديدة (مثل قطن المجر) أو المنتجات البديلة .

ويتضح كما تقدم أنه يمكن اجراء اتفاقات تجارية تكميلية بسهولة بين الجمهوريات الشعبية والاتحاد السوفيتى ذى النمو الصناعى المتقدم وذى الموارد المتنوعة والاحتياجات الاستهلاكية المتعددة ، وهذه الاتفاقات تقوم على عدم تعادل النمو الفنى والاقتصادى بين المتعاقدين، وعلى تعدد الاحتياجات الاقتصادية المتقدمة (كالمبادلات من الاقتصاديات الصناعية المتنوعة : بين الاتحاد السوفيتى وتشيكوسلوفاكيا مثلا) لكنه يمكن ايجاد حل للمشاكل التجارية لكل بلد من هذه البلاد مستقلا عن التخطيطات الاقتصادية المختلفة فى كل منها ، ويجوز لأجهزة الدولة ، الخاصة بالتجارة الخارجية ، أن تبحث عن ارضاء المطالب القومية بطريق تنظيم التبادل مع البلاد الرأسمالية كذلك . ان اتساع النطاق الجغرافى للتجارة الخارجية يتيح لهذه البلاد امكان تعدد الاتفاقات وزيادة التسهيلات من حيث الكم والنوع لشراء المنتجات الضرورية لها ، فاذا كان التنظيم الاساسى للتجارة يقوم على قاعدة ثابتة فان الوسائل والاجراءات تختلف تبعا للبناء الاقتصادى لكل طرف من الأطراف .

ثانيا ــ المنشآت التجارية ووظائفها :

لقد اتضحت لنا دقة الاساليب الاساسية للتجارة الخارجية فى الاقتصاد الموجه ابتداء من سنة ١٩١٨ ، ومن هذه التجربة استلهمت الجمهوريات الشعبية أساليب تنظيم التجارة الخارجية .

وتنظيم التجارة الخارجية يقوم على نظام الاحتكار ، فكل المبادلات يسير تحديدها ورقابتها بمعرفة وزارة التجارة الخارجية فى كل دولة ، وهى تملك ، لتنفيذ ذلك ادارات متخصصة يوكل اليها تحقيق المبيعات والمشتريات كل منها لفئة معينة من المنتجات ، وتقوم تلك الادارات بالتعاقد مع الأطراف الاجنبية عن طريق وكالاتها الموجودة فى مختلف البلاد (الوكالات التجارية) وهذه الادارات القومية تسمى المكاتب

المركزية ، وهى التى تقوم بالوساطة بين المشترين فى الداخل الذين يبلغونها عن احتياجاتهم والموردين بالخارج ، وهم الذين يتقدمون اليها بعروضهم اما مباشرة أو بوساطة الممثلين التجاريين لها ، وعلى عكس ذلك نجد مهمة هذه المكاتب هى اعلام الاجانب بامكانيات الدولة عن المنتجات القومية القابلة للتصدير ، وعن خفض سعر السلع المعروضة وعمليات دراسة الاسواق والدعاية التجارية وغير ذلك ، وهذه المكاتب تنظم على أساس التخصص المهنى أو الاختصاص عن قطاع معين من السوق : كمكتب الفحم فى بولندا ، ومكاتب الحديد والصلب ، ومكاتب منتجات الغزل ، ومكاتب منتجات الخزف وغيرها ، وفى بعض الحالات تضم المكاتب جميع وسائل المبادلات الخاصة بجزء معين من العالم ، ويدخل فى اختصاص مكتب واحد اختصاصاته لمواجهة الظروف الخاصة بالمبادلات (كمكاتب التجارة بين الاتحاد السوفيتى وبلاد الشرق).

والمكاتب على اختلافها ، شأنها فى ذلك شأن مكاتب التمثيل التجارى وبالرغم مما لها من استقلال ذاتى واسع التنفيذ ، فانها لا تملك سلطة حافزة وكافية ، فهذه السلطة تعتبر ملكا لوزارة التجارة الخارجية التى تدخل فى اختصاصها مباشرة تلك السلطة باعتبارها أحد أجهزة التخطيط العام ، وأن كل خطة تتضمن تقديرا معينا عن السلع المتيسر تصديرها وعن حاجة الاستيراد فى مدة معينة ، ثم عن كل جزء من هذه المدة وهذا التقدير يحدد الاطار العام لتنظيم التجارة الخارجية لأجل طويل ، لكن هذا الاطار ليس جامدا ، ويحكم تعريفه تخضع التجارة الخارجية لمجموعتين من المؤثرات هى التنبؤات الخاصة بالسوق الداخلية والتنبؤات التى تستخلص من السوق الخارجية ، فمن ناحية نجد أن التذبذبات فى كميات العرض والطلب واختلاف مستوى الأسعار أو ملاءمة الاحتمالات لظروف تنفيذ الخطة من اختصاص الادارات المركزية للتخطيط التابعة لمختلف الادارات التابعة لوزارتى الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ومن ناحية أخرى نجد أن اختصاص وزارة التجارة الخارجية أن تسجل بدقة الاتجاهات والتغييرات التى تحدث فى الأسواق الخارجية وبخاصة اذا تمت المبادلات على أساس اتفاقات قصيرة الاجل أو اتفاقات ودية ، وتقوم وزارة التجارة الخارجية بتحقيق التوازن المخطط للميزان الحسابى بطريق تحديد سعر تكلفة الواردات المرتقبة والايرادات الناتجة من الصادرات تبعا للأسعار الخارجية ، ويتم هذا الحساب على أساس سعر اتفاقى خاص بتحويلات العملة من شأنه تيسير اعداد الميزانية . وابتداء من الرقابة الحسابية الدورية يجرى تصحيح فاعلية وحيوية

تنبؤات المبادلات تبعا لظروف السوق ، وأن من اختصاص المكاتب المركزية ، ومكاتب التمثيل التجارى ، القيام بعمليات التوافق الضرورية وتقوم المكاتب المركزية بالتعاقد مع البيوتات الصناعية والمنظمات التابعة للدولة التى تقوم بالتجارة الخارجية والمنشآت التعاونية بتحويل عملياتها الى العملة القومية ، فحسابات المكاتب المركزية اذن هى التى تخضع لمؤثرات الذبذبات التى تحدث فى العملة ، وفى الاثمان الخارجية ، والفارق المحتمل بين الاسعار الداخلية والاسعار الدولية ، ان عملية بيع سلعة ما مستوردة من السوق الداخلية بسعر أقل ، اذا قورن بالأسعار القومية ، يضمن وجود فائض حسابى ، ويوازن بعض المبيعات بخسارة تعتبر ضرورية أحيانا لانها تضمن الحصول على العملة الخارجية التى يتعذر بدونها شراء بعض السلع اللازمة للاقتصاد القومى .

ولضمان تسهيلات أوسع لأجهزة التجارة الخارجية فى عملياتها بالخارج افتتح الاتحاد السوفيتى بعض البنوك فى بعض عواصم أوربا الغربية ، والدور الرئيسى لهذه البنوك هو تركيز حصيلة العملات الاجنبية بحيث يمكن أن تقدم للمشترين القروض الفورية الضرورية (كبنك التجارة الروسى ، وبنك موسكو نارودنى بلندن ، وبنك التجارة لاوربا الشمالية بباريس ، وبنك الترانسيت ، والبنوك المندمجة فيه بالبلاد الاسكندنافية وغيرها) وفى غير هذه الحالات يلجأ عادة الى الأساليب المصرفية والأجنبية ، اذ الطابع الاساسى لتنظيم التجارة الخارجية فى الاقتصاد الموجه يرجع الى أهمية المنشآت والوسائل التى ترمى الى التوفيق بين طرق التطور المختلفة فى جوهرها الاقتصادى والمتناقضة من حيث اتجاهها ، والتجارة الخارجية التى تبدو فى الاقتصاد الراسمالى نتيجة للتنمية الصناعية وكامتداد للعمليات المالية (وهى البحث عن الربح) المترتبة على ذلك تعتبر أداة لتحقيق وضع صناعى طوره العصرى هو طور التجهيز ، وطوره النهائى هو طور التوزيع ، وهدفه الأصلى الحد من الخسائر أكثر مما هو تحقيق الربح ، فهو على ذلك وسيلة ضرورية ليس غاية فى توظيف المال وفى الانتاج ، وخصوصا أن تنوع المنتجات وازدياد عدد الدول ذات البناء الاقتصادى المتماثل على أسس فنية تختلف عن بناء الاتحاد السوفيتى ، نظرا لاتساع رقعة أراضيها ، يزيد من أهميتها كما ونوعا ، ولكنها تنظم على تنبؤات اقتصادية طويلة الاجل داخل اطار اقتصادى ذات أسعار مخططة وذات نقد ثابت فى النطاق الداخلى ، وهى تتأثر أصلا بعوامل التقلبات والأزمات فى السوق الدولية .

ان التناقض القائم بين بناء السوق الداخلية والسوق الخارجية هو أكبر عائق فى طريق النمو المنسق لهذه التجارة ، وهذه العقبة لم يشعر بها الاتحاد السوفيتى بطريقة ضارة بنمو المبادلات والاقتصاد العام قبل الحرب العالمية الثانيـة ، لأن التجارة الخارجية لم تكن تشغل مركـزا اساسيا فى الاساليب الاقتصادية ، وقد سدت صادرات الذهب ، فى بعض الاحيان ، العجز الذى لم يكن مرتقبا فى الميزان الحسابى . ان انتظام المراسلين السوفييت فى الدفع قد اضـطر أغلبية عمـلائهم الى منحهم قروضا لآجال أطول فأطول ، لان المركز يتغير بالنسبة للبلاد الاقل حجما والتى يرتكز جزء هام من اقتصادها القومى على التشغيل السليم للمبادلات المتوقعة فى الخطة .

وليس من الخطأ أن نعتقد أن انهيار نظام المبادلات الذى أعدته تشيكوسلوفاكيا كان من شأنه أن أدى الى افلاس التخطيط ، ففى سنة ١٩٤٨ ــ ١٩٤٩ كانت الجمهوريات الشعبية فى وسط أوربا تحقق أكثر من نصف مبادلاتها مع بلاد غرب أوربا ومع أمـريكا ، وقد أضيف الى الحساسية المزمنة لتقلبات الأسواق العالمية الاحجام من جانب العملاء الرأسماليين الذين يربطهم حلف الاطلنطى ، فالتمييز بين الصــادرات المرسلة لهذه البلاد وانهيار نظام المشتريات المترتب على ذلك كان يدل على ضعف النظام القائم على التناقض الاقتصادى ، وهذا الاختبار للقوة قد زاد من سرعة تنظيم السوق الدولية الواسعة المتنوعة التى تنظم البلاد ذات النظام الاقتصادى المتماثل وذات العقيدة السياسية المتماثلة . ان ازدواج الاسواق العالمية قد سبق التناقض القائم بين الاقتصاد المخطط للتجارة الخارجية وبين الاقتصاديات الرأسمالية ، ومع ذلك فانه لا يتعلق بعزل نوعى وقاطع .



الانتاج العالمي والتجارة الدولية

تقوم أهمية التجارة الخارجية وتكوينها الجغرافى على نمو الاقتصاد الصناعى ، وعدم تعادل هذا النمو في كل بلد ٠

ان أول احتياجات الاقتصـــاد الصناعى هو اقتناء الوقود والمواد الاولية الضرورية التى لا تنتجها أرض الوطن ، يضاف الى ذلك الاحتياج النوعى ، كالاحتياجات التمـــوينية التكميلية من حيث الكم كالقمح ومن حيث النوع (كالبن والموز) ولما كانت الحـــاجة الى الاستيراد تستلزم الحاجة الى التصدير فان هذه الاقتصاديات نفسهــــا تعتبر اقتصاديات تصديرية ، وطبيعتها تكسبها الاولوية على الصادرات الخـاصة بالمنتجات المصنعة ٠ كما أن من آثار تنـــــوع درجات التصنيع الحاجة الى مبادلة المنتجات المصنعة ، وامكان اجراء هذه المبادلات بين مختلف الاقتصاديات الصناعية ٠ فالسوق الدولية اذن سوق معقدة تشتمل على ثلاثة أنواع من التيارات الاساسية : شراء المنتجات الخام من بلاد الاقتصاديات المتخلفة صناعيا التى تتميز ، مهما يكن نموها الصناعى ، بحيـــازة فائض قابل للبيع من هذه السلع ، وبين منتجات مصنعة تخصص مبـــــاشرة وبقدر الامكان (ماديا وجغرافيا) لشراء المواد الاساسية ، واجراء المبادلات بين الاقتصاديات الصناعية ٠ ولا توجد حدود جغرافية دقيقة بين حيز انتشار هذه الانواع من التجارة ، لكن التدخلات الواسعة النطاق لا تحول دون ايجـــاد بعض التصنيعات التى يمكن اثباتهـــا بدراسة جغرافية منظمة للأسواق ٠

الباب الأول

الانواع الرئيسية للأسواق

الفصل الاول : أسواق المنتجات الخام

ان أكثر أنواع الاسواق سهولة فى التعريف هى أسواق المنتجات الخام التى تزود الاقتصاديات الصناعية بالمواد الاولية والمواد الغذائية ، ومع ذلك فان هذه الاسواق تنتمى الى فئات اقتصـــادية غاية فى التنوع ابتداء من الاشكال البدائية للاقتصاد التجارى حتى اقتصـــــاد أمريكا الشمالية ، فان الصادرات ومقابل قيمتهـا تلعب اذن بحسب الاحوال ، أدوارا تختلف فى اقتصاد البلاد التى تنتج المواد الخام ٠

١ ـ الانتاج المسوق وغير المسوق ـ انشاء الاسواق :

ان وجود سوق للمواد الخام يفترض معه وجــود فائض انتـــاج للاستهلاك المحلى أو الاقليمى ، ويظهر هذا على المســـــتوى البدائى مع الاقتصاد السوقى ، أما الاقتصاديات ذات المستوى الأعلى فيفترض امكان تنمية سلعة أو أكثر من المنتجات التجارية بجانب تنظيم تغطية احتياجات السكان ٠

ان الاقتصاد البدائى الذى يتميز بالتـــوازن المحلى بين الانتـــاج والاستهلاك والمهدد بانقطاع هذا التوازن لزيادة الطلب عن العرض وليس العكس ، لا يصلح لفتح سوق للمواد الأولية بل يصلح فقط للمبادلات المحدودة كما ونوعا ، وهى التى تسمح للاقتصاديات الخارجية بأن تحصل على بعض المنتجات الخاصة ، كالذهب والعاج والقصدير من افريقيا ، قبل

عهد الاستعمار . ونتيجة لذلك أزالت ضغط احتياجات الاقتصاد الصناعي من الوجود اطارات الاقتصاد المحلى المغلق ، حيث لا توجد مقاومة يستحيل وقفها ، وهذا الضغط قد شكل تاريخيا فى صورة الاستعمار أو التوسع التجارى الذى يستند الى اكتساب وسائل الضغط السياسى ، أو التنظيم الاقتصادى الذى لا غنى عنه ، أما من الناحية الجغرافية فيقتصر تكوين أسواق المنتجات الخام على المناطق التى يسهل الوصول اليهـــا بحيث لا تصبح نفقات الشحن والنقل عبئا باهظا ، يضاف الى سعر التكلفة ، اذ أن ذلك من شأنه أن يخفض من ربح الصفقة الى درجة ينعدم معها الكسب المرجو ، أو الذى يمكن الحصول عليه فى مكان آخر . ان تحديد السوق الدولية بسور يترتب عليه البحث عن أسس جديدة للانتــاج فى النطاق الخاص بكل تقسيم جغرافى من هذه السوق ، ويؤدى ذلك بالتالى الى تعدد الاسواق الذى يزيد من خطورة المنافسة على المســتوى الدولى ، لان كل عودة الى سوق أكثر اتساعا يصاحبه اختيار بين مراكز الانتاج ، وقد يتم هذا الاختيار لصالح المراكز التى فى وسعها أن تنتج المنتجات الاقل سعرا وبصفة عامة نجد أن المناطق الانتــاجية ، التى تعتبر ذات أهمية ، هى المناطق التى يسهل الوصول اليها ابتداء من الموانى .

ان توسع اقتصاديات التبادل ، تحت تأثير الازدهار التجارى حتى بداخل الوحدة السياسية الواحدة كالامبراطورية الاستعمارية أو مناطق النفوذ الاستعمارية ، يمكن تحديدها أساسا تبعا لحسن موقعها الجغرافى الطبيعى ، واستثمار رءوس الاموال الخاصة بتنمية وســـائل النقل ، فالمناطق المنعزلة تحتفظ مدة طويلة بالطابع الاقتصادى الخاص بها .

ان انشاء طرق المواصلات يتوقف على حساب الربح المنتظر منها ، فانشاء طريق أو خط حديدى أو ميناء تحدد تكاليفه بقدر ما ينتظر من النمو الذى يترتب على اقامة سوق يبرر النفقات التى ستصرف مع ضمان استهلاك رءوس الاموال المنصرفة فى أقرب وقت ممكن ، ومن جهة أخرى فان انشاء وسيلة من وسائل المواصلات ، ضمن منهج تسويقى معين . يلعب دورا منشطا فى فتح مجال لعمليات تجارية جديدة فى وسعها أن تنتفع بوسيلة المواصلات وبدونها لا يستطيع تحقيق أى ربح .

وكثيرا ما نلاحظ فى منطقة تجارية مفتوحة لاستغلال سلعة معينة تعدد المشروعات التجارية ، ونلاحظ أكثر من ذلك انه اذا مافقد استغلال أحد الموارد الذى حدد [illegible] التجارى للمنطقة اقبـــال سوق الاستهلاك فحينئذ تظهر فى الو[illegible] استبدال عملية الاستغلال ، التى أصبحت

غير ذات موضوع ، بعملية أخرى مربحة ، وعلى ذلك فطابع الاقتصـــاد الاقليمى يتوقف على ايجاد الوسائل المادية الكفيلة باقامة هذا الاقتصـــاد وتنميته ٠

وهذه الطريقة يفترض معها عدم مقـــاومة البيئة لتأقلم اقتصـــاد السوق ، أما فى الحالة التى يتعذر معها على هذا الاقتصاد السيطرة على الاقتصاد المحلى أو الاقليمى فانه يبقى على هامش النظام الاقتصـــادى السائد ، وهذه هى الحالة التى كانت قائمة فى الصين فى أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ٠

ان ادخال الاقتصاد السوقى فى المجتمع البدائى يرتكز على اقتصاد معيشى ، ولهذا كان انشاء مراكز انتـــاج مواد للتصـــدير تحت ضـــغط اقتصاديات الصناعة يمكن تحـــويله بعملية بذل بسيطة على الموارد التى تستخرج عادة من باطن الارض (كالتعديل الكمى لظروف الانتاج) أو على انتاج مواد جديدة يصبح انتاجها ممكنا بناء على الظروف الطبيعية للمنطقة المقصودة ٠ (تعديل الانتاج من حيث الكيف) ٠

وهاتان العمليتان تتسمان بطابع يختلف تبعا لظروف الانتاج التى تعترضنا وتخلق أنواعا مختلفة من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية ، كما أن تشغيل موارد جديدة يفترض معه فى الواقع امكان اجراء مسحوبات على الاقتصاد الاقليمى دون تعريض المجمـــوعة البشرية الموجودة للهلاك ، وتعبئة الايدى العاملة المؤهلة لهذه العمليـــة من ناحية الكم والكيف فى بعض الحالات من ناحية أخرى ٠

ولكى يسهل علينا تحليـــل هذه الانواع من التنمية نبدأ بفحص مختلف المراكز التى نجحت فى « تحرير » كميـــات أكبر من المنتجات الزراعية بقصد تصديرها الى بلاد الاقتصاديات الصناعية ، فان الحالتين المتناقضتين اللتين تعترضان الرغبة فى استغلال الكفايات الطبيعية لبلد ما فى تنمية انتاج مطلوب لحاجيات المتســـتوردين ، وتدفعـــان الى تنمية الاقتصاد الاستعمارى أو شبه الاستعمارى ، هما حالة ازدياد السكان بحيث يخصص البلد كل مساحته المنزرعة لتغذية سكانه دون أن يصبح هؤلاء السكان بصورة مستمرة فى مأمن من الفاقة ومن المجاعة ، وحالة قلة السكان التى تجعل من الصعب فتح قطاع جديد من قطاعات الانتـــاج ، فالحالة الاولى تمثلها بلاد جنوب شرقى آسيا ، والحالة الثانية تمثلهـــا أغلب أجزاء القارة الافريقية ما عدا البلاد الواقعة فى شمالها ٠

ففى البلاد المزدحمة بالسكان لا يمكن تصدير الانتاج الا عن طريق ازدياد معدلاته ، أو بزيادة الرقعة المنزرعة • ويمكن تطبيق الطريقتين فى وقت واحد ، وفى الاصل كانت زيادة الانتاج فى بلاد شـمال افريقيا ، وتنمية امكانيات التصدير ، مرتبطتين باستصلاح الاراضى عن طريق انشاء التفاتيش الزراعية الاستعمارية ، وكانت هذه الاراضى تخصص من قبل للرعى ، وفى جاوه وسومطره بدأ انشـاء أسواق المنتجـات الزراعية الاستعمارية بايجاد طرق جديدة للانتاج فى الاراضى الزراعية التى يملكها الوطنيون والاراضى البور وبخاصة فى سومطرة ، لكن المشكلة المشتركة بين هذه البلاد هى مشكلة المحافظة على المنتجات المعـدة للتصدير ، مع استمرار الزيادة فى السكان ، وهذه المشكلة يصبح حلها أكثر سهولة اذا توافرت مساحات كبيرة خارج نطاق الاسكان ، والاستغلالات المادية عن طريق المشروعات الهندسية المدنية كمشروعات الصرف والرى والاصـلاح الزراعى •

والأمر يتعلق فى هذه الحالة بانشاء اقتصاد جديد هامشى من الناحية الجغرافية يكفل ادخال طرق زراعية سبق استخدامها وثبتت فاعليتها ، كالطريقة الانجليزية المستخدمة فى امبراطورية الهند السابقة ، والطريقة المتبعة الآن بالباكسـتان وأراضى البنجاب ، أو التخصص الزراعى فى النطاق الجديد المفتوح للانتاج (فى نفس مناطق امبراطورية الهندالسابقة كانشاء المنطقة القطنية فى جنوب الهندوس بالباكستان أيضا) •

أما اذا تعلق الامر بادخال انتاج مخصص للتجارة فى مجتمع تكون فيه العلاقة بين القدرات الوطنية والمساحة التى يمكن الانتفاع بها تسمح بوجود فائض للتنمية بزراعات جديدة فان المشكلة الاساسـية تصبح منحصرة فى تعديل البناء الاقتصادى والاجتماعى •

ويصبح الجهد الاساسى هو القضاء على اقتصـاد السوق عن طريق ادخال نظام العملة النقدية ، وادخال النظام الضريبى الذى يلزم المزارع ببيع جزء من محصوله للحصـول على العملة اللازمة له لتنمية حاجياته الاستهلاكية الجديدة ، فاذا كانت الوسائل البشرية كافية ، واذا سمح تعديل وسائل الزراعة بزيادة انتاجية الارض والعمل ، أصبح من الممكن — كما فى الحالة السـابقة — ادخال زراعات جديدة فى اطار نظام الزراعة التقليدى تماما فى شكل تعديلات الدورات الزراعية • وفى حالة الزراعات الشتوية ، أو فى صورة الاستيلاء على جزء كبير أو صغير ، من الاراضى القروية وزرعها زراعة مستديمة ، كزراعة أشجار الكاكاو فى غانا ، أو مد

نطاق المزروعات الجديدة الى مناطق كانت بورا من قبل أو متروكة أو مزروعة زراعة غير منتظمة ، كما هو الحال فى تنمية زراعة الفول السودانى بافريقيا الغربية .

ان تنمية منتجات جديدة مخصصة للتجارة قد ينتج عنها فى البلاد القليلة السكان عدم توازن بين طلب الايدى العاملة والامكانيات الاقليمية، كما يعتبر عدم التوازن عائقا فى سبيل ازدهار كل عملية تجارية انتاجية من هذا النوع ، وفضلا على ذلك فان من الضرورى تجنب ترك مختلف أنواع النشاط التى تضمن معيشة السكان ، والا تحتم الالتجاء الى استيراد المواد الغذائية ، ويمكن معالجة التوازن المذكور بتنظيم هجرة العمال الزراعيين الموسميين ، أو تنظيم عملية الهجرة النهائية المتضمنة نقل السكان الى مسافات تختلف من حيث بعدها ، وعلى ذلك فلا غنى عن اشتراك الادارة فى تنظيم الانتاج وسد الحاجيات التجارية ، لان انشاء أسواق الانتاج فى هذه الحالات يؤدى الى حالة معقدة من تعديلات التوزيع الجغرافى للسكان والبناء الاجتماعى وسلوك الجماعات المعينة ، فيدرج انشاء السوق اذن بين مختلف موضوعات بحوث الجغرافية البشرية وبخاصة فى البيئة الاستعمارية .

ان التغيير غير المحسوس يؤدى الى ادخال منتجات زراعية جديدة وانشاء مناطق أصلية للانتاج ، وايجاد الايدى العاملة اللازمة ، كما أن فتح حقل تعدين واقامة منشآت التحويل الاولى للخامات لنقلها الى أماكن بعيدة (كتركيز خام النحاس فى افريقيا الوسطى) يشبه تماما انشاء مزرعة لشجر المطاط ، وهذه أيضا تندرج تحت باب الاقتصاد الوطنى وتقيم علاقات اقتصادية جديدة تماما كما تنتج من استحداث نظام العمل المأجور وخلق هجرة للأيدى العاملة له أهمية بالغة : فالهجرات التى تضمن امكانيات التنمية فى افريقيا الوسطى واتحاد جنوب افريقيا أصبحت تقليدية ومعروفة ، ولا تقل عنها شهرة هجرة الايدى العاملة التى وفدت من الهند لاستغلال « البوكسيت » وركاز الالومنيوم ، فى غانا .

وهناك حالة تهم الانتاج الزراعى والانتاج الصناعى على حد سواء ، تلك هى حالة احتلال الاراضى القليلة السكان ، أو التى ينعدم فيها السكان الوطنيون ، فاستعمارها بواسطة العمال الزراعيين والصناعيين لا يمكن فصله عن عملية استغلالها وتنميتها ، وقد سبق أن أجريت دراسات فى هذا الشأن لبعض المناطق الاستوائية دلت على أن أحسن الاراضى الصالحة لذلك هى أراضى المنطقة المعتدلة .

والحقيقة أننا لاحظنا أن الاستغلال يكون مصحوبا باستعمار من نوع خاص هو العمران بالسكان ، وأهمية تهيئـــــة الامكانيات اللازمة لخلق السوق تتوقف على قدرة الجماعات على انتاج فائض يزيد عن حاجياتهم الاستهلاكية • وهذا النوع من الاسواق يختلف اختلافا تاما عن غيره من الاسواق السابقة ، ليس فقط لبساطة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية فى مجال اقتصادى صناعى بنطاق جغرافى جديد (كندا ، استراليا ، نيوزيلندا وغيرها) ولكن ذلك مرجعه عادة الى الطابع الخاص الذى تتميز به العناصر التى تصدر على أساسها ثمن التكلفة للبضائع • فأجر العامل سواء كان فى صورة أجور أو فى صورة دخل ، ناتج من استغلال المزارع العائلية فهو الآن أكثر انتفاعا منه فى البلاد المستعمرة ، والمنتجات لايمكن تسويقها بصورة نافعة الا اذا كانت ظروف الانتـــــاج والنقل ، وخاصة الظروف الفنية ، تعوض الفرق فى تكلفة العمــل ، فهذه الاسواق تتميز بالبحث عن الوصول الى أعلى حد للانتـــــاج بأقل جهد ممكن من العمل ، ويترتب على ذلك ضرورة اختيـــار طرق زراعية خاصة تختلف فى مدى استقرارها ، وقد ينهـــار هذا الاستقرار وقد يقضى عليه اذا اتضح أنه لا يحقق الطاقة الانتاجية الموجودة •

وهناك فارق بسيط بين أسواق أمريكا الاســـــتوائية ، التى تم استعمارها بوساطة الاوربيين قبل انتشار الاسواق الدولية ، وكان بها أنواع مختلفة من الهنود والملونين ، بل ان البيض الموجودين بهـــا قد هاجروا اليها من أفقر المناطق الزراعية الاوربية منذ بداية القرن العشرين خصوصا سكان جنوب ايطاليا ، والبلاد ذات المستوى المعيشى المنخفض جدا كاليابان وبين السوق البرازيلية بصفة خاصة التى تشـغل مركزا وسطا بين الاسواق الاستعمارية ، وأسواق البلاد ذات الطقس المعتدل التى يسكنها الاوربيون خارج أوروبا فى العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والعلاقات الفنية فى استعمال الايدى العاملة وحداثة الطرق الزراعية •

ان تنقلات الايدى العاملة وظاهره الاستعمار « السكانى » ليست هى وحدها التعديلات التى قامت بتنمية ودعم السوق الدولية ، بل من الجائز أن تحدث تقلبات فى الاقتصاد التقليدى للتكوين الاجتماعى السابق بادخال مقادير كبيرة من النقد فى اقتصاد فتح حديثا لاستعمال النقود ، وأحسن مثل لذلك هو الاثراء السريع الهائل للاسر العربية المالكة نظرا لاستغلال بترول المملكة السعودية العربية وامارة الكويت • ان نمـــو

اقتصاد السوق التى تكون فى خدمة الاقتصـــاد الصناعى هو عنصر مميز للصورة التقليدية لحياة مختلف المجموعات البشرية •

فطبيعة كل مضاربة وطابع التمييز للمنتجات لا تزال محل بحث ، وطريقة تسويقها والاستقرار الذى يتردد بين الطول والقصر فى السوق من شأنها خلق عناصر تمييز أخرى •

بعض نماذج لاسواق المنتجات الزراعية

يمكن تقسيم المنتجات الغذائية الى قسمين رئيسيين : منتجات قابلة للتلف ويمكن تحويلها الى منتجات عالمية الانتشار بالتخزين ، ومنتجات اقليمية أو مركزة فى مناطق معينة •

ويمكن أن نذكر مثالا للمنتجات القابلة للتلف : الفواكه والخضروات التى لا تتعدى مدة الاحتفاظ بها ، بعد نضجها ، عدة أيام أو عدة أسابيع على الأكثر ، وكذلك اللحوم ومنتجات الالبـــان ، فهذه المنتجات لا يمكن عمليا طلبها فى منطقة ما الا اذا كانت مجهزة بوسائل التصدير والنقل السريع ، أو كانت مزودة بأجهزة تجعل هذه المنتجات تتحمل الحفظ وتبقى سليمة المدة اللازمة لنقلها الى مكان استهلاكها ، فالامر اذن يتعلق بأسواق لا يمكن تنظيمها الا بالوسائل الفنية المختلفة التى تتردد بين النقـــل السريع الى مخازن التبريد ، أو الى مصانع التجهيز والحفظ ، ونذكر مثالا لذلك مناطق أسواق الفاكهة فى افريقيا الشمالية وكذلك مناطق انتـــاج الموز فى افريقيا الوسطى وافريقيا الغربية ، ومناطق تربية الماشية فى الارجنتين ونيوزيلندة وكندا الشرقية ، فان الانتشـــــار الجغرافى لهذا الطراز من الاسواق يعتبر محدودا نسبيا ، اذ أن انتاج المواد الغذائية غير القابلة للتلف يمكن أن ينتشر جغرافيا بدرجة أكبر من السهولة ، لان هذه المنتجات يسهل خزنها وتصديرها ولا يستلزم ذلك تجهيزها بأجهزة ذات حجم كبير وقت حصادها ، ويمكن أن تمتد عمليات التسويق الى مسافات بعيدة ، وخير مثال لذلك هو انتاج وتسويق الحبوب ، وخاصة القمح ، فان نقل القمح الكندى من المزارع الى المحطات ، ومن المحطات الى الصوامع الاقليمية ، ومنها الى موانى الانهار ، اذ أن الموانى البحرية هى صورة تقليدية لا محل للاطالة فى وصفها ، وهذه الطريقة نفسها تنطبق على الفول السودانى المنتج فى السنغال ، وأرز بورما وتايلاند • وهناك نوع وسط بين هذا النوع وبين طرق تسويق المنتجات القـــابلة للتلف ، وهو علاج

المواد القابلة للتلف التى يمكن تجهيز مادتها المسوقة محليا ، سواء بطرق بدائية أو بالطرق الصناعية الحديثة (مثل استخراج وتجفيف فول الكاكاو ، وتجهيز البن الخام ، واستخراج زيت النخيل ، واستخراج سكر القصب) .

وفي جميع الاحوال لا يمكن الفصل بين انتشار زراعة « السلع التجارية » واعداد وسائل النقل والخزن المؤقت ، لان الفارق الاساسى للعمليات الخاصة بالمنتجات القابلة للتلف هو حرية التصرف المسموح بها في وسائل التسويق ، ومعنى ذلك ايجاد انتشار جغرافى أوسع لمراكز الانتاج فى البلاد الواقعة قرب موانى التصدير .

وهذا الانتشار يخضع بطبيعة الحال لطاقة الطلب فى أسواق الاستهلاك ، والى طبيعة العلاقات الخاصة بين المقادير المنتجة والمساحة المزروعة لكل « هكتار مزروع » وهذه العلاقات تسمح ليس فقط بتطبيق المعيار الاحصائى بنسبة الانتاج الاجمالى بل كذلك بصفة خاصة بحساب درجة كثافة الزراعة داخل مزرعة معينة ، ولا شك أن درجة تخصص زراعية معينة تسمح بتركيز سوق الانتاج الى درجة كبيرة ، فى حين أن ادخال بعض الزراعات « التجارية » فى اقتصاد ذى زراعات متعددة فى الانواع يفترض معه سعة أكبر فى مساحة منطقة التجميع ، مثال ذلك تجارة زيت النخيل وأشجار النخيل فى افريقيا الغربية ، فان تقدير وتأويل الانتشار الجغرافى لسوق المواد الغذائية تقوم على عناصر أساسية هى: الاهمية الكمية للطلب مرتبطة بالعلاقات القائمة بين الانتاج ، والطاقة الانتاجية للبلاد المستوردة ، هذا بالنسبة للحبوب مثلا ، والطاقة الشرائية لهذه البلاد والميزات الخاصة للانتاج المعنى ، والطرق المستعملة للزراعة الاقليمية التى تتم فيها المضاربة التجارية موضوع البحث .

فمن حيث الكيف « يلاحظ وجود فارق شبكلى فى توزيع المنتجات الزراعية الغذائية المعدة للتجارة الدولية » اذ أن بعض هذه المنتجات تعرض بوساطة أسواق جغرافية متعددة ومبعثرة هنا وهناك ، وبعض المنتجات تعرض بوساطة أسواق مركزة جدا أو مركزة نسبيا .

فاذا كان تركيز بعض الاسواق سببه بعض الطلبات المحدودة ، كالموالح والأناناس فى فلسطين وفى جزر الباسفيك ، وأن بعض الاسواق التى تخدم عملاء كثيرين قد تكون محدودة جدا محليا : كالبن والذرة ، فان عوامل التركيز هنا من نوع آخر ، اذ أنها مرتبطة بظروف تاريخية

تتعلق بالتطور ، وبطرق التنظيم ، الا أن العامل الاساسى فى التركيز المحلى للاسواق الزراعية هو العامل الطبيعى: توزيع المناطق المناخية والاراضى المناسبة لكل نوع منها • ان مناطق النمو لكل زراعة تجارية محدودة بالامكانيات الفنية الحالية للاستغلال تبعا ووفقا لتوزيع المناطق الطبيعية • والانتاج يشغل جزءا يتردد حجمه بين الكبر والصغر ، وهذا الجزء قد يكون كبيرا أو محصورا فى جهات معينة تكون قد نجحت فيها العمليات التجارية ، أو بدأت فيها مبكرة قبل غيرها من الجهات •

ان العلميات التجارية ونتائجها لا تبدو أنها بالصورة نفسها أو بالطريقة نفسها تبعا لما اذا كان الامر يتعلق بانتاج مبعثر أو بانتاج مركز جغرافيا، ويمكننا أن نأخذ مثلا لذلك انتاج القمح ، فهو من نوع الاستغلال المنتشر عالميا. وان كانت الحصة المسوقة دوليا منه لاتزيد على خمس الانتاج العالمى للقمح ، الا أنه يباع فى السوق الدولية فى جميع أنحاء العالم سواء فى شمالى الكرة الارضية أو جنوبيها أو شرقيها أو غربيها ، وتنتج عن ذلك مميزات خاصة هى وجود العرض بسبب وجود المحصول طول السنة : والمقاصة بين الاختلافات الاقليمية للزراعة دعامة للسوق فى الاقتصاد الحر ، ان تجزئة السوق الدولية ينتج عنها ، داخل النطاق الجغرافى الناشىء من انتشار الزراعة التجارية للقمح الكندى والاسترالى، اعداد نظم دولية بين القارات تحد من تنوع الكميات المعروضة بوساطة كل سوق من أسواق الانتاج ، ولهذا كانت انجلترا التى تعتبر من أكبر مستوردى القمح تتعامل وفقا لمقدرتها الشرائية ووفقا للظروف التعاقدية للمبادلات مع كندا أو الارجنتين أو استراليا ، وقبل الحرب ، مع السوق الهندية • وأيا كانت النتائج الخاصة بانهيار السوق الدولية ، كما كانت فى بداية القرن العشرين ، فان امكانية الالتجاء الى صفقات تجارية مختلفة فى فترة معينة دليل على المرونة الخاصة التى تتسم بها سوق القمح المبنى على الانتشار الواسع لظروف الانتاج ، وهناك طابع هام آخر هو تنوع عناصر سعر التكلفة فى مواجهة السعر التجارى ذى الطابع العالمى • ان انتاج القمح يقوم وفقا للحالات على ضغط حجم القوة العاملة بوساطة الزراعة الآلية ذات الانتاج الكبير ، مثل كندا واستراليا ، وبدرجة أقل كالأرجنتين ، أو باستعمال الايدى العاملة ذات الاجور المنخفضة كسكان المستعمرات ، وأحيانا باشراكها مع الزراعة الآلية كما فى شمال افريقية قبل الحرب ، والبنجاب •

وتختلف المشاكل حينما يتعلق الحال بزراعات مركزة جغرافيا ،

كالكاكاو والبن والبذور الزيتية وخاصة فى المناطق الحارة ، فهنا تعمل المنافسة بحرية أقل ، ويكون انشاء الاحتكارات التجارية أكثر سهولة ، كاحتكار (Uni lever يونيليفر) لتسويق الكاكاو والمواد الدهنية ، كما أن الاختلافات فى العرض تزداد بين سنة وأخرى ، لان الظروف المناخية ونتائج انتشـــار الامراض الزراعية أو التلف بوساطة الطفيليات ينعكس على السوق بقـدر تركيز الزراعة فى المناطق المعرضة لهـذه العـوامل والعكس بالعكس .

ان أسواق المنتجات الزراعية المعـــدة للصناعة قد تبدو فى صورة أسواق مبعثرة ، مثلها مثل سوق القمح ، أو محددة المدة ، أو فى صورة مركزة جدا جغرافيا كسوق الكاكاو ، وينتمى للنوع الاول سوق القطن وسوق التبغ ، وان كانت مثل هذه الاسواق ليست مطابقة تماما لسوق القمح ، ويتبع النوع الثانى أسواق الحرير والجوت والكتان والمطاط .

من المعلوم أن المنتجات الصناعية أكثر تنوعا من المنتجات الغذائية ، فالصناعات تحتاج لأكثر من نوع واحد من أنواع القطن ، كما أن أنواعا مختلفة من التبغ ترد من مصادر متنوعة تتطلبها عملية الخلط التجارى . واذا كانت هذه الانواع يطغى عليها الطابع التجارى أكثر من الجغرافى فان انتاجها يرتبط بالظروف الاقليمية للانتاج ، فالاقطان الرفيعة مثلا تشترى أصلا من مصر ، وهناك أنواع مماثلة لها تقريبـا تنتج فى السودان وفى الاتحاد السوفيتى والباكستان ، كما أن الاقطان المتوسطة التيلة تنتجها الولايات المتحدة وولاية ميسور فى الهند ، والبرازيل والصين والاتحاد السوفيتى ، أما الاقطان القصيرة التيلة فتنتج فى الهند ، ولمـــا كان التخصص الصناعى قد بلغ درجة يصعب معها الانتقال من درجة الى درجة من القطن دون تغيير الآلات ، فقد أصبحت العـــلاقات الفنية بين المنتج والمستهلك تعادل العلاقات الجغرافية ، الا أنها فى الوقت نفسه تربط بين مناطق زراعية معينة وبين مراكز صناعية بذاتها ، وبالتـــالى بين أسواق معينة وبلاد محددة ، وكل تغيير بين هذه الاسواق وهذه المراكز الزراعية يترتب عليه حتما تغيير الآلات . ذلك لان الظروف التاريخية والجغرافية ساهمت فى الابقاء على التركيز الجغرافى لاسواق بعض المنتجات ، فحكومة اليابان فى نهاية القرن التاسع عشر فعلا توسعت فى انتاج الحرير باعتباره ثروة أهلية ، وأجور الايدى العاملة المنخفضة فى اليابان والعناية المبذولة فى زراعة أشجار التوت ورعاية دودة القز جعلت منافسة اليابان أمرا غير

ممكن ، لان المنســوجات الحريرية اليابانية أصبحت فى الربع الاخير من هذا القرن شبه محتكرة احتكارا فعليا ، لهذا فان انقطاع العلاقات التجارية مع اليابان ينتج عنه الحرمان من الحرير ، وبما أن المنسوجات الحريرية من السهل خزنها فان هذا النقص أمكن التقليل من حدته نسبيا باستعمال وسائل الخزن . كما أن المستهلكين الرئيســيين للمنسوجات الحريرية تمكنوا من انتاج بديل لها ، وهى المنسوجات الصناعية (الحرير الصناعى) واليوم نرى أن انتاج الحرير داخل أسواق البلاد الاشتراكية والبلاد التى هى فى سبيل بناء الاشتراكية فى نمو مطرد كالصين والاتحاد السوفيتى وتشيكوسلوفاكيا .

أما بالنسبة للتركيز الجغرافى لسوق المطاط فيمكن تفسيره بأسباب أخرى تختلف عن أسباب تركيز سوق المنسوجات الحريرية ، ففى حين نرى أن هذه الاخيرة تختص بها المناطق ذات المناخ الحار المعتدل (مثـل مناطق آسيا ذات المناخ المعتدل والبحر الابيض المتوسط ومناطق القارة الاوربية الوسطى) نرى أن المطاط تختص به المناطق الاستوائية ، لان شجرته أصلا من البرازيل ، وقد نقلت بوساطة الانجليز فى الوقت الذى أدت فيه ازدهار صناعة السيارات الى زيادة الطلب فى جنوب شرق آسيا (سيلان ، الملايو ، أندونيسيا ، بورنيو ، شبه جزيرة الهند الصينية) وعلى أثر ذلك غمرت به الاسواق ، فانخفضت أسعاره ولم يتيسر المحافظة على سعر التكلفة الا باتباع سياسة اقتصــــادية صارمة مؤداها اتباع نظام الحصص ، ولهذا نجد أن كل جهد لتنمية هذه الزراعة فى أية بقعة أخرى من بقاع العالم التى تتمتع بالميزات الطبيعية نفسها ، كافريقيا الوسطى وحوض الامازون ، قد فشلت ، ومن ناحيــة أخرى لم يكن فى الامكان الحصول على الايدى العاملة الرخيصة المنتجة كالتى كانت موجودة شرقى آسيا ، الا أن هناك جهة واحدة هى شركة « فايرستون » فى ليبريا ، وهى الشركة التى أمكنها أن تحقق انتاجا له أهميته من المطاط الطبيعى خارج نطاق آسيا . ولما كان التمويل من جنوب شرقى آسيا أصبح غير مأمون منذ الغزو اليابانى ، ولظهور الحركات الوطنية ، فقــد زادت صناعات المطاط الكيمائية فى الولايات المتحدة (وكانت ألمانيا قد لجأت من قبل ذلك لنفس الحل لتخفيض استيرادها منه بالجنيه الاســترلينى ولضمان تمويلها الاستراتيجى) كما أن الاتحاد السوفيتى قد شجع زراعة النباتات الصمغية فى المناطق المعتدلة المناخ لانتاج الكاوتشوك الكيمائى .

ولما كان كبار مستهلكي المطاط ينتهزون الفترات ، التي يسهل فيها الوصول الى الاسواق في جنوب شرقي آســـيا للحصول على مخزون احتياطي للطوارىء ، فلا يوجد حتى الآن أي اتجاه ملحوظ نحو انتشار انتاج الكاوتشوك الطبيعي في سائر البقاع الاستوائية ، وفي كلتا الحالتين نتج عن التركيز الجغرافي في السوق ازدياد البحوث في نطاق الصناعات الكيميائية التي تنتج منتجات بديلة ٠

وتختلف الحالة في سوق الجوت وسوق الكتان ، لانهما تتصلان بمنتجين ثانويين ولا يعتبر انتاجهما أساسيا للصناعة العالمية ، وأحدهما من انتاج المنطقة الحارة في دلتا نهر الجانج L'anthracite الباكستانية ٠ والثاني تنتجه المناطق ذات المنـــاخ المعتدل ، والكتان تثمر صناعته في المناطق الرطبة بشمال أوربا وهي تزدهر في بلاد البلطيق التي تحتكره تقريبا وتضمن منه انتاج غزل وبذور ، أما انتاج الكتان في أوربا الغربية فعلى العكس من ذلك قد أخذ يتناقص أمام منـافسة الصناعات الزراعيه الاكثر ربحا ، واذا استثنينا المنـاطق الزراعية الصـغيرة في بريطانيـا وهولنده وشبه جزيرة اسكندنافيا اتضح لنا أن زراعته أصبحت تتركز بنسبة ٨٥٪ في أسواق البلاد الاشتراكية ، وفيما عدا الكتان فالاسواق الثلاث السابق ذكرها هي من أسواق البـــلاد الحارة ، وأسواق الاجور المنخفضة وهي من نوع الاسواق التي تتصف بها المستعمرات ٠ أما سوق الصوف فانها اذا قورنت بالاسواق السابقة اتضح أن لها طابعا خاصا فقد أخذت تتضاءل بسبب الزراعات الكثيفة وارتفاع أجور الايدي الزراعية العاملة بالبلاد الاوربية المنتجة للصوف ، وقد انتقـــل أغلبه في نصف الكرة الجنوبي (باستثناء الانتـــاج المعد للاستهلاك القومي بالاتحـــاد السوفيتي وفي الولايات المتحدة) فأصبح يباشر في استراليا ونيوزيلندا والارجنتين بوساطة البيض الذين هم من أصل أوربي. ان اختيار المناطق الطبيعية التي تناسب تربية الماشية ونموها وتغذيتها والمحافظة عليهـــا وعملية الجز وظروف التخزين هي أساس ازدهار هذا الاحتكار ، ذلك بالاضافة الى العوامل السلبية التي قضت على تربية الخراف في أغلب بلاد أوربا الغربية ، كبريطانيا العظمى ، وأسبانيا ، فيما عدا شبـــه جزيرة البلقان ٠

والسوق هنا تمتاز بالتنوع وتنقسم الى أربع مجموعات غير متعادلة: مجموعة الدولار (الولايات المتـــحدة) ومجموعة الاسترليني (بريطانيا

واستراليا ونيوزيلنده واتحاد جنوب افريقيا) ومجموعةالبلاد التى تتعامل على أساس الاتفاقات التجارية (الارجنتين – بلاد البحر الابيض المتوسط والشرق الادنى) وأخيرا مجموعة بلاد السوق الاشتراكية وهى : الاتحاد السوفيتى ، وهو أكثر البلاد انتاجا ، تسانده الصين الداخلية .

٣ – أسواق المنتجات المعدنية

وتعتبر حيازة المنتجات الغذائية والمواد الاولية النباتية والحيوانية ضرورية لتشغيل الاقتصـــاديات الصناعية الحديثة ، وبريطانيا العظمى بصفة خاصة ترى أن وجودها مهدد بالفنــاء اذا ما حدث نقص دائم فى المنتجات الغذائية أو نقص فى البترول أو المعادن ، وضمان الوصول الى مصادر المنتجات المعدنية يعتبر ذا أهمية بالغة نظرا للدور الذى تلعبه فى ضمان قدرة الدول المستهلكة ، وهى تعتبر أكثر الدول انتاجا للمواد ذات الصبغة الاستراتيجية من الدرجة الاولى ، والصوف والمطاط يعتبران ضمن قائمة المنتجات الاستراتيجية فاستهلاكها يتحكم فى سوق الصناعة الثقيلة ووسائل النقل الحديثة ، ولذلك نجد أن العناية التى تبذل للسيطرة على أسواق البترول والمنجنيز والبوكسيت والكروم ترجع الى حد كبير الى التركيز النسبى للانتاج ، فالمنتجات المعدنية أكثر « أهمية » من المنتجات الزراعية والمواد الاولية .

والسوق الدولية للمنتجات المعدنية لها عدة أشكال أولها : التجارة العالمية أوالدولية ذات المسافات القصيرة والخاصةبالمنتجات ذاتالانتشار العالمى ، وثانيها السوق التجارية المفتوحة نسبيا ، وهى التى تستدعى الانتقال الى مسافات كبيرة والخاصة بالمواد التى يمكن نقلها الى مختلف أنحاء العالم ، وثالثها : السوق التى يكون الوصول اليها موضع صراعقوى بسبب ضآلة مصادر الانتاج الرئيسية ، فالنوع الاول هو سوق الفحم والحديد ، فهذان الناتجان الأساسيان موزعان بمقادير قليلة للاستغلال الصناعى فى كافة انحاء العالم الا أن التقسيم السياسى للقارة الاوربية هو الذى أدى الى الطابع الدولى فى التسويق ، فالتبادل الى مسافات بعيدة والنقل بين المحيطات ينصب على كميات صغيرة ذات صفات استثنائية من مواد الوقود أو من المعادن، ولا تحدث هذه المبادلاتالا فى ظروف تاريخية ذات أمد قصير، وقد تمكنتانجلترا من أن تباشر لمصلحتها تجارةالتوزيع

العالمية للفحم فى فترة تميزت فيها بتقدم وسائل النقل على سائر البلاد ، ولم تسجل نقليات بحرية بعيدة المدى للفحم الا عقب الحرب العالمية الثانية حينما حل الفحم الامريكى محل الفحم الاوربى الذى يستخرج من المناجم الاوربية التى أتلفتها الحرب . ونقليات الفحم الوحيدة التى تمت الى مسافات بعيدة وبصفة مستقرة لمدة طويلة هى نقليات فحم الانتراسيت L'anthracite الواردة من شبه جزيرة الهند الصينيــة ، وكان ذلك ممكنا لان مواد الوقود ذات الصفات الممتازة والقيم التجارية المرتفعة كانت تستخرج بشروط مجزية جدا . أما ركاز الحديد فقد كان نقله لايتجاوز ألف كيلو متر فيما عدا حديد السويد وحديد شمال أفريقيا ، هذا باستبعاد أمريكا الشمالية لوجود مسافات طويلة جدا بين مكان الانتـــاج ومكان الاستهلاك بسبب بقاء ركاز الحديد فى منطقة البحيرة العليا ، كما كان الحديد يستورد من كندا من انجاوا Ungawa بالطريق البحرى الى الولايات المتحدة ومع ذلك فاننا اذا عبرنا عن حركات النقـــل ، الذى ينتج عن التجارة الدولية للفحم وركاز الحديد ، بالاطنان الكيلومترية فاننا نحصل على أرقام عالية جدا ، لان قصر المســافات التى تفصـــل بين المنتجين والمستهلكين تعوضه أهمية الاوزان المنقولة (حوالى مئـــات الملايين من الاطنان فى أوربا الغربية) .

واذا كان معدن الفحم ومعدن الحديد منفصلا كل منهما عن الآخر فمن الصعب أن نرسم حدودا بين المنتجات المنتشرة فى جميع أنحاء العـــالم والمنتجات المركزة فى أماكن معينة . فاذا انعدم الفرق عند مقارنة المنجنيز أو البوكسيت بالنيكل فان الفرق يكون أكثر دقة اذا قارنا الرصاص أو الزنك بالبترول ، لانه فى الحالتين تقوم ثلاث أو أربع مناطق كبرى ، بتجميع جميع منتجات العالم تقريبا . ومن الجائز ألا تظهر فى الوجود مشـــكلة الوصول الى مصادر المواد الاولية بالطريقة نفسها فى اثنين من المنتجات المبعثرة المنتشرة ظاهريا أو المركزة تبعا لوجود مراكز الاستغلال ، أو عدم وجودها فى المنطقة النقدية نفسها وفى داخل الامبراطورية الاستعمارية وفى منطقة التبادل المغلقة نفسها ، ويمكننا أن نعتبر أن هناك تركيزا جغرافيا واقتصاديا شبه مطلق حينما يأتى أكثر من ثلثى الانتاج من منطقة واحدة أو من منطقة نفوذ واحدة ، أو من منطقة نقدية واحـــــدة ، وهذه هى الحالة القائمة بشأن النيكل الذى يأتى ثلاثة أرباعه من كندا ومعدن الموليبدين Molybdêne الذى يأتى بالنسب نفسها من الولايات

المتحدة ، الا أن آثار التركيز تكون ملموسة أكثر اذا كان أكثر من نصف المحصول العالمى يأتى من مجموعة واحدة ، وبخاصة حينما يكون الانتاج الخارجى لهذه المجموعة مبعثرا فى كل جهة ، وهذه هى حالة جميع المعادن غير الحديدية ومن حالة الاسواق يتضح لنا أن السوق الامريكيــة هى المسيطرة ، وتليها فى ذلك سوق الكومنولث البريطانية .

وقد ترتب على انكماش المضاربات الاستعمارية الاوربية ، وبخاصة المضاربات البريطانية فى آسيا وأفريقيا ، أن أصبحت القارة الأفريقية تتعامل بشكل أوسع مع القارة الامريكية فى منتجات المعادن غير الحديدية فان أكثر من نصف مقادير الكروم والمنجنيز الموجودة بالسوق الرأسماليه وخمس القصدير وأقل من خمس النحاس ، تأتى من الولايات المتحدة ، كذلك نظرا لاحتياج القارة الافريقية الى الرصاص والزنك فانها مرتبطة باستراليا الداخلة فى الكومنولث البريطانى ، وفكرة القــارة الامريكية فكرة جغرافية أكثر منها اقتصادية ، فاذا استعرضنا ســوق البوكسيت مثــلا رأينا جهود الامريكيين داخل القارة الامريكيــة ذاتهــا تحــدها المنشآت الانجليزية فى جوايا ، كما أن تعــارض المصـــالح بين أمريكا اللاتينية تترتب عليه تعديلات فى التجمعات الاحصائيـــة لكل قارة ، أو لنصف الكرة الأرضية ذاتها ، وعلى ذلك فالمشكلة ارئيسية بخصــوص كل مادة من المواد الاولية المعدنية التى تتصل بالنشاط الصناعى أو ذات القيمة الاستراتيجية أوالسياسية ، هى فى توزيع مصادر الانتاج الرئيسية بين منطقة الدولار والكومنولث البريطانى والبلاد التى يتم معها التبادل بطريق العقود الثنائية فى شكل مقاصة .

وتعتبر سوق البترول ذات مركز خاص نظرا للمكانة التى تحتلها الشركات ذات الموطن الوطنى نظريا ، لكنها ذات نشاط عالمى من الناحية العملية .

ان سبع شركات دولية هى التى تقوم بالرقابة على استخراج أغلبية مقادير الانتاج والتكرير ، وتقوم بتوزيع أربعة أخماس من انتاج البترول (من الانتاج العالمى عدا الجمهورية السوفيتية والجمهوريات الشعبية ، والمكسيك وبعض بلاد أمريكا الجنوبية التى أممت عمليات اســـتغلال

البترول وتأميم نصيب الشركة الفرنسية للبترول فى شركة البترول العراقية) .

ان خمسا من هذه الشركات أمريكية ، ــ ومتصل بعضها ببعض اتصالا وثيقا خصوصا فى عمليات البحث عن البترول خارج الولايات المتحدة ــ وهى شركة ستاندرد أويل بنيوجرسى ، واستاندرد أويل بكاليفورنيا ، وتكساس أويل كومبانى وسكونى فاكوم وجولف أويل ، وهذه الشركات مندمج بعضها ببعض لاستغلال بعض حقول البترول ، فشركة جولف أويل وشركة أنجلو ايرانيانى اختصتا بالكويت (كويت أويل كومبانى) واستاندرد أويل وسكونى فاكوم وشل وبريتش بتروليم كومبانى مع الشركة الفرنسية للبترول فى العراق وغيرها ، نجدها مندمجة تحت اسم « الاتحاد الدولى لتسويق بترول ايران » وقد تكونت بعد تأميمها .

هذا ونلاحظ أن شركات البترول الموجودة بعدد لاحصر له فى كافة أنحاء العالم كمؤسسات للبحث ولتوريد أدوات الجس ، ولانشاء خطوط أنابيب البترول وللتكرير ، وللنقل والتوزيع توجد تحت تسميات مناسبة لطبيعة ومكان نشاطها ، فشركة بريتش بتروليم مثلا تقوم بتكرير البترول بفرنسا تحت اسم «الشركة العامة لزيوت البترول» وشركة شل قد مدت نشاط بحوثها فى مناطق شاسعة بشمال أفريقيا تحت اسم « شركة بترول الجزائر » وشركة بترول تونس (٦٥٪ من رءوس أموالها لشركة شل و٣٥ ٪ من رءوس أموالها للفرنسيين) أما شركة ستاندرد أويل بكاليفورنيا وتكساس أويل (كالتكس) فانها تستغل بترول شبه الجزيرة العربية السعودية تحت اسم شركة «أرامكو» .. الخ ..

فالسوق الدولية للبترول هى اذن سوق موحدة ونماذج العقود التى تبرم فى البلاد التى تملك حقول بترول تهدف الى تنسيق الاسعار التى يتم توحيدها فيما بعد وفقا لمستوى التسويق ، وتحاول الدول المستهلكة للبترول خفض مصروفاتها بتنظيم عملية التكرير على أراضيها نفسها ، لكن هذا التكرير يتم لأكبر قدر من البترول بوساطة مجموعات ضخمة من شركات البترول (٦٥٪ من التكرير الفرنسى مثلا يتم بوساطة الشركات الانجليزية والامريكية) .

وهذه الشركات تخفى وراءها قوة الدول العظمى التى تتبعها ، وهى التى تسيطر على مصادر البترول فى العالم ، وبذلك تنحصر سوق البترول

بين الامريكان والانجليز مع وجود نوع بسيط من المنافسة بين هــــذين البلدين ، أما فرنسا فتدافع عن مصالحها بمساعدة الشركة الفرنسية للبترول ، وجميع الجهود التى تبذل لتنمية الانتاج فى القارة الاوربية لم تصل حتى الآن الى خصم يذكر للاحتكار الواقعى الأنجلو أمريكى ٠

٤ ـ عدم انتظام السوق والتنوع الجغرافى للانتاج :

تتنوع طلبات المنتجات وفقا للتنبؤات الاقتصادية التى تهم نمو الاقتصاديات الصناعية ، ويقابل فترات الحرية المطلقة اتجاه الى التخصص الزراعى طبقا للمستويات العالمية ، اى الاتجاه الى تسويق المنتجات التى يمكن أن تقدمها أسواق المبيعات الى أقصى حد مستطاع بأسعار تقــــل عن أسعار أوربا ٠ ان من شأن الموارد المالية والعقبات التى تقوم فى وجه العملات الصعبة وكافة صور الحماية ونظام الحصص المتلازمة ، أن تخفض كمية الطلبات وتحتم الاختيار بين الاسواق العالمية وأقــــل الاسواق فى مميزاتها التى تتأثر أكثر من غيرها وتنعكس هذه الآثار تبعا لما اذا كانت هذه التنوعات اعتبارية ناتجة من عــــدم التوافق المتــوالى بين الكميات المعروضة ، والكميات المطلوبة الناشئة من ذبذبة العرض والطلب بصورة غير متجانسة تجعل خطوطا منحنية متوسطة وغير متوازية تماما أو تبعا لوجود أزمات بالمعنى الصحيح للكلمة ، وفى هذه الحالة الاخيرة يصبح الفارق بين العرض والطلب هاما ومستمرا ، وفى بعض الاحيان يكون نهائيا ، كما تصبح الخطوط المنحنية للتطور متعرجة تعرجا واضحا ٠

وتدعو الأزمات المزمنة الى البحث عن عوامل المرونة فى السوق ، فالانتاج عن طريق المزرعة أو عن طريق المزروعات المتخصصـــة فى نوع واحــد من الزراعة ، يعطى اقل قدر ممكن من المرونة ، كما أن ذبذبة السوق تنعكس دون أى استهلاك على حساب المشروعات .

ولما كانت هذه الاخيرة تقوم بسبب الحافز التجارى ، لذلك نجد أن العيوب تسجل كاملة فى بيئة متجانســة ، وعلى العكس من ذلك فان ادماج جزء من الانتاج ، مهما يقل أو يكثر فى اطار الاقتصاد التقليدى للمعيشة ينتج عنه تكوين الحد المطلوب من المرونة . ويمثل انتاج فائض قابل التسويق بالنسبة للزراعة المحلية مضــاربة جــدية ، ولا يترتب على اخفاقها بسبب عدم البيع الا أن يمس سوى أشباع الحاجيات العادية

دون المساس بوجود الجماعة والمساس بنوع الاقتصاد ، ان الهبوط لا يضر الا قليلا بالانتاج المتسم بطابع المضاربة والناشيء عن العوامل الخارجيه والذى تقيد تحت الحد الادنى الذى تمتصه السوق فى داخل أسوأ الفترات فى شكل عدم تحقيق ربح أو خسارة فى انتاج العمل الخاص بالاقتصاد الاهلى ، وقد نما هذا النظام نموا واسعا قبل الحرب فى أندونيسيا وهذا مايتميز به انتاج الكاكاو فى غانا . يسير كل شيء كما لو كان التدخل الخارجى ينصب أساسا على البحث عن الربح التجارى مع تحميل الاقتصاد الاهلى باخطار الانتاج . ومثل هذا النظام الذى يتميز بالمرونة هو الطابع المميز للاقتصاد الزراعى وهو لايمكن تطبيقه على الخامات الصناعية التى لايتيسر للوسائل الفنية المحلية أن تضمن انتاجها ، فاذن يمكن للمشروعات الاوربية تفادى العقبات الأساسية فى سبيل استقرار السوق ، فهى لاشك تولد نوعا من التناقض بين الشركات التجارية والمنتجين الوطنيين ، فكلما استمر توقف حركة البيع أو استطالت مدة التوقف ، عندما يشعر المنتجون بالعقبات التى يترتب عليها البيع بثمن بخس اذا كانت السوق مفتوحة ، أو أن يفقدوا محصولهم اذا كانت السوق مغلقة ازدادت المعارضة حدة .

ان تنوع الكميات فى السوق والازمات الطويلة اذا ما أصابت انتاجا لا يمكن الاستغناء عنه ويمكن ضغط استهلاكه ومن حيث المكان اذا ما مست زراعة بمثل انتاجها الدخول الاساسية الزراعية . ان كل انتاج يمكن خفض استهلاكه خفضا كبيرا أو الاستغناء عنه ، يكون استغلاله من النوع الخطر ، وان ظروف هذا التخفيض فى العصر الحاضر يمكن أن يترتب على عوامل فنية واقتصادية وسياسية ، فالعوامل الفنية هى الحد من المبادلات الدولية ، اما بايجاد وسائل تمكن من ادخال نوع من الانتاج أو زيادته الى مكان الاستعمال نفسه (زيادة كمية انتاج القمح فى ايطاليا وألمانيا بين الحربين العالميتين وتنمية الكروم فى بلاد كانت تستورده من مدة وجيزة وتستورد النبيذ مثل الولايات المتحدة وجنوب روسيا وزراعة البذور الزيتية فى أمريكا الشمالية وغير ذلك) أو باستبدال الانتاج المشار اليه بانتاج آخر (تنمية زراعة البنجر السكرى فى أوربا فى أوائل القرن التاسع عشر والتقدم فى استعمال المنسوجات الصناعية والكيميائية السابق الاشارة اليها) .

أما العوامل الاقتصادية فهى فى الغالب اضعاف القدرة الشرائية للمستوردين الاساسيين ، وقد يكون هذا الافقار مطلقا وانعكاسه عبارة عن بطء أو ايقاف المبيعات فى جميع الاسواق الخارجية يصاحبه خفض

عام فى الاستهلاك ، وقد يتسم هذا الافقار بعدم الحدة نسبيا فيبدو فى صورة عدم امكان أو ضعف القوة الشرائية فى منطقة محـــددة بمقتضى نظامها النقدى .

والعوامل السياسية هى التوقف فى أوقات الحروب ، أو فى فترات انقطاع العلاقات التجارية بين الدول أو بين مجموعات منها وقت الســلم (مثال ذلك ايقاف التبادل بين البلاد الرأسمالية والبلاد ذات الاقتصـاد الاشتراكى منذ سنة ١٩٤٩) .

وتعتبر هذه العوامل فى مجرى الاحداث متكاتفة عمـــوما ، فالنظم الاقتصادية والسياسة الحتمية تضغط على الجهد الفنى، وغالبا ماتنعكس الصعوبات الاقتصادية على المراكز السياسية .

وتنقسم آثار الأزمات على البلاد المنتجة الى نوعين : تعديل أشكال الانتاج ، والتسويق والتغيير فى التوزيع الجغرافى للانتاج .

وتزيد الأزمات من الاتجاه السابق الاشارة اليه فى تعلية العمليـه الانتاجية فى القطاع الوطنى اذا ما تواجد قطاع رأسمالى الى جانب قطاع شبه رأسمالى استغلالى .

ان انتاج المطاط الطبيعى الذى كان فى حالة أزمة مستمرة منذ سنة ١٩٢١ كانت تنتج خمسه ماليزيا ، وتنتج المزارع الوطنية الأندونيسية أربعة أخماسه ، الا أن تلك الازمات تخلق سياسة عملية فى الســوق يقوم بتنظيمها التجار والمزارعون الاوربيون ، وقد يظهر أحيانا فى صورة تدخل من الدول ، وعلى ذلك فقد نشأت قواعد واتفاقيات وأنواع جديدة من عقود التوزيع بالحصص على المستوى الدولى ، وكان يتعهد بمقتضاها ممثلو المنتجين ، الذين ينتمون الى عدة شعوب أو عدة نظم استعمارية ، بالالتزام بالحد من الكميات السوقية لتجنب تدهور الاسعار تدهورا كبيرا وتكدس البضاعة المجزية التى تتعرض للهلاك ، ويسهل تحقيــق هذه الاتفاقيات كلما قل عدد المنتجين الذين يعنيهم الامر وكلما قلت فــرص الخروج على نصوصها ، ومع ذلك فمن المحتم اجراء مراجعة دورية لهــذه الاتفاقيات لاخضاع الأطراف الخارجة عليها ، أو لادماج منتجين جدد قد يظهرون فجأة للمحافظة على سعر التوزيع بالحصص فى هذا النظام، وبهذا النظام من الاتفاقيات أمكن المحافظة على سعر المطاط وسوق السكر خلال الفترة بين الحربين العالميتين ، فبالرغم من أن الاتفاقيات الخاصة بانتاج المطاط لم تكن تشمل غير عدد قليل من الاطراف المتعاقدة الا أن المؤتمرات

العالمية ، التى كان الغرض منها تنظيم انتاج السكر ، كانت قد شملت عددا كبيرا من البلاد التى ينتج بعضها سكر القصب والبعض الآخر ينتج سكر البنجر ، وتضمن هذه الاتفاقية بصفة عامة الحكومات المعنية فى حالة وقوع أزمة تنذر بوقوع كارثة يمكن للدولة أن تتدخل لتفادى الانهيار التام للمنتجين عن طريق شراء المخزون من البضائع التى لايمكن تسويقها قبل تغيير طبيعتها (أعدم المختزن من البن فى البرازيل ، والقمح فى الارجنتين).

ان التغييرات فى التوزيع الجغرافى للسلعة تتبع حتما طبيعة الأزمة فان كانت من النوع العالمى فمن آثارها انكماش سوق الانتاج على المراكز التى يكون فيها حد الربح بين سعر التكلفة وبين السعر العالمى بأكبر نسبة فى اقتصاد المضاربات (سوق القمح بعد أزمة سنة ١٩٣٠) أو فى المناطق التى تكون فيها الزراعة . محل البحث . مرتبطة بنظام الزراعات الغذائية المتعددة (كصمود سوق الزيوت الاستوائية) وعلى العكس اذا كانت الأزمة تنحصر ولو مؤقتا فى قطاع محدود من العالم فانها تؤثر على انتشار الانتاج الذى أصيب فى هذا القطاع ، وقد يظهر فى مكان آخر فى اتجاه عكسى مثل (انتقال طلبات القمح واللحوم والقطن من بريطانيا وأمريكا الى العالم القديم والقارة الأوقيانوسية وانتقال مشتريات الجمهوريات الشعبية بأوربا الوسطى من الغرب نحو الاتحاد السوفيتى بالنسبة للمنتجات الغذائية والصوف والقطن والبذور وغير ذلك وفى ظروف أكثر تعقيدا ومحاولة تنمية زراعة جوز الهند فى المناطق الانجليزية بافريقيا الشرقية) وتنوع الاساليب كما هو ملاحظ وفقا لطبيعة المزروعات ، فاذا ما أصابت أزمة زراعة سنوية ، وبخاصة نوعا معينا منها ترتب على ذلك انخفاض فى كمية التقاوى فتتقهقر الزراعة على امتداد حدود المواصلات وفى داخل كل منطقة مستغلة على امتداد الارض غير المنزرعة ، وهناك طريقة أكثر تعقيدا يلجأ اليها اذا ما تيسر تنمية مزروعات مربحة بديلة سواء أكانت ناتجة أم غير ناتجة من الدورة الزراعية القديمة سواء للاستهلاك المحلى أو لقطاع آخر من سوق أقل ازورارا (امتلاء بها) وقد تقتضى أزمة ما فى مناطق زراعة الحقول لمدة قصيرة أو طويلة على وقت الاستغلال فتنخفض مصاريف الادارة (وهى حالة حقول المطاط ، وترك محاصيل الموالح على الشجر فى شمال أفريقيا فى فترات الكساد) ان ترك الحقول لا يتحتم الا فى الزمن الطويل فقد تترك لا أكثر ولا أقل ، لكن اذا كان فى النية الانتفاع بالارض مرة أخرى واستعمال أدوات استغلال ووسائل النقل يمكن اتلاف المحصول واعداد الارض لزراعات أخرى ، وهذه الطريقة اتبعت فى استبدال زراعة البن البرازيلى بزراعات قطنية .

ان الطابع المشترك لرد فعل الازمات على التوزيع الجغرافى للزراعات هو بطء تعميمها ، وان هذا الطابع هو الذى يميز التغيرات فى أسواق الحبوب والمنتجات الزراعية عن التغيرات الخاصة بأسواق المواد الخام المعدنية .

ان طلب المنتجات الصناعية ، وخاصة المعدنية ، يختلف تبعا لنشاط مختلف البلاد الصناعية وبداخل كل منها ، كما يختلف تبعا لطاقة ماينتجه كل فرع من فروعها الصناعية ، ويختلف مضمون الطلب تبعا لما اذا كانت الاموال المستثمرة موجهة بنوع خاص الى صناعة معينة من عدمه . وتتسم فترات التوتر الدولى والحروب بطابع التهافت على شراء المواد الخام المسماة بالحربية ، وذلك لاشباع الطلبات ولتكوين رصيد مختزن منها .

فاذا ما زال التوتر بدأ امتصاص هذه البضائع المختزنة ، لان تحويل النشاط الصناعى من شأنه أن يقلل الطلبات الحربية والعودة الى الاتجار فى المواد الاولية المخصصة للاستهلاك العادى ، وللمركز المالى والاقتصادى لكل دولة دور فى هذا الشأن أيضا .

ان فترات الاستثمار فى المشروعات الكبرى ذات المنفعة العامة وفى تنمية الاستهلاك تسير جنبا الى جنب مع الطلبات الخاصة بالمنتجات مع كل نوع ، كما تتجه الاسعار الى الارتفاع بالقدر الذى لا يكون فيه العرض متضخما بسبب المضاربة ، وعلى العكس من ذلك فان كل أزمة مالية أو اقتصادية أو اجتماعية من شأنها خفض الاستثمارات العامة والاقلال من سرعة النشاط الصناعى الخاص وضغط الاستهلاك ، فينعكس ذلك ، أيا كانت درجة عموميته ، على الطلب العالمى للمنتجات الخام ، فتنخفض الاسعار العالمية وتقل أرباح الاستغلال ، وفى الاحوال الخطيرة تتدهور الاسعار الى أقل من أدنى سعر للتكلفة ، ويعوق الانتاج ويخرج من المنافسة الموردون الذين يكون سعر تكلفتهم أعلى من أسعار غيرهم ، وعلى ذلك نرى ظهور واختفاء منتجين ثانويين تبعا لظروف السوق ، لانهم من مركز أقل من غيرهم فلا يستطيعون تصريف بضاعتهم ، ولو أنه لا غنى عنهم فى فترة ازدياد الطلبات ، ومن ناحية أخرى فان كل مستورد اذ يحاول خفض مصروفاته البحتة ومصروفاته من العملات الصعبة يقوم بمراجعة علاقاته التجارية مع مد طلباته الى أسواق يكون فى وسعه مراقبتها اقتصاديا ونقديا ، وهذه السياسة الاقتصادية تعمل فى اتجاه مضاد للاختبار البسيط الذى يجرى فى حالة افتراض قيام سوق عالمية أو شبه عالمية ، وعلى ذلك ففى وسع أزمة ما أن تمحو بعض المنتجين وأن

تمهد لظهور غيرهم ، أو على الاقل تخلق منتجين جددا : مثال ذلك منتجو البن الافريقيون خلال اشتداد أزمة البن ، وكذلك الانتاج التركى للكروم سنة ١٩٣٢ ومهما يكن الامر فانه ينشأ عن ذلك اعادة التوزيع الجغرافى للمنتجات الخام ، وذلك فى الحدود التى تسمح الظروف الطبيعية والاجهزة القائمة بتحقيق بديلاتها لهذه المنتجات أما الاسواق المركزة بطبيعتها فهى التى تظل وحدها مستقرة جغرافيا ، الا أنها تصاب مع ذلك بنقص ، كما يلاحظ من ناحية أخرى وجود مرونة فى الاسواق تقل أو تزيد وفقا لقدرة الاسواق الطبيعية ودرجة تجهيزها اذ أن فى وســـع بعض المنتجين أن يزيدوا منتجاتهم بسرعة أكثر من غيرهم فى الفترات الملائمة • وسنجد فى الجدول الوارد فيما بعد التفاوت فى درجة المرونة بين أسواق التصدير فى بوليفيا وأفريقيا •

التوزيع الجغرافى
لبعض المنتجات المعدنية فى السنة التى يشتد فيها الطلب وفى سنة الازمة (١)

أولا : النحاس

	١٩٢٩ (١٨٤٠)	١٩٣٢ (٨٣٠)	١٩٣٧ (٢١٩٠)	١٩٤٣ (٢٥٥٠)	١٩٤٦ (١٧٠٠)	١٩٥٩ (٣٧٦٠)
الولايات المتحدة	٤٩ر٥	٢٥	٣٥	٣٩	٣٢	٢٨
شيلى	١٨	١٣	١٩	٢٠	٢١	٢٠
الكونغو	٧	٦ر٦	٦ر٨	٦	٨	١٠
كندا	٦	١٣ر٤	١١	١٠	٠ر٤	١٣
المكسيك	٤ر٤	٤ر٢	٢ر٢	٢	١٠	٢ر٥
ألمانيا	١ر٥	٤ر٥	١ر٤	١	٣ر٦	١ر٠
يوغوسلافيا	٠ر٨	١ر٨	١ر٩	—	—	١ر٣
استراليا	٠ر٥	١ر٨	١	١	١ر٤	١ر٥
روديسيا الشمالية	٦ر٠	١٠ر٥	١١ر٤	١٠	١٠	٢٠
بلاد أخرى	١١ر٢	١٩ر٢	١٠ر٣	١١	١١ر١	٣ر٦

(١) عبر عن التوزيع بنسبةمئوية من الانتاج العالمى ، وقد استثنى من ذلك الاتحاد السوفيتى عن الفترة من سنة ١٩٢٩ الى سنة ١٩٤٥ ، واستثنى من ذلك الاتحاد السوفيتى والجمهوريات الشعبية عن الفترة التالية لسنة ١٩٤٥ ، وقد عبر عن الانتاج العالمى بمعناه السابق بأرقام مطلقة بالآف الاطنان عن كل سنة من السنوات موضوع البحث •

ثانيا ـ الكروم

	١٩٢٩ (٢٧ر٦)	١٩٣٣ (١٠٧)	١٩٣٧ (٤٨٩٥)	١٩٤١ (٥٩٥)	١٩٤٥ (٣٨٠ر٦)	١٩٥٩ (١٠٤٣ ـ)
روديسيا الجنوبية	٤٨	٧	٢٧	٢٧	٢٣ر٥	١٤
اتحاد جنوب افريقيا	١٠	٨	١٥ر٤	١١	١٢	٢٠
الهند	١٠ر٤	٧ر٥	٦ر٣	٤	٤	١ر٧
كاليدونيا الجديدة	٩ر٥	٢٣	٤ر٦	٥	٨	١ر٧
كوبا	٨ر٥	—	٦ر٢	٩ر٥	٢٤	١ر٤
يوغوسلافيا	٥	١١	٤ر٠	—	—	٢ر٩
اليونان	٣ر٥	٥ر٠	٤	١	—	١ر٠
تركيا	٣ر٠	٢٥ر٥	١٩ر٥	١١	١٨ر٥	٢٤ر٥
اليابان	١ر٠	٥ر٥	٤	٤	٣	١
الفليبين	—	—	٧	٢٥	—	٢٣
سيراليون	—	—	—	—	—	١٦
متنوعة	١ر١	٢	٢	٢ر٥	٧ر٥	٨ر٢

ثالثا ـ القصدير (١)

	١٩٢٩	١٩٣٣	١٩٣٧	١٩٤١	١٩٤٥	١٩٥٩
	١٩٩	٨٩ر٥	٢٠٩	٢٤٤	٩٠	١٤١
ماليزيا	٣٦ر٥	٢٧ر٥	٣٧	٣٣	٣ر٣	٢٧
أندونيسيا	١٨	١٤ر٤	١٩	٢١ر٥	١	١٦
بوليفيا	٢٣ر٥	١٧	١٢	١٨	٤٨	١٦ر٥
نيجيريا	٥ر٥	٤	٤ر٥	٥	١٢ر٦	٤
تايلاند	٥	١٧	٧ر٥	٦ر٦	٢	٧
الصين	٣ر٥	٩	٤ر٨	٢	٤	١٣
بورما	١ر٥	٣ر٦	١ر٦	٢ر٨	٠ر٣	٠ر٧
استراليا	١ر٢	٣ر٢	١ر٦	١ر٥	٢ر٥	١ر٣
الكونجو	٠ر٥	٢ر٢	٤ر٣	٦ر٥	١٩	٧ر٥
بلاد أخرى	٤ر٩	٢ر١	٦ر٨	٣ر٦	٧ر٣	٨

(١) ان الارقام تعبر عن نسب فردية لانتاج أسواق البلاد الرأسمالية والارقام التى بين الهوامش تحت أرقام السنين تعبر عن اجمالى الانتاج في البلاد غير الاشتراكية بالآلاف الاطنـــان .

ان المنتجين وبخاصة أقواهم وأكثرهم تنظيما يلجئون الى وسائل ملطفة تحد من تأثير المضاربات الخطيرة وبصفة خاصة من صدمات الازمات، وذلك خارج نطاق الاساليب السياسية البحتة التى تنحصر فى تمييز الحالات الملائمة لزيادة أبواب التصريف (كتخزين المواد الحربية لمواجهة احتمال وقوع أزمة) ففى سنتى ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ وقعت اتفاقات بين المنتجين للحد من معدل ارتفاع الاسعار الذى نشأ عن الحرب التى اندلعت فى كوريا ، ولتجنب الزيادة فى الانتاج الذى يحتمل أن تنشأ عنه حركة فجائية فى الاتجاه العكسى ، فانعقد مؤتمر دولى فى جنيف فى ٢٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ وبحث الوسائل التى تؤدى الى المحافظة على استقلال سوق القصدير ، وذلك عن طريق أرصدة مختزنة منظمة وبتنظيم الرقابة على الاستيراد بواسطة حصص قابلة للمراجعة تحسب وفقا للطلب العالمى ، ويلاحظ أن العملية هنا سهلة نسبيا اذ أن الانتاج العالمى تقدمه ست بلاد فقط هى : ماليزيا ، وأندونيسيا ، وبوليفيا ، ونيجيريا ، وتايلاند ، والكونجو . وتتدخل الدول من جانبها ، اما فرادى واما جماعات ، لمحاولة ايجاد تنظيم لتقسيم العالم الى قطاعات كبرى لانتاج المواد الاولية على الاقل ، والخطر من هذه العمليات هو اتجاهها الى محاولات احتكارية لصالح مجموعة من البلاد ، وتبعا لامكانياتها الخاصة تقيم هذه البلاد من نفسها حكما ، فتتحكم فى انتاج وتوزيع سلعة أو عدة سلع . ففى خلال الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين ؛ التى بلغت فيها هذه العمليات درجة أقل مما بلغته اليوم ، رأينا قيام محاولة أمريكية لاحتكار النحاس ، وذلك بتنظيم الاسعار وفقا للانخفاض الذى تلا فترة الاستهلاك العظيم أثناء الحرب العالمية وما بعدها ، وهذه المحاولة أوجدت وسهلت نمو حقول للعمل فى روديسيا المفتوحة برءوس الاموال الانجليزية لقطع داء الاحتكارات الامريكية مع الانتفاع بالاسعار التى استبقتها السياسة الامريكية فى شأن الحصص ، فالعلاج اذن لا يخلو من المخاطرة ، ذلك فى الحدود التى يكون تعارض المصالح فيها قويا بقدر اتحادها — ان تطور سوق النحاس فيما بين الحربين العالميتين يبين أن مثل تلك الفترات قد يكون لها رد فعل عظيم على التوزيع الجغرافى للانتاج .

الفصل الثانى

أسواق المنتجات الصناعية

١ ـ الطابع الذى تتسم به تجارة المنتجات الصناعية :

ان المقابل التجارى لاستيراد المنتجات الخام هو بيع المنتجات التامة الصنع ، وهذا البيع لايعتبر ضرورة من ضرورات العمليات التجـارية ، لكنه نتيجة للقواعد الاقتصادية العامة ، وان زيادة الطاقة الانتاجية ، وهى عامل الربح الذى هو هدف كل اقتصاد محركه الاســـامى هو الكسب تخلق ضرورة للبيع فى الخارج بسبب عدم التوازن التـدريجى بين حجم العرض وحجم طاقة الشراء فى السوق الداخلية لكل بلد •

ويقتضى التعريف أن تعتبر سوق المنتجات الصناعية أكثر تركيزا من الناحية الجغرافية عن سوق المواد الخام ، فهى مرتبطةبوجود اقتصاد صناعى متطور ذى تكوين رأسمالى ، وبصفة ثانوية يمكن أن يؤدى تقدم الاقتصاديات الاشتراكية الى زيادة عرض السلع المصنوعة وان كان هذا ليس هو الغرض المقصود من المجهود الانتاجى للدولة الاشتراكية ، فالامر اذن متعلق بالنطاق الجغرافى لاوربا الغربية وللولايات المتحدة واليابان باستثناء الحالة الحاضرة فى الاقتصاد اليابانى ، كما يتعلق بالاوضـاع الخاصة التىيتسم بها الانتاج والمبادلات داخلاطار الاقتصاد الاشتراكى بالجمهورية السوفييتية الروسية وباقى الجمهوريات الشعبية الاوربية •

أما الطابع الثانى لهذه السوق فهو الاقتصار على الاحجام المحـدودة من منتجات الكميات الضخمة من المواد الاولية والمواد الغـذائية ، وذلك نظرا لارتفاع أسعار المنتجات الصناعية للبضائع الخام الذى يرجع الى تقديم العمل ورءوس الاموال الموظفة ووسائل النقل والادارة والبحـوث الفنية ، فضلا عن الدوافع الفنية للاقتصاد الرأسمالى ، أى تركيز أكبر قدر ممكن من التكوين الرأسمالى لعملية التصنيع •

والطابع الثالث هو التنوع الكبير للمنتجات المقترحة للتجـــارة ، وينشأ ذلك عن الاختلاف الكبير والدائم للمنتجات الصناعية الذى يؤدى الى اطالة قائمة البضائع التى يبحث لها عن مشترين ٠

وأخيرا يجب أن يلاحظ كذلك أن عدم الاستقرار الجغرافى لأسواق البيع منشؤه تشبع السوق ببعض المنتجات ، وظهور أرباب صــــناعات جدد ، ومنافسين وأن بيع آلات الانتاج فى بلد ما لا يدوم الا طوال المدة التى لا يكون قد تمت بها عملية التجهيز الاولى فى خطوطه الكبرى لمستوى فنى معين أو ما دام البلد الذى يعنيه الامر غير قادر على أن يقوم بنفســه باتمام عملية التجهيز الخاصة به ، هذا وأن بيع بعض الفئات من المنتجات الصناعية قد يصطدم فى وقت ما بالحافز المرتبط بنمو الصناعة القومية القادرة على انتاجها فى الاجل القصير اذا كانت سياسة الحماية يقصد بها تفضيل التجهيز الصناعى ، وفى الاجل الطويل اذا تقابلت وجها لوجــه مع الامر الواقع ، وبالنظر لقائمة معينة من المنتجات تعتبر الســـوق غير مستقرة من الناحية الجغرافية ، الا أنه على عكس ذلك يمكن الحصول على بعض الاستقرار مدة معينة بطريق الاستبدال النوعى للسلع المعروضة ، وذلك باستبدال أصناف خاصة من المبيعات بأصناف أخرى ٠

٢ ـ عملاء الاقتصاديات الصناعية وتقلبات السوق

ان المشكلة الرئيسية هى تصدير المنتجات الصناعية ، فلكى يصبح بلد ما مشتريا لسلع صناعية تريد البلاد الصناعية بيعها يجب أن يملك هذا البلد وسائل الملاءمة وان يكون فى مقدور اقتصاده أن يســتوعب المنتجات التى تعرض عليه ليشتريها ، والواقع أن هـــذه الشروط من الصعب ، بمرور الزمن ، أن تجدها مجتمعة فى بلد واحد ، ومن الناحية النظرية يترتب على بيع المواد الخام حصول البلاد التى تنتج المواد الغذائية والمواد الزراعية الاولية والمعدنية على قدر من القوة الشرائية ، ويمكننا أن نتصور اذن عمليتين متتاليتين تخلق كل منهما منفذا خاصـــا لتصريف البضاعة : تجهيز بلد متخلف بقصد زيادة طاقة انتاجه من المواد الخـام، أى انشاء مراكز انتاج ، ووسائل مواصلات للصناعات التمويلية البدائية التى تستوعب الكمية الاولى من المواد الصناعية ٠ وهذه الاجهزة حينما يتم تشغيلها تؤدى الى خلق حاجيات استهلاكية جديدة فتفتح سوقا لبيـــع المنتجات المتنوعة التى تتم تسوية أثمانها لبيع المنتجات الخام ، غير أن هذه الطريقة تتضمن بعض المتناقضات الداخلية ٠ فهنـــاك فى الواقع تعارض بين محاولة الحصول على المنتجات الخام بأقل الاسعار وبين انشاء

سوق متسعة للبضائع المصنوعة ، فالتكوين الاجتماعى للبلاد المتخلفة التى تقدم المواد الخام يتسم بوجود قلة من السكان من ذوى المستوى المعيشى المرتفع ، عبارة عن عملاء أثرياء قليلى العدد ، وكثرة ضخمة من الجماهير التى ظلت فى حالة تقرب من الاقتصاد الزراعى البدائى ، وتعتبر فى الواقع خارج السوق ، وعلى ذلك فحاجات المشترين فى هذه البلاد لا يمكن أن تتجاوب مع المنتجات الصناعية المعروضة ، فالصادرات الى هذا النوع من البلاد يجب حتما أن تكون محدودة كما ونوعا ، لانه لا يوجد تناسق متماثل بين مجموع طلب العملاء والتنوع الفنى لمبيعات البلاد الصناعية ٠

وهناك تناقض آخر مرجعه التعارض القائم بين ضرورة بيع التجهيزات الصناعية بكافة أنواعها والمنتجات المصنعة ، وبين الخوف من الاشتراك فى انشاء اقتصاديات متنافسة (كتجهيز اليابان صناعيا وهى السابقة التى تذكر دائما) وهذا التعارض الذى كان مسيطرا فى القرن الماضى ، وكان يوجه بصفة خاصة السياسة البريطانية فى مستعمراتها (دون أن تكون النتائج حتما مطابقة للعرض) يعتبر بصفة عامة أقل سيطرة ، وهذان الاقتصادان الصناعيان اللذان يفصل بين نقطتى ظهورهما نحو بضع عشرات من السنين ، ينموان بنفس الوتيرة مع بقاء الاقتصاد الأحدث عميلا للاقتصاد الاقدم ، اذ أن الاقتصاد القديم سيستفيد من قدمه فيتمكن من بيع منتجاته التى بلغت من الفن الرفيع درجة لم يبلغها الاقتصاد الحديث ، وهذه النظرية يفترض معها نمو صناعى غير منقطع ، ولذلك تستند الصادرات الخاصة باقتصاد صناعى ، والمصدرة الى اقتصاد صناعى آخر ، الى الاحتفاظ بدرجة من الجودة والنمو الفنى الذى يجب أن يظل ثابتا ٠

ان التجربة المكتسبة من الحربين العالميتين قد أثبتت الى أى مدى كانت تعبئة الاقتصاديات المتقدمة جدا فى حالات الحرب المسلحة ، تتمشى مع أفضلية اقتصاد على آخر ، وبخلاف ماذكر كانت الظروف التى قابلها النمو فى بلد صناعى حديث (وهى ظروف طبيعية فاصلة فى الولايات المتحدة وظروف اجتماعية مسيطرة فى اليابان) تسهم فى الاستعاضة عن التقدم الذى أحرزته البلاد الصناعية القديمة ٠ ونحن لا ندخل فى اعتبارنا هنا النتائج المترتبة على طرق التنظيم الاقتصادى والاجتماعى المختلفة ، كالنتائج التى تفسر سبب وجود عدم التعاون بين سرعة النمو الصناعى بالاتحاد السوفيتى وسرعة النمو فى بلاد أوربا الغربية فى الفترة ما بين سنتى ١٩٢٨ ، ١٩٣٨ مثلا ، والواقع أنه ليس

محتما وجود عدم تعادل فى النمو لامكان مباشرة تجارة خاصة بالمنتجات الصناعية ، فهـذا النوع من الانتاج الصناعى المتزايد ، الذى يستند فى الغالب الى امكانيات خاصة من المنتجات الاساسية ، أو الى ظروف عمـل خاصة لبلد معين ، يولد تخصصا متزايدا لكل دولة صناعية بحيث يصبح من الممـكن اجراء مبادلات بل يصـبح من الضرورى اجراء اقتصـاديات متعادلة فنيا وتاريخيا .

وقصارى القول أن البلد الصناعى الآن عميل مرغوب فيه من بلد صناعى ذى نمو فنى عال أكثر من بلد متخلف ، لان الاول مشتر لعـــدد أكبر من أصناف البضائع المصنوعة التى ينتج من بيعها أرباح أكبر مما ينتجه بيع مواد التجهيز الاولية المصنوعة بواسطة مؤسسات تتـــداول رءوس أموالها ببطء عما هو الحال فى الصناعات الخفيفة ، وهو كـذلك عميل أكثر ميزة بسبب الفارق فى طلبه والعرض المقدم من البلاد الصناعيه الكبرى ، الا أننا فى الظروف الحالية فقط قد نجد سلسلة من المتناقضات: الاولى تنشأ من عدم قدرة المشترين الاوربيين للسداد بسبب اصــــابة اقتصادهم بأضرار جسيمة نتيجة الحرب، فيظلون بالتالى مدينين للموردين الامريكيين ، والثانية مصدرها أن أحد الاقتصاديات الصناعية يمكن أن تنمو نظريا مع بقائها مكملة احداهما الاخرى ، والواقع أن عرض احدى البلاد (وفى حالتنا هذه عرض أقوى البلاد وهى الولايات المتحـــدة) لا يتناسب مع احتياجات البلاد الاخرى ، فالمنافسة فى السوق على فئة معينة من المنتجات كالسيارات مثلا ، ينشأ عنها افقار اقتصاديات البلاد التى تعتبر ضحية لهذه المنافسة ، فتنخفض القوة الشرائية فيها ســواء أكانت القوة الشرائية خاصة بالسلع الصناعية أم القوة الشرائية الخاصة بالمستهلكين الذين أصبحوا فريسة للبطالة ، ويصبح هذا البلد عميــلا سيئا أو مدينا يزداد دينه على مر الايام، والعلاج المسكن لهذا هو السماح بقروض ، وافتتاح أسواق جديدة تغذى بالاستقطاع الجبرى من الدخل القومى (أسواق الدفاع الوطنى) والمواءمة بين العرض والنقص فى اقتصاد العميل (يجب أن تكون المواءمة مستديمة ما لم يكن فى الطاقة وســائل لتثبيت النقص) وقيام محاولات تنظيمية اقتصادية دولية توزع الادوار بين مختلف الاقتصاديات الوطنية ، وهذا يفترض معه (فى حالة تقابل بلدين غير متكافئين اقتصاديا فى ظل النظام الاقتصادى الحر) أن تقوم كل منهما بتضحيات متبادلة ، أما عدم التعادل فى النمو وفى القوة فينشــأ عنه تناقض ثالث ، لان المصلحة الملحة للأقوى هى زيادة حجم مبيعاته فى مختلف الاسواق فتصبح منتجات الاقتصاديات الثانوية من العســنير

تصريفها ، وهذه الاقتصاديات تقل فيها القوةالشرائية شيئا فشيئابسبب الضعف المتزايد فى أمكانيات البيع ، فينخفض فيها مستوى المعيشة وبالتالى القدرة على الاستهلاك ، وتنعكس هذه الحالة على تجارة المنتجات الخام وعلى المنتجات المصنعة ، لكن تأثيرها يكون على المنتجات الصناعية أقوى ، فقد يظل حجم المبيعات الخام المستهلكة مدة محدودة على الاقل ثابتا مع انخفاض عدد البلاد العميلة (التركيز الجغرافى للصادرات الخام نحو الاقتصاديات الصناعية المسيطرة) ، فى حين تكون أزمة الاسواق والقدرة على سداد الاثمان المطلوبة فىسوق المنتجاتالصناعية واقعة فعلاء ولهذا السبب أصبح تجهيز البلاد غير النامية واجبا ، ويعتبر فى حكم صمام الأمان ، ولكن حتى الآن لا يمكن القول بأن حلولا معقولة قد طبقت لعلاج أوضاع خطيرة وغامضة كهذه ، وقد رأينا من ناحية أخرى كيف أن الفاصل الواقعى بين سوق البلاد ذات الاقتصاد الرأسمالى وبين سوق البلاد ذات الاقتصاد الاشتراكىنتج عنه انكماش أسواق تصريفالمنتجات الصناعية وقلة بعض المواد الاولية ، ان دفع البلاد التى فى دور التنمية نحو موردها الوحيد الاتحاد السوفيتى ونحو نظام المبادلات الثنائية المخططة،ووقف شحنات المواد الاولية المملوكة للبلاد المشتركة معالولايات المتحدة الى الاتحاد السوفيتى والجمهوريات الشعبية ، تلك السياسة الاقتصادية العصرية كان لها أثر مزدوج على السوق ، هو اختفاء عملاء ذوى أهمية وقادرين على الدفع ، وظهور منافسين فى بعض الاسواق ، لان البلاد الاشتراكية تبيع أدوات صناعية الى بلاد أمريكا الجنوبيةوآسيا لكى تسدد ما تستورده منها من المواد الخام (كالصوف والقطن والمعادن وغيرها) .

الباب الثاني

النطاق الجغرافي للتجارة العصرية

تنعكس المشكلات والاساليب الاقتصادية الخاصة بتنمية التجارة الدولية العصرية الآن على عدد من القطاعات المحددة بدقة في العشرين سنة الاخيرة : وهى قطاعات أو مناطق ناتجة من تفتيت السوق الدولية المنشأة فى نطاق الاقتصاد الحر المتسلط الذى كان لبريطانيا العظمى فى القرن التاسع عشر ، ومن تاريخ الحرب العالمية الثانية فى الاقتصاد العام والعلاقات الدولية : الكومنولث البريطانى ، ومنطقة الاسترلينى، ومنطقة النفوذ الامريكية ، ومنطقة الدولار ، والمنظمة الاقتصادية للبلاد الاوربية ومنطقة الفرنك • وسوق البلاد الاشتراكية •

ان الفوارق الاقتصادية والنقدية والاحتمالات السياسية من شأنها أن تبلور كل وحدة فى مجموعة مستقلة منعزلة تلقائيا أو قسرا الى حد ما ، وبداخل هذه المجموعة تحاول الدول الصناعية التى يعنيها الأمر أن تعبىء مواردها الخام وأن تجد المنافذ التى تلزمها • فالتجارة الدولية العصرية تتمثل فى صورتين : الاولى تجارة اقليمية (بالمعنى الواسع للكلمة) أى التى تهم منطقة معينة وتكاد تكفى نفسها بنفسها • والثانية تجارة بين مناطق نقدية واقتصادية مختلفة • ومن المسلم به بوجه عام أن النمو الاقتصادى للعالم يمكن تقويته بدعم ما يمكن أن يسمى « بعالمية » التجارة • ومؤتمر « هافانا » الذى انعقد وفقا لهذه النظرية سنة ١٩٤٨ قد قدم ميثاقا دوليا للتجارة وللتشغيل فى (٢٤ من مارس سنة ١٩٤٨) كما أنشأ منظمة دولية للتجارة (المنظمة الدولية للتجارة) وقبل ذلك كان قد صودق بمعرفة ٢٣ دولة فى جنيف على خفض التعريفة الجمركية ومع كل ذلك فالاغراض والأهداف والمبادىء لم تدخل فى حيز التنفيذ ،

وفى الوقت نفسه الذى رئى فيه التغاضى عن عدم تطبيق ميثاق « هافانا» واشتدت فيه المنافسة بين الولايات المتحدة والكومنولث للحصول على المواد الأولية كانت العلاقات التجارية مقطوعة عمليا بين بلاد الأطلنطى من ناحية ، والاتحاد السوفيتى والجمهوريات الاشتراكية من ناحية أخرى : ان أوربا الغربية ، التى أبعدت بسبب فقرها عن دخول الاسواق الخارجية التى سبق لها أن انشأت عددا كبيرا منها ؛ قد طلب اليها أن تزيد المبادلات بين الدول فى نطاق المنظمة الاقتصادية لدول أوربا • ثم بذلت مساع وأجريت مفاوضات للقضاء على عزلة المجموعات المتكتلة (مؤتمر موسكو وجنيف فى ابريل سنة ٥٢ ، ١٩٥٣ لبحث الأوضاع الخاصة بالعودة الى المبادلات بين الشرق والغرب) و (المباحثات الانجلو آمريكية بشأن استغلال المواد الأولية والمنتجات الاستراتيجية) و (امكان العودة الى تحويل الجنيه الاسترلينى ، ومشروعات مؤتمر القمة) •

أولا : الكومنولث البريطانى

ان التضامن الاقتصادى فى الكومنولث البريطانى ، وقوة الجنيه الاسترلينى كعملة دولية ، هما الضمان لاحتفاظ بريطانيا بمرتبة الدولة العظمى • ومراقبة مجموعة كبيرة من المبادلات التجارية ، وفى العالم كله بلغت التجارة المرئية التى تمت بعقود بالجنيه الاسترلينى سنة ١٩٤٩ ـ ٥ مليارات جنيه بين مجموع قيمة المبادلات الدولية العالمية التى يبلغ مجموع قيمتها ١٨٫٨ من المليار بالجنيه الاسترلينى ، أى نحو ٣٦٪ من التجارة العالمية تقريبا (المذكرة البريطانية الواردة فى التقرير العشرين لبنك التسويات الدولية فى بال بسويسرا فى ١٢ من يونيه سنة ١٩٥٠) •

ان احتفاظ الجنيه الاسترلينى بدوره كعملة دولية مستقرة رغم الصعوبات الاقتصادية الانجليزية ، وبعض الضعف الظاهرى أحيانا فى فى العملة ، يتحد فى السياسة الاقتصادية البريطانية مع استعمال الموارد العظيمة للكومنولث البريطانى لخدمة حاجات الاستهلاك وضرورات المبادلات الدولية ، بما فى ذلك المبادلات البريطانية بين المناطق المختلفة بعضها وبعض ، ومع ذلك فانه فى سنة ١٩٥٨ كانت تجارة المنطقة الاسترلينية لا تحتل أقل من ربع تجارة العالم • ان أهمية الكومنولث البريطانى يمكن تصويرها بذكر بيان موجز للموارد الخام التى يمتلكها (مع مراعاة احتياجات الاستهلاك لعدد من السكان يبلغ ٥٧٠ مليون نسمة) •

ان مركز كندا يعتبر استثنائيا ، اذا قورن بسائر بلاد الكومنولث لسببين :

أولهما : أن كندا تقع خارج منطقة الاسترلينى • ولكنها مرتبطة تجاريا ببريطانيا بعقود ثنائية وهى ، بجانب أستراليا ، المصدر الأكبر للكومنولث • خارج الكومنولث وخارج منطقة الاسترلينى •

ان بريطانيا تستوعب تقريبا كل الفائض المصدر للمنتجات الزراعية للكومنولث ، وعلاوة على ذلك فانها تلجأ الى بلاد أخرى تستورد منها ، وخاصة البلاد الأوروبية ، لكى تمول نفسها بالمنتجات الحيوانية • والى أمريكا الشمالية لشراء القطن والذرة • ومقابل ذلك تحتفظ بمركز قوى فى السوق الدولية للصوف والجوت (دول الكومنولث والباكستان هى المحتكرة الفعلية للجوت) والكومنولث لا يكون سوقا مغلقة للمواد الزراعية الاولية ولكن يمكن أن يوصف بأنه سوق مقاصة • فاستراليا والباكستان هما المثلان الرئيسيان لهذه المقاصة ، بفضل عروضهما من الصوف والجوت •

وواردات بريطانيا من المنتجات الزراعية فى الكومنولث تنظمها ادارات رسمية حلت محل البورصات التجارية القديمة • وتسمى هذه الادارات مصالح التسويق • وتضم ممثلى المنتجين وموظفى الحكومة ومهمتهم هى المحافظة على استقرار السوق ، ومراقبة الصفقات واستغلال المبالغ المخصصة لاستقرار الاسعار ويزيد عددها على الثلاثين • وهى متخصصة فى التجميع والتسويق كل فى منطقة معينة • وهناك ادارات عامة مثل ادارة التسويق (سيراليون) واتحاد مزارعى غينيا ، وهى تقوم بتسويق كافة المنتجات الزراعية •

أما استهلاك المواد المعدنية فيلاقى منافسة بين كندا وبريطانيا ، لأن معظم منتجات الكومنولث تستهلك داخليا فى أغلب الأحوال • وتنحصر الصادرات الهامة فى النيكل الذى يصدر ٩٠٪ تقريبا من القدر المستخرج منه من مناجم كندا • فيباع للولايات المتحدة ، والقصدير بواقع ٦٠ ٪ والكروم بنسبة أقل وهى ٤٠٪ ، والمنجنيز ٢٠٪ كما أن مبيعات الذهب تمثل أيضا عنصرا ايجابيا من ميزان حسابات الكومنولث ، ولهذا يعتبر الكومنولث تابعا للبلاد الأخرى فى تمويل حاجاته من البترول لان المنتجين الوحيدين به هم كندا وبورفيو البريطانية وترينتى (حوالى ٤٠ مليون طن فى سنة ١٩٥٩) ويخفف من ضرورة الاستيراد ماليا اشتراك الشركات الانجليزية (وهى شل بريتش بتروليم) فى استغلال بترول البحر الكاريبى

والشرق الاوسط ، وتصدر بريطانيا العظمى مقادير قليلة من الفحم الى أوربا ، أما استراليا وكندا فهما المستوردان من منطقة الدولار ، ويجب على الكومنولث كذلك أن تستورد مقادير قليلة من الرصاص والزنك. لكن العجز الأهم هو في الحـديد لأنه يبلغ ٩ ملايين طن في بريطانيـا العظمى .

وبالرغم من أن سوق المواد الأولية متوازن نسبيا ، بمراعاة الفرق بين التجارة الخارجية في كندا وسائر أعضاء الكومنولث الآخرين ، فان سوق الكومنولث أكثر تعقيدا في المنتجات الصناعية . فبريطانيا لا تجد في هذه السوق ، كما كان الحال في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، متنفسا لها لتصريف مصنوعاتها ، لأن كندا والهند واستراليا قد تم تصنيعها وأصبحت في بعض القطاعات الفنية منافسة لبريطانيا ، ولهذا صارت كندا تصدر منتجاتها للولايات المتحدة ، وتحاول كل من استراليا والهند كذلك أن تقيم لنفسها سوقا في المحيط الهندى والمحيط الهادى ، أما المتنفس الرئيسى لبريطانيا فهو افريقيا الانجليزية (فى اللغة) وصادراتها يجب حتما أن تتعدى الكومنولث . ولما كانت هذه الصادرات محمية ، بعدم قابلية الجنيه الاسترلينى للتحويل الى الدولار ، لذلك يتعين عليها أن تواجه المنافسة الأمريكية خارج نطاق الاسترلينى فى أوربا وفى باقى أنحاء العـالم . واذن يتعين على بريطانيا أن تشـترى من خارج الكومنولث منتجاتها نصف المصنعة وأدوات وأجهزة وماكينات . عـدا الملحقات التكميلية من المواد الاولية والمواد الغذائية . وقد اختفى جزء كبير من الصادرات غير المرئية السابقة على الحرب ، نظرا لتجميد رءوس الاموال المستثمرة فى الخارج . وبسبب المنافسة التى تقوم بها الولايات المتحدة فى جميع أنواع نشـاط الخدمات الدولية . فقد بلغ العجز فى الميزان الحسـابى لمنطقة الاسترلينى للكومنولث (فيما عدا كندا) فى السنوات من ٥٦ ـ ١٩٥٩ ثلاثة مليارات دولار سنويا . ورئى من المفيد لسـده تنمية المنتجـات والمصنوعات الضرورية داخل الكومنولث باستثمارات انجليزية ، لكن بعض بلاد الدمينيون ترى أن اجراءات الدفع والتنويع للانتاج أكثر فاعلية اذا التجىء فى الوقت نفسـه الى رءوس الاموال الامريكية . لكن تماسك لكومنولث ومنطقة الاسترلينى يتعرض فى هذه الحالة للانهيار ويشمل ذلك كل النظام التجارى الانجليزى .

ثانيا : التجارة الخارجية للولايات المتحدة

تتميز السوق الامريكية بأنها تسيطر على الظروف الأساسية للانتاج الصناعى الكبير والاستهلاك الضخم للمواد الغذائية ، ذلك لان امتداد منطقة الدولار خارج الولايات المتحدة واستثمار رءوس الاموال الامريكية فى أماكن انتاج المواد الأولية بأمريكا الجنوبية (مثل نحاس شيلى وبترول فنزويلا وقصدير بوليفيا) وفى افريقيا (مثل منجنيز مراكش وأورانيوم الكونغو وغير ذلك) وفى الشرق الاوسط (البترول) يضمن هذا الامتداد ويغطى هذا الاستثمار الاحتياجات التى لايمكن أن تسدها موارد الأرض الوطنية • ان الكميات التى يجب استيرادها من البلاد ، التى لا تمت بصلة الى المنطقة الامريكية ، هى فى الواقع مقادير قليلة من المنتجات كالقصدير والمطاط والخشب وعجينة الخشب والالمونيوم المستورد من كندا ومنطقة الاسترلينى ، وقد تبين من فحص الميزان الحسابى أن الولايات المتحدة تبدو وكأنها مستورد قليل الأهمية ومصدر كبير • فالصادرات تزيد على الواردات بصفة دائمة منذ الحرب العالمية الثانية ، عدا فترة وجيزة مدتها سنتان تقريبا تبدءان منذ بداية حرب كوريا ، وقد بلغت الزيادة فى الصادرات من سنة ١٩٥٠ الى ١٩٦٠ نحو ستة مليارات دولار سنويا ؛ وعلى ذلك تمثل الواردات (من حيث القيمة) نحو ثلثى الصادرات ؛ وتتميز هذه الحالة بثلاثة عوامل محددة هى : عدم كفاية السوق الداخلية لتصريف كل الانتاج الصناعى والزراعى • وهذا من شأنه جعل الصادرات الضخمة ضرورة محتومة • كما أن الضعف النسبى لاحتياجات الاستيراد فى الاقتصاد الأمريكى ؛ رغم الانقراض التدريجى لثروتها من المواد الأولية ؛ فان هذا الاقتصاد لا يطلب من سائر أنحاء العالم سوى مقادير من المنتجات الخام قيمتها أقل من صادراتها الضرورية • ومن ناحية أخرى امتدت رءوس الأموال الأمريكية خارج الولايات المتحدة وانصب الامتداد على تعبئة الاحتياطى من المواد الأولية فى البلاد الاجنبية مما أدى الى اندماج هذه البلاد فى منطقة الدولار ، ولذلك اهتمت الولايات المتحدة حتى الآن بأن تبيع الى البلاد الصناعية القادرة على استيعاب منتجاتها العادية من المصنوعات وجميع الاصناف الاخرى ، كلوازم التجهيز وكأدوات الاستعمال العادى وما يلزم للتغذية وأدوات الهندسة المدنية والادوات الاستراتيجية • والحال أن هذه البلاد ليس فى وسعها الآن أن تبيع مقابل هذا بضائع يمكن أن تستوعبها السوق الامريكية التى تحميها حواجز جمركية •

وقد أدرجت بصفة نظرية فى برنامج الصادرات الامريكية ، بعض المبيعات الى البلاد المتخلفة ، وهذه المبيعات يختلف أثرها بقدر مساهمتها فى زيادة انتاج المواد أو الغلال المستوعبة بوساطة الاقتصاد الامريكى ، كما فتحت أسواق متنوعة عن طريق التنمية التدريجية لاستهلاك المواد والمنتجات اللازمة للاقتصاد الذى يعتبر فى دور التصنيع . الا أن الفوائد التى يمكن أن تنتظر من هذا تصحبها مخاطرات ، ولهذا فان الاقتصاد الامريكى لا يواجه الا بحذر شديد كل اقتصاد تجارى قد يخلق بعد فترة ما ضيقا فى المنافذ التجارية للمنتجات المصنعة ، وكذلك المنافسة مع البلاد التى يكون فيها مستوى الاجور منخفضا . والمعروف أن الربح الحق من مبيعات السلع التى تنتجها الصناعات التى تتداول فيها رءوس الأموال بسرعة أكثر جاذبية من الأرباح التى تقل عنها فى مجموعها والناتجة من الصناعات الثقيلة . وكان يظن عقب الحرب العالمية الثانية أن الولايات المتحدة تصدر كثيرا وقليلا فى آن واحد . كثيرا لأن صادراتها كانت تتزايد دون أن تقف ، وتبعا لذلك كانت ديون عملائها فى البلاد الأوربية تتزايد كذلك . هذا ما يسمى « بأزمة الدولار » وقليلا لأن بعض قطاعات الانتاج الامريكى التى دعمت أثناء الحرب لم تكن تجد أسواقا جديدة لمنتجاتها خصوصا المنتجات الزراعية . والحل النظرى لهذه الحالة هو تمويل واردات المنتجات الأمريكية بالأرباح التى تحققها المبيعات التى تتم خارج منطقة الدولار . وهذا هو الغرض من التشجيعات التى بذلت لتنمية الاقتصاد الاوربى ، والحقيقة انه حتى هذه الآونة يزداد الدين تراكما على الاقتصاد الأوربى لصالح أمريكا . فى حين نجد أن عالمية الصادرات الأمريكية من ناحية ، وحواجز المناطق الاقتصادية والنقدية من ناحية أخرى ، تعوق كل انتشار تجارى اضافى أو تكميلى للدولار الدائن ؛ والحل الدائم اذن هو قيام الولايات المتحدة نفسها بتمويل صادراتها فى صورة منح قروض ، أو فى صورة مساعدات عسكرية .

ان قائمة المدينين للولايات المتحدة تتعادل تقريبا مع قائمة عملائها . وتأتى على رأس هذه القائمة أوربا الغربية وأوربا الوسطى والبحر المتوسط . وهى تسبق بكثير أمريكا اللاتينية والشرق الأقصى (اليابان وفورموزا) وفى الوقت نفسه تمارس الولايات المتحدة تجارة نشطة ومتوازنة مع كندا وبدرجة أقل مع استراليا .

ثالثا : سوق أوربا الغربية ومنطقة الفرنك

تعتبر أوروبا الغربية ، بالنسبة للمجموعات الجغرافية والاقتصادية الاخرى كالكومنولث البريطانى وسوق أمريكا الشمالية ، فى مركز ملائم وذلك بسبب نقص أسس الانتاج الطبيعى (المنتجات الغذائية والمواد الأولية الصناعية) فى اقتصاد صناعى قوى يتركز حسب العرف على الرغبة الشديدة فى استيراد مواد أولية • ويستلزم على العكس من ذلك قدرة على تقديم سلع مصنعة وخدمات •

فقد كانت للحرب العالمية الثانية والظروف السياسية التى ترتبت عليها نتيجتان أساسيتان فى القطاع الاقتصادى والتجارى والأوروبى هما :

١ ـ تقسيم القارة الى سوقين منفصلتين انفصالا تاما تقريبا منذ سنة ١٩٤٩

٢ ـ فقر أوروبا الغربية واستدانتها •

أما تقسيمها الى سوقين فكان من أثره القضاء على العلاقات التجارية بين مجموعتين اقليميتين كانتا تكونان ، قبل الحرب ، العنصرين التكميليين فى الاقتصاد القارى ، لان التصنيع المتزايد لاوربا الوسطى يقلل من المتناقضات الاقتصادية بين أوربا الزراعية وأوربا الصناعية دون أن يقضى على عروض المنتجات الخام (الفحم ومستخرجات المناجم والخشب وعجينة الخشب والمنتجات الزراعية) وهو يخلق امكانيات لايجاد أسواق للمنتجات الصناعية المتنوعة ، وخاصة أدوات التجهيز وعددا كبيرا من المنتجات الاستهلاكية العادية التى يؤثر اقبال السكان عليها فى ارتفاع مستوى المعيشة بين هؤلاء السكان ، كما أن الظروف السياسية تقلل هى الاخرى من احتمالات المبادلات التى قد يفترض اتمامها •

لقد أضحت أوربا فى عدم توازن مزمن بسبب موقفها حيال المراكز التقليدية للاقتصاد القارى ، ولا يمكن أن تخف حدته ألا بالبحث عن طريقة لاعادة تنظيم المبادلات القارية دون أن يترتب على اعادتها الاستغناء من حيث الكم عن التجارة الاقل حجما والاكثر تخصصا مع سائر بلاد العالم • ونظرا لأن أوربا قد تم تصنيعها وفقا للقواعد الفنية القديمة وأصيبت باضرار جسيمة من جراء الحرب • فقد أصبح متعينا عليها أن تصلح جهاز انتاجها وتحدده أن تستورد استيرادا وقتيا بحسب الظروف

لتضمن تشغيل نشاطها الاقتصادى بانتظام وتمويل سكانها عن طريق استيراد يتصف بصفة الدوام .

وقد أعقب الحرب فى كل بلد قيام مجهود لاعادة بناء اقتصادها « تعبئة الامكانيات الجديدة للانتاج » وكان من نتيجة ذلك نشأة ديون خطيرة بالدولار ، لأن العجز الأوروبى فى ميزان المدفوعات تجاوز الى حد بعيد ، المواعيد المحددة فى مشروع مارشال ووفقا لرأى الأوساط التى تدير شئون أمريكا يمكن اعادة المقدرة على السداد الى أوربا الوسطى بسرعة أكبر اذا أمكن توحيد البناء السياسى والاقتصادى لهذا الجزء من القارة وهذا الاهتمام لا يمكن فصله عن النظرة السياسية العامة للولايات المتحدة التى ترى أنه من الافضل لها أن تتفق مع حليف أوربى واحد خيرا من أن تتفق مع مجموعة من الدول لكل منها عواملها المتناقضة مع الاخرى .

ان أولى الخطوات فى هذا الاتجاه كان انشاء المنظمة الاقتصادية لوسط أوربا ، التى وكل اليها توزيع مساعدة « مشروع مارشال » الامريكى ، أما اخفاق تخطيط الاقتصاديات الوطنية فقد تحدد دوره فى محاولات توسيع قواعد التجارة الاوربية الداخلية وفى حل مشكلة « أزمة الدولار » واعترض هذه المحاولات موقف بريطانيا حيال « اتحاد أوربا للمدفوعات » وقد رسم التقرير الرابع السنوى للمنظمة الاقتصادية الاوربية فى نهاية سنة ١٩٥٢ برنامجا حتميا لاجراءات هدفها حل أزمة المدفوعات بالدولار . وقد ورد به النص الآتى « يتعين الوصول الى وضع يتلخص فى أن تصبح أوروبا الغربية غير تابعة لمصادر التمويل بالدولار » « كما يتعين تشجيع الاستثمارات بالدولار فى الخارج » .

لكن برغم كل هذه التوصيات ظلت أزمة الدولار احدى الخصائص المميزة الثابتة للتجارة الاوربية ، رغم التوسع الكبير للاقتصاد الاوربى « المعجزة الالمانية » والنمو الاقتصادى الفرنسى والايطالى وغير ذلك . وقد أمكن تحقيق أنماط جديدة من التنظيمات التجارية التى قوت المراكز الاوربية ، لكن بعد التغلب على عدة صعوبات مثل « الجماعة الاقتصادية الأوربية اى السوق الأوربية المشتركة » و « المنطقة الأوربية للمبادلات التجارية الحرة » والاولى تهم ست دول ، والثانية تهم الدول السبع الاوربية الاخرى واخيرا تحويل المنظمة/الاقتصادية الأوربية فى سنة ١٩٦٠ الى المنظمة الأوربية للتعاون والتنمية .

وقد عاقت الصعوبات والازمات التى صاحبت انهاء الاستعمار انشاء

سوق أوروبية افريقية (١) ، لان بعض رجال الاعمال فى أوروبا كانوا يأملون التقوية عن طريق شركات استغلال الثروات المعدنية ذات الهيكل الدولى كشركة (ميفرما MIFERMA وهى شركة مناجم الحديد فى موريتانيا) وعدة مجموعات بترولية • ومن العبث الاصرار على أن هناك فائدة يمكن أن تحققها أوربا من وجهة النظر النقدية ، من ازدياد انتاج الوقود السائل والمواد الاولية فى القارة الاوربية ، ومن فتح أسواق لبيع منتجات التجهيز (الآلات الصناعية) فى هذه القارة ، كما تبذل أوربا من ناحية أخرى جهودا لخفض عجزها فى الدولار ، بممارسة التجارة مع بلاد أمريكا الجنوبية التى تدفع ثمن وارداتها بالعملة الصعبة ، وتستفيد بريطانيا كذلك على الدوام من العقود التى تبرمها مع اتحاد جنوب افريقيا من مصالحها القائمة فى الشركات المنتجة للذهب •

رابعا ـ العلاقات التجارية بين البلاد ذات الاقتصاد المخطط

بجانب الثمانية والسبعين مليونا ، الذين هم سكان غرب أوربا والخمسمائة والسبعين مليونا وهم سكان الكومنولث البريطانى ، والمائة وخمسة وستين مليونا وهم سكان أمريكا الشمالية ، يوجد ألف مليون هم سكان الاتحاد السوفيتى والجمهوريات الشعبية بأوربا وآسيا • وهى التى تملك السوق ذات الاقتصاد الاشتراكى أى الاقتصاد المخطط • وهذه المجموعة تكون كتلة ضخمة من المنتجين ومن العملاء ، وتبلغ مساحة هذه البلاد نحو ٣٠ مليون كيلو متر مربع ، وتملك من مختلف الموارد الطبيعية ما يتناسب مع هذه المساحة الجغرافية الهائلة • وتتم المبادلات فيها وفقا للتوجيه الجديد الخاص بالانتاج • وطبقا لاساليب اقتصادية فريدة فى بابها ، وظروف سياسية تساير وقتنا الحاضر • هذا مع مراعاة أن بعضا من هذه البلاد لا يزال متخلفا غاية التخلف •

***

١ ـ العلاقات التجارية بين بلاد الاقتصاد المخطط :

المبادلات من الناحية النظرية والمنهجية بين البلاد ذات الاقتصاد المخطط لها ميزة خاصة : وهى امكان ادماج تنبؤات المبادلات التجارية ضمن الخطة القومية ، وهذه الميزة تتضمن ميزة أخرى تبعا لها ، هى أن كل اتفاق تجارى يبرم بين بلدين من البلاد التى تطبق التخطيط ذى الأجل

(١) Eurofrican

الطويل (خمس سنوات على الاقل) ينصب على التجارة الخارجية لأجل يعادل المدة المذكورة • ويمكن منح فرد ما مثل هذا الاجل • ومن ناحية أخرى فانه نظرا الى أن الاسعار مخططة من الجانبين وأن سعر القطع الثانى ثابت ، فالتجارة الخارجية لا تصبح عبئا ثقيلا على النظام الاقتصادى بل تدخل فى الجهاز الاقتصادى ذاته • وتقوم التجارة بين البلاد ذات الاقتصاد المخطط ، سواء أكانت المبادلات بين الاتحاد السوفيتى وجمهورية شعبية أم بين جمهوريتين شعبيتين ، على فكرة الخدمات المتبادلة ، ولا يحاول أى طرف من الاطراف أن يحقق نفعا خاصا من العملية ، بل ينظم المبادلات على أساس الاعتراف الضمنى أو الصريح بالمساواة بين الاطراف وباختيار المقاصات الحسابية ذات المنفعة المادية للطرفين المتعاقدين ؛ وعلى هذا تحرر العقود الثنائية بعد اجراء المفاوضات الدقيقة مقدما لمواجهة كافة احتياجات وامكانيات المتعاقدين ؛ ومهما يكن من شىء فالعقود التى تبرم بين الاتحاد السوفيتى والجمهوريات الشعبية تتضمن قدرا من المساعدة ، من جانب البلد الأكبر نموا الى البلد الأقل نموا ، وذلك دون التعرض لمبدأ المساواة بين المتعاقدين ، فمن الضرورى اذن أن نميز بين طرازين من العقود : العقود التى تهم اقتصاديين فى درجة متعادلة من النمو (العقود المبرمة بين ديمقراطيات شعبية) ثم العقود التى تبرم بين الاتحاد السوفيتى وبين احدى الديمقراطيات الشعبية • فالنموذج من الطراز الاول هو العقد التجارى بين بولندة وتشيكوسلوفاكيا فى يولية سنة ١٩٤٧ الذى جدد وكمل بعقود دورية لاحقة • وهو عبارة عن بروتوكول مبادلات مدتها أصلا سنة ويتضمن قائمة المنتجات التى تتعين مبادلاتها ، والمدفوعات من الجانبين تتم على أساس القروض المتبادلة المتفق عليها لتغطية المشتريات ، وخارج نطاق العقد التجارى يتضمن العقد نوعا من تبادل الخدمات ، كتبادل الفنيين والبراءات واشتراك أجهزة البحوث العلمية والفنية من الجانبين • ولكى يتم تسهيل توافق الاقتصاديات ينصب العقد على تنسيق الاجهزة الخاصة بالتخطيط فى البلدين ، وعلى نظم القروض ، وعلى التنظيم المشترك لبعض الاجهزة ذات المنفعة العامة ، مثل انتاج الطاقة الكهربية الموزعة بين البلدين • وتتضمن الاتفاقية أيضا تعاونا اقتصاديا لمدة طويلة • وتنص على اجراء مشاورات دورية تجرى فى كل عاصمة من عواصم البلدين المتعاقدين ، وفى الفترات التى تفصل بين الاجتماعات الدورية تقوم لجان مختلطة بتطبيق وتنفيذ القرارات التى اتخذت بموافقة الطرفين ، ويلاحظ أن هذا العقد الثنائى سابق على قطع العلاقات التجارية بين

الجمهوريات الشعبية وبين البلاد الرأسمالية فى الغرب ، وسابق على دعم نظم التخطيط ذات الأجل الطويل التى تهدف الى اقامة اقتصاد ومجتمع اشتراكيين ، وقد نسجت العقود اللاحقة على غرار هذا العقد النموذجى ، مع اطالة مدة التنفيذ وجعلها مسايرة للتنبؤات الاقتصادية داخل كل دولة من الاطراف المتعاقدة .

وهذا النوع من المبادلات يتضمن طريقة مزدوجة للتوافق المتبادل بين التجارة مع الاقتصاد . والنص على الآجال الطويلة للتسليم ولطلب البضاعة وللخدمات المشتركة يستلهم من الضرورات التى تظهر من برامج التخطيط القومية وفى مقابل ذلك تنعكس ضرورة تقديم البضائع والخدمات الى الطرف الآخر مع حاجة مقدمها نفسه اليها على التخطيط الإقتصادى، وينتج من ذلك تنسيق التنبؤات الاقتصادية . ولما كانت كل بلد مرتبطة بعدة عقود ثنائية مع عدة أطراف فقد أصبح هذا النظام معقدا ، وللوصول الى تبسيط المشاكل ، كما أوضحناها ، أنشىء سنة ١٩١٩ مجلس المعاونة الاقتصادية المتبادلة أطلق عليه « المجلس التعاونى الاقتصادى للتبادل » ويضم هذا المجلس مع الاتحاد السوفيتى تشيكوسلوفاكيا وبولونيا والجمهورية الالمانية الديمقراطية والمجر ورومانيا وبلغاريا والبانيا ، ومهمته هى تبادل الخبرات فى المواد الاقتصادية وتبادل المعونات الفنية والمعونات المادية ، والمواد الغذائية والآلات ومواد الانتاج وغير ذلك ، ويجتمع المجلس فى كل بلد من البلاد التى يعنيها الأمر دوريا ويعد أسس الاتفاقات التعاقدية الثنائية بين مختلف البلاد . فلا تختلف العقود المبرمة بين جمهورية شعبية ما وبين الجمهورية السوفيتية عن العقود المتقدمة من الناحية القانونية ، الا أنها تنفرد بأن الاتحاد السوفيتى ، بوصفة الآن أكثر نموا من الناحية الاقتصادية عن غيره من الاطراف المتعاقدة ، الأمر الذى يجعل مهمته اجراء التسهيلات لتعويض تخلف الاطراف الأخرى . وذلك بأن يقدم أدوات الانتاج والمواد الاولية والمنتجات الغذائية الضرورية وتخفيف عبء الاستيراد من البلاد المعنية ، بمنحها قروضا ذات آجال طويلة . ويمكننا أن نقدم ، كنموذج لذلك ، الاتفاق البولندى السوفيتى الموقع عليه سنة ١٩٥٠ الذى حلل مضمونه وزير الاقتصاد الوطنى البولندى على الوجه الآتى :

ينص هذا العقد على ما يأتى :

١ ــ اجراء مبادلات مخططة لمدة ثمانى سنوات ويضمن ذلك لبولندة استلام المواد الاولية والمواد الصناعية اللازمة « لنموها كالحديد والقطن

والصوف » والمواد المعدنية الأخرى غير الحديد ، والوقود السائل
تصريف السلع الفائضة على حاجة الاقتصاد البولندى الى الاقتصاد
« والرولمان بلى » ، وكذلك مئات من المواد الاولية الأخرى ، والمواد
الضروزية لازدهار الاقتصاد القومى البولندى ، كما تنظم هذه الاتفاقات
تصريف السلع الفائضة على حاجة الاقتصاد البولندى الى الاقتصاد
السوفيتى .

٢ ـ تسليم بولنده كميات ضخمة من أدوات الانتاج ، ومن بينها
بضع عشرات من المنشآت الصناعية الكبرى مجهزة تجهيزا كاملا ، ومبنية
وفقا للتصميمات السوفيتية ، ومزودة بأجهزة صناعية سوفيتية .

٣ ـ ابلاغ بولندا نتائج الخبرة الفنية للاتحاد السوفيتى والنقل
المجانى للشهادات والبراءات ، والمعاونة فى اعداد تصميمات البناء والتركيب
لمجموعة من المنشآت الكبرى الصناعية ، وقضاء المهندسين والعمال
والفنيين المتخصصين مدة تمرين فى مصانع ومعامل الاعمال السوفيتية..
الخ ..

٤ ـ منح بولندا قروضا كبيرة لتمويل استيراد الأدوات الرأسمالية
(الانتاج) قدرها ٢ر٢ مليار من الروبلات (الخطة السداسية البولونية
ـ الخطاب الذى ألقاه أشمنك فى الدورة الخامسة للحزب العمالى البولونى
فى ١٥ يولية سنة ١٩٥٠) ان طبيعة العلاقات التجارية « وكثافة » التجارة
الخارجية تتوقفان على الاشكال الخاصة للتنمية فى كل دولة والمركز الذى
تحتله التجارة الخارجية فى اقتصاد هذا البلد . وكما هو الحال فى
الاقتصاد الرأسمالى فانه كلما كانت الدولة صغيرة وكان اقتصادها
منخفضا كان «معامل» تجارتها مرتفعا ، فالاتحاد السوفيتى مثل
الولايات المتحدة معامله منخفض نسبيا فى مجال التجارة الخارجية
بالنسبة لعدد سكانه فى حين ان المانيا الديمقراطية وتشيكوسلوفاكيا
تلجآن أكثر منهما الى المبادلات الدولية .

وفيما يلى جدول بقيمة التجارة الخارجية لكل فرد من السكان
فى سنة ١٩٥٧ بالروبلات الروسية :

البلد	النسبة	البلد	النسبة
تشيكوسلوفاكيا	٨٢٥	المانيا الديمقراطية	٧٧٩
هنجاريا	٤٧٩	بولونيا	٣٧١
بلغاريا	٣١٧	رومانيا	٢٢١
ألبانيا	٨١٢	روسيا	١٦٧

وعلى وجه الاجمال لا تمثل التجارة الخارجية للبلاد الاشتراكية سوى ٨٪ للتجارة العالمية ،رغم ان الانتاج الزراعى والصناعى فى هذه البلاد مرتفع نسبيا وبحسب ويجمان Wegmann يعتبر نصيب البلاد الاشتراكية فى أوربا والاتحاد السوفيتى فى سنة ١٩٥٦ ــ ٢٢ر٣٪ أما تجارة السوق المشتركة فكانت ١٥ر٥٪

وتنصب المبادلات بصفة خاصة على توريد مواد أولية وبعض أدوات الانتاج بمعرفة الاتحاد السوفيتى الى الجمهوريات الاكثر نموا ــ فنيا واقتصاديا ــ مقابل المنتجات المصنعة والخدمات (تشيكوسلوفاكيا وبولندا بدرجة أقل) وتتضمن أيضا نصيبا أكبر من المنتجات الصناعية المتنازل عنها مقابل مواد أولية ، ومنتجات خاصة مثل البوكسيت والبترول والفاكهة والتبغ . وذلك حينما تكون التجارة بين الاتحاد السوفيتى والجمهوريات الاقل نموا (كالمجر ورومانيا ــ بلغاريا ــ البانيا) وهذه التجارة دقيقة جدا اذ تجمع بين مختلف الجمهوريات الشعبية احداها بالاخرى ، ذلك أن المجلس التعاونى الاقتصادى المشترك ، الذى يضم مراقبين يوغوسلافيين وممثلين للجمهوريات الشعبية الآسيوية ، وان كانوا ليسوا أعضاء فيه الآن ، فانه يعتبر مكتبا دوليا للتجارة الخارجية ومنظمة تنسيق اقتصادية ، فان دوراته سنوية . ولكن هناك لجانا وادارات تعمل بصفة مستديمة ، وقد ألحق به منذ سنة ١٩٥٥ معهد مشترك للبحوث الفردية ، وقد تطورت السياسة الاقتصادية ، ومهمة أجهزة المجلس ، وفقا لقواعد « الاسقاطات » منذ انشائه ومنذ سنة ١٩٥٧ ، وهو التاريخ الذى تقررت فيه ضرورة اقامة رقابة على قطاعات التنمية الملائمة لظروفها الطبيعية ولتخصصها الفنى فى معدات التجهيز ، ازدادت عملية التنسيق ومعها ازدادت مسئولية أجهزة التنسيق الاحصائى . ومن بين الاعمال الكبرى التى أقيمت باشتراك هذه الدول ، مشروعات الكهربا ، وتنظيم عملية استخراج الفحم وخاصة ببولنده . وتنمية صناعة كيماوية كبرى للفحم الكوك فى تشيكوسلوفاكيا ، وللبترول فى رومانيا ، والتخصص وتنمية الصناعة الآلية والكهربية وتنمية وسائل النقل لتحقيق برامج توريد الادوات الصناعية تقرر ادراج قروض فى برامج التنمية لكل بلد ، وقد قدم الاتحاد السوفيتى فى سنة ٥٦ ــ ١٩٥٧ حوالى مليار دولار لمختلف أعضاء المجلس التعاونى الاقتصادى المشترك .

٢ ــ العلاقات التجارية بين بلاد الاقتصاد المخطط وبلاد ذات هيكل اقتصادى مختلف :

ان تطبيق النظم الخاصة بالعلاقات التجارية بين البـــلاد ذات الاقتصاد المخطط لا تستلزم انشاء كتلة اقتصادية مغلقة تماما تعيش فى معزل . لأن كل بلد يعنيها الأمر لم تكف عن اعلان حاجاتها ورغبتها فى ممارسة التجارة مع البلاد ذات النظام الاقتصادى المختلف عنها ، وظروف السياسة العامة قد خفضت ، الى مقادير ضئيلة ، المبادلات بين الاتحاد السوفيتى والجمهوريات الشعبية بين أوربا وآسيـــيا من ناحية • وبين الدول الصناعية فى أوربا الغربية وأمريكا الشـمالية من ناحية أخرى ، غير أنه ظهرت تيارات تجارية لا بأس بها أخذت تنمو بين البلاد ذات التخطيط الموجه وبين الدول غير الاعضاء فى منظمة حلف الاطلنطى : الدول الآسيوية وبلاد أمريكا الجنوبية بصفة خاصة . وهذه العمليات هى عمليات تجارية مماثلة للتى تمت بين الاتحاد السوفيتى والبلاد الاخرى فيما بين سنتى ١٩٢٨و١٩٣٨ ، والاساس هو المفاوضات الخاصة بالاتفاقات التعاقدية المحددة لقائمة المنتجات التى سيتم تبادلها بين الاطراف وسعر هذه المنتجات الذى يحدد الحصص من حيث كم هذه المبادلات ، وتتم التسوية وفقا لنظام المقاصة ، وبوصف عام ، على أساس منح قروض متبادلة تغطى طلبات الجانبين بالاسعار التى يتفق عليها وبسعر عملة تعاقدى . ان دعم اوجه النشاط الانتاجية وتنويعها وتنميتها فى اقتصاديات الاتحاد الســـوفيتى والجمهوريات الشعبية يؤدى الى توســـيع المبادلات التى يمكن أن تنصب ، بلا تفرقة ، فى الاتجاهين المشار اليهما سابقا فى آن واحد على المنتجات الخام أو على المنتجات المصنعة الكبيرة النوع .

الخاتمة

تقوم التجارة الخارجية – وهى العنصر الاساسى للاقتصاد بسبب تنوع حاجات مختلف الجماعات البشرية النامية فنيا واقتصاديا واجتماعيا الى البضائع التى تشكل فى صور مختلفة وفقا لمراحل تنظيم الانتاج والعلاقات الدولية .

والأساليب التجارية الكبرى ، التى مازالت معتبرة حتى الآن أساسا لوسائل المبادلات ، انما يرجع تاريخها الى فترة الازدهار الاقتصادى العالمى الكبير لاوربا الغربية فى ظل المذهب الحر الانجلوسكسونى

وقد طرأت على هذه الاساليب تغييرات جذرية عميقة تدريجية خلال الازمات التى نشأت بسبب اشتداد المنافسة والخصومات الدولية منذ نهاية القرن التاسع عشر ، بحيث أصبحت تلك الاساليب الآن ، فى جزء كبير من العالم ، خاضعة للحاجز الدفاعى القائم فى المناطق النقدية والتجارية ولتضخم الاقتصاد الامريكى .

وقد بذلت عدة محاولات لانشاء مجموعا تجغرافية تتفاوت فى درجة اتساعها وتكون أسواقا أقليمية ولكنها اصطدمت بعدة عقبات داخلية .

وقد أقامت البلاد ، ذات الاقتصاد المخطط الذى يستلهم المبادىء الاشتراكية ، لانشاء اقتصادها أجهزة جديدة للمبادلات التجارية ، وتعتبر هذه البلاد الآن منعزلة عن البلاد الأخرى وتعمل فى سوق مغلقة تقريبا . الا أن الحالة الراهنة تبدو أكثر ميلا الى التطور منها الى الجمود .

ولهذا لم يقصد من وضع هذا الكتاب ان نقدم للقارىء دليلا او مرجعا لهيكل التجارة الخارجية . بل قصدنا منه تهيئة الأذهان لدراسة الأحداث المعاصرة .

فهرس :-

هيئة قناة السويس

مناقصة عامة

بين مقاولى القطاع العام

تطرح هيئة قناة السويس فى مناقصة عامة عملية انشـــاء المركز الثقـــافى والاجتماعى والمتحف والمكتبة بالاســـماعيلية ويمكن الحصول على مستندات العملية بالحضور شخصيا الى مقر الهيئة بالاسماعيلية ـ الادارة الهندســـية (المشروعات) وذلك نظير دفع مبلغ ثلاثين جنيها .

وتقدم العطاءات باسم السيد / رئيس هيئة قناة السويس (الادارة الهندسية) فى ميعاد أقصاه الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم الاثنين ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٣ مصحوبة بتأمين ابتدائى قدره خمسة آلاف جنيه ولن يلتفت الى أى عطاء يقدم بعد هذا الموعد أو غير مصحوب بالتأمين الابتدائى المذكور .



الدار القومية للطباعة والنشر
« فرع الساحل »

الدار القومية للطباعة والنشر

العـــدد ١٧٩
الثمن [illegible] قرش